



مجلس جماعة مراكش



محضر الحورة العادية لشهر أكتوبر 2023

المنعقدة في ثلاثة جلسات بتاريخ 4 - 18 و 27 أكتوبر 2023
محضر الجلسة الثانية بتاريخ 2023/10/18

قاعة الجلسات الرسمية بهلق مجلس جماعة مراكش - شارع محمد السادس



فهرست

محضر الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش

المنعقدة في ثلاث جلسات بتاريخ 04 - 18 و 27/10/2023

الجلسة الافتتاحية بتاريخ 04 أكتوبر 2023

رقم النقطة	موضوع النقطة	المتخذ علم مستوى المجلس الجماعي	الصفحات
-	*حافضة الجلسة الافتتاحية	-	3 - 1
-	*الكلمة الافتتاحية + الجدولة الزمنية للدورة	-	6 - 4
-	*مسطرة الاحاطة علما (مقترحات نقط متوصل بها من لدن اعضاء المجلس الجماعي)	-	9 - 7
-	*الاحاطة علما في إطار النقاش العام	-	18 - 10
6	الدراسة والمصادقة على الملحق الخامس (5) لاتفاقية الشراكة لتمويل مشروع سقي واحة النخيل بمراكش بالمياه العادمة المعالجة. (نقطة مضافة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	المصادقة بالإجماع	36 - 19
3	الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة متعلقة بتمويل اشغال برنامج استعجالي خاص بالتأهيل والارتقاء الحضري بمدينة مراكش. (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	المصادقة بالإجماع	59 - 37
4	المصادقة على اتفاقية شراكة تتعلق بتمويل الاشغال التكميلية لبرنامج التأهيل والارتقاء الحضري بمدينة مراكش.	المصادقة بالإجماع	60 - 37
5	المصادقة على اتفاقية شراكة تتعلق بإحداث ثكنة للوقاية المدنية بمنطقة سيدي بودشيش بمدينة مراكش. (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	المصادقة بالإجماع	77 - 61
7	الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة مراكش وولاية جهة مراكش اسفي وجمعية الرفق بالحيوان والمحافظة على الطبيعة لنقل و ايواء واستشفاء الخيليات الشاردة والمحجوزة على مستوى تراب جماعة مراكش.	المصادقة بالأغلبية	94 - 78
8	الغاء اتفاقية شراكة وتعاون بين ولاية جهة مراكش اسفي وجماعة مراكش وجمعية ملجأ الحمير والبغال "جرجير" موضوع مقرر مجلس جماعة مراكش عدد 2022/07/78 بتاريخ 29 يوليوز 2022 المتخذ خلال دورة استثنائية بتاريخ 2022/07/29.	المصادقة بالأغلبية	95 - 78
9	البحث في قبول هبة عقارية ممنوحة من طرف شركة السعدية 2 لفائدة جماعة مراكش وهي عبارة عن قطعة أرضية عارية منتمية للرسم العقاري عدد 313552/04، مساحتها 11 أرو 02 سنتيوار مخصصة لبناء إدارة عمومية متواجدة بحي تاركة مقاطعة المنارة.	المصادقة بالإجماع	106 - 96
10	البحث في قبول هبة عقارية ممنوحة من طرف شركة "هولدينغ هاوس" Holding House لفائدة جماعة مراكش وهي عبارة عن مرفق عمومي مخصص كدار للشباب متواجدة بالمجموعة السكنية "هولدينغ هاوس" Holding House بحي تاركة مقاطعة المنارة.	المصادقة بالإجماع	107 - 96
11	البحث في هبة عينية عبارة عن أعمدة مستعملة في الانارة العمومية ممنوحة من طرف جماعة مراكش لفائدة جماعتي المشور القصبية وواحة سيدي إبراهيم. (نقطة مضافة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	المصادقة بالإجماع	116 - 108
12	تعديل الفصل 24 من القرار الجبائي المحلي رقم 109 بتاريخ 17 فبراير 2021 المحدد لنسب وأسعار الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة مراكش كما تم تغييره وتنميته.	المصادقة بالإجماع	131 - 117
2	اطلاع المجلس الجماعي على الدعاوى القضائية المرفوعة طبقا للمادة 264 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. (ماي - اكتوبر 2023).	تم اطلاع المجلس	155 - 132
13	تحويل بعض اعتمادات ميزانية جماعة مراكش برسم السنة المالية 2023.	التأجيل للجلسة المقبلة	156
1	اطلاع المجلس الجماعي على التقرير الاخباري لرئيسة المجلس في شأن الاعمال التي تم القيام بها في إطار الصلاحيات المخولة لها طبقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.	التأجيل للجلسة المقبلة	156

الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023

رقم النقطة	موضوع النقطة	المتخذ علم مستوفى المجلس الجماعي	الصفحات
-	*حافضة الجلسة الثانية	-	3 - 1
-	*الكلمة الافتتاحية + الجدولة الزمنية للجلسة	-	6 - 4
1	اطلاع المجلس الجماعي على التقرير الاخباري لرئيسة المجلس في شأن الاعمال التي تم القيام بها في إطار الصلاحيات المخولة لها طبقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.	التأجيل للجلسة المقبلة	7
13	تحويل بعض اعتمادات ميزانية جماعة مراكش برسم السنة المالية 2023.		
14	دراسة مشروع ميزانية مجلس جماعة مراكش برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها.		
15	دراسة حسابات النفقات من المبالغ المرصودة للمقاطعات برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها.		
16	الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات النظام الاساسي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	التأجيل للجلسة المقبلة	21 - 8
17	الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات ميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)		
18	الدراسة والمصادقة على تعديل المخطط الاستثماري والمالي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)		
19	تعديل عقد التدير المفوض لمرفق قطر المركبات وايداعها بالمحاجر بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.	المصادقة بالإجماع	62 - 22
22	تعديل كناش التحملات الخاص بالتدير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى.	المصادقة بالأغلبية	113 - 63
23	تعديل كناش التحملات الخاص بالتدير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين.	المصادقة بالأغلبية	126 - 63
25	الدراسة والمصادقة على الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع.	المصادقة بالإجماع	144 - 127
24	دعم ميزانية تسيير الجمعيات والأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات والعصب الرياضية برسم السنة المالية 2023.	التأجيل للجلسة المقبلة	145
20	البحث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعبادية بتراب جماعة مراكش.	التأجيل إلى دورة لاحقة	160 - 146
21	تعديل كناش التحملات المتعلق باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعبادية بتراب جماعة مراكش.		161 - 146
	قرار رئيسة مجلس جماعة مراكش بتمديد اشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023	تم تلاوة نص القرار	163 - 162

الجلسة الثالثة (التمديد) بتاريخ 27 أكتوبر 2023

رقم النقطة	موضوع النقطة	المتخذ علم مستوفى المجلس الجماعي	الصفحات
-	*حافضة الجلسة الثالثة (التمديد)	-	3 - 1
-	*الكلمة الافتتاحية + الجدولة الزمنية للجلسة	-	5 - 4
13	تحويل بعض اعتمادات ميزانية جماعة مراكش برسم السنة المالية 2023.	المصادقة بالإجماع	16 - 6
14	دراسة مشروع ميزانية مجلس جماعة مراكش برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها.	المصادقة بالإجماع	89 - 17
15	دراسة حسابات النفقات من المبالغ المرصودة للمقاطعات برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها.	المصادقة بالإجماع	234 - 90
16	الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات النظام الاساسي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	التأجيل إلى دورة لاحقة	244 - 235
17	الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات ميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)		245 - 235
18	الدراسة والمصادقة على تعديل المخطط الاستثماري والمالي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)		246 - 235
1	اطلاع المجلس الجماعي على التقرير الاخباري لرئيسة المجلس في شأن الاعمال التي تم القيام بها في إطار الصلاحيات المخولة لها طبقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.	تم اطلاع المجلس	288 - 247
24	دعم ميزانية تسيير الجمعيات والأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات والعصب الرياضية برسم السنة المالية 2023.	المصادقة بالإجماع	311 - 289
26	اطلاع مجلس جماعة مراكش على ملخص تقارير تدير مجالس المقاطعات طبقا للمادة 239 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. (من يناير الى تم يونيو 2023)	تم اطلاع المجلس	422 - 312
	البرقية المرفوعة لسدة العالية بالله بمناسبة اختتام الدورة العادية لمجلس جماعة مراكش.	تم تلاوة نص البرقية	425 - 423

محضر الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023

الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023

بناء على المقترحات القانونية المنصوص عليها في القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وكذا مقترحات النظام الداخلي لمجلس جماعة مراكش.

وتبعاً للجدولة الزمنية موضوع الإشعار الموجه للسادة أعضاء مجلس جماعة مراكش بعقد اشغال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 تحت عدد 16742 بتاريخ 2023/09/22 ، وكذا مداوات مجلس جماعة مراكش خلال الجلسة الافتتاحية بتاريخ 2023/10/04، واصل المجلس التداولي لمراكش ثاني جلساته يوم الأربعاء 18 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بقاعة الجلسات الرسمية للمجلس الجماعي بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الادريسي النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع الفنا ممثلاً للسيد الوالي عامل عمالة مراكش والسيد المذكور الموطاعي رئيس قسم الجماعات المحلية بالولاية.

- حضر اشغال الدورة من ديوان رئاسة المجلس الجماعي:

خديجة الطالبية : رئيسة ديوان رئاسة مجلس جماعة مراكش
عبد اللطيف أشلف : مستشار بديوان رئاسة مجلس جماعة مراكش

- حضر من أطر جماعة مراكش بصفة استشارية السادة:

زين الدين الزهوني : المدير العام لمصالح جماعة مراكش
محمد المحير : رئيس مصلحة ادارة شؤون المجلس
سمير لعربية : رئيس قسم التخطيط والدراسات الاستراتيجية
ي الطيب سنيح : رئيس القسم التقني
خديجة عبيدي : رئيسة قسم الميزانية والصفقات
هشام بل الحوتي : رئيس قسم الممتلكات الجماعية
عبد الحق مدا : رئيس قسم تنمية الموارد المالية
ضياء بن جلون : رئيسة مصلحة الشراكات والتعاون اللامركزي
عبد الصمد النجاوي : رئيس قسم المرافق واللوجيستيك
عبد العزيز الامري : رئيس قسم العمل الاجتماعي
الحسين الزواق : رئيس القسم الثقافي والرياضي
منصف الشرقاوي : مدير المكتب الجماعي لحفظ الصحة
جمال الدين ايت الطاهر : رئيس قسم الشؤون القانونية والمنازعات القضائية
سعد نجاي : عن مصلحة إدارة شؤون المجلس
خليل مولج : عن مصلحة إدارة شؤون المجلس

- العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس الجماعي لمراكش : 81 عضواً

- عدد الاعضاء المزاولين مهامهم : 80 عضواً

- عدد الأعضاء الحاضرين : 51 عضواً

1	محمد الادريسي	النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش
2	طارق حنيش	النائب الرابع لرئيسة مجلس جماعة مراكش
3	خديجة بوحراشي	النائبة الخامسة لرئيسة مجلس جماعة مراكش
4	عتيقة بويستة	النائبة السادسة لرئيسة مجلس جماعة مراكش
5	محمد توفلة	النائب السابع لرئيسة مجلس جماعة مراكش
6	زيدة لمشمير	النائبة العاشرة لرئيسة مجلس جماعة مراكش
7	محمد ايت احسيسن	كاتب المجلس الجماعي

نائبة كاتب المجلس الجماعي	رقية العلوي حاجب	8
عضو المجلس الجماعي	عبد الواحد الشافقي	9
" " "	نسيمة سهيم	10
" " "	عبد الرحيم تق تق	11
" " "	الحبيب امهيدرة	12
" " "	امال الملاح	13
" " "	فاطمة شوتين	14
" " "	عبد المجيد الدمناطي	15
" " "	رشيدة لشهابي	16
" " "	عمر السلكي	17
" " "	رجاء المنصوري	18
" " "	محمد ايت بويدو	19
" " "	السعيد ايت المحجوب	20
" " "	محمد بنشقرون	21
" " "	حبيبة الكرشنال	22
" " "	خليل بولحسن	23
" " "	فؤاد حاجبي	24
" " "	مريم العربي	25
" " "	محمد الحر	26
" " "	محمد بنلعروسي	27
" " "	امينة المغاري القصري	28
" " "	احمد خوبة	29
" " "	نجية عوجاجي	30
" " "	عبد الرزاق جبور	31
" " "	عبد الصادق بيطاري	32
" " "	عبد الصادق بوزاهر	33
" " "	محمد نكيل	34
" " "	ثورية بوعباد	35
" " "	سعيد بوجاجة	36
" " "	مريم باحسو	37
" " "	ي البشير طوبا	38
" " "	عثمان عزام	39
" " "	رحيلة الغمراوي	40
" " "	حمزة الحداوي	41
" " "	الحسين نوار	42
" " "	عبد الغني خيا	43
" " "	جهان حدان	44
" " "	عبد الجليل بنسعود	45
" " "	ي الحسن المنادي	46

47	حليمة بامحمد	"	"	"
48	أحمد مروان الزنجاري	"	"	"
49	عبد الغني طولاب	"	"	"
50	ملاك ابدوح	"	"	"
51	عادل النميلي	"	"	"

– عدد الأعضاء الفائزين بعذر : **01** عضو واحد

1	فاطمة الزهراء المنصوري	رئيسة مجلس جماعة مراكش
---	------------------------	------------------------

– عدد الأعضاء الفائزين بدون عذر : **28** عضوا

1	عبد الله الفجالي	النائب الثاني لرئيسة مجلس جماعة مراكش
2	عبد العزيز بوسعيد	النائب الثالث لرئيسة مجلس جماعة مراكش
3	أشرف برزوق	النائب الثامن لرئيسة مجلس جماعة مراكش
4	نادية الادريسي سليطين	عضو المجلس الجماعي
5	معاد الموسولي	عضو المجلس الجماعي
6	رجاء وردك	"
7	عبد المجيد ايت القاضي	"
8	أمال ميصرة	"
9	عبد الله الأمكاري	"
10	أمين عباس البارودي	"
11	لحسن حبيبو	"
12	البشير جوهر	"
13	عبد السلام سي كوري	"
14	ي. عبد المالك المنصوري	"
15	مرم زغيوش	"
16	سلوى بولحية	"
17	كنزة الطالبي	"
18	زكية المريني	"
19	عبد العزيز البنين	"
20	عبد الصمد العكاري	"
21	خديجة الفضلي	"
22	خالد الفتاوي	"
23	اخديجتنا ماء العينين	"
24	ي. المصطفى مطهر	"
25	إسماعيل امغاري	"
26	يوسف بن الزاهر	"
27	سعيدة ايت بوعلي	"
28	جمال الدين العكروود	"

– عدد الأعضاء غير المرشحين : **عضو واحد**

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بالتنسيق مع **إلى الرحمن الرحيم**

السيد ممثل السلطة المحترم

السادة والسيدات أعضاء المجلس المحترمين

السادة والسيدات أطر الإدارة

ممثلي وسائل الإعلام

أيها الحضور الكريم

أعلن عن مواصلة أشغال دورتنا هاته في جلستها الثانية، والتي سيتم خلالها تدارس النقاط المتبقية من جدول الأعمال حسب

الجدولة الزمنية التالية:



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة مراكش آسفي
عمالة مراكش
جماعة مراكش
المديرية العامة للمصالح
مصلحة إدارة شؤون المجلس

الجدولة الزمنية للجلسة الثانية من الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 للمجلس الجماعي لمراكش

المنعقدة بتاريخ 18 أكتوبر 2023 والنقط المتداول بشأنها

ملاحظة	النقط المقرر التداول في شأنها	الجلسات				
		رقم	مدة أجلسة	ساعة بداية أجلسة ومكانها	تاريخ أجلسة	ترتيب أجلسة
مؤجلتان من الجلسة الافتتاحية	اطلاع المجلس الجماعي على التقرير الاخباري لرئيسة المجلس في شأن الاعمال التي تم القيام بها في إطار الصلاحيات المخولة اليها طبقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.	1				
	تحويل بعض اعتمادات ميزانية جماعة مراكش برسم السنة المالية 2023.	13				
	دراسة مشروع ميزانية مجلس جماعة مراكش برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها	14				
	دراسة حسابات النفقات من المبالغ المرصودة للمقاطعات برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها.	15				
	الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات النظام الاساسي لشركة التنمية المحلية " المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	16				
	الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات ميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية " المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	17				
	الدراسة والمصادقة على تعديل المخطط الاستثماري والمالي لشركة التنمية المحلية " المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)	18				
	تعديل عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.	19				
	البث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.	20				
	تعديل كناش التحملات المتعلق باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.	21				
	تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى.	22				
	تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين.	23				
	دعم ميزانية تسيير الجمعيات والأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات والعصب الرياضية برسم السنة المالية 2023.	24				
	الدراسة والمصادقة على الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع.	25				
	اطلاع مجلس جماعة مراكش على ملخص تقارير تدبير مجالس المقاطعات طبقا للمادة 239 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. (من يناير الى متم يونيو 2023)	26				

ملحوظة: في حالة عدم استنفاد دراسة النقط المدرجة في جدول اعمال الجلسة المنعقدة بتاريخ 2023/10/18، سيواصل المجلس الجماعي استكمال التداول بشأنها في الأجال القانونية الخاصة بتمديد الدورات العادية طبقا للقانون والانظمة الجاري بها العمل.

السيد محمد الإدريسي النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

هناك تدخل استثنائي للسيد عبد الصادق بيطاري عضو المجلس الجماعي، وبعده سنوانصل التداول حول النقطة المبرمجة خلال هذه الجلسة، علما انه سيتم تلاوة قرار تمديد لشغال دورتنا هاته لعدم استكمال تدارس بعض النقطة على مستوى اللجن الدائمة وخاصة مشروع ميزانية جماعة مراكش برسم السنة المالية 2024.

السيد عبد الصادق بيطاري عضو المجلس الجماعي لمراكش

إذا سمحت لي سيدي الرئيس وكما يعرف الجميع لابد وأن نكون فخورين لما وصلت اليه مدينة مراكش خصوصا في اختتام المؤتمر الدولي الذي أعطى اشعاعا سياسيا واقتصادي وسياسيا للمدينة، كذلك لابد من التنويه بالجهود الذي تقوم به السيدة الرئيسة وخصوصا استقبالها من طرف صاحب الجلالة مؤخرا في إطار مشروع جد متكامل يخص جميع المواطنين المعوزين للحصول على السكن اللائق. وهذا يجعلني أطرح سؤالاً كبيراً وهو ماذا يقع في مدينة مراكش؟ وماذا يقع في المجلس الجماعي؟

سيدي الرئيس، عندما صوتنا على السيدة الرئيسة في إطار التلاحم فان مجلس مراكش كان هو المجلس الجماعي الوحيد بالمغرب الذي ضرب بعرض الحائط التوافق الثلاثي وتم توسيعه ليشمل باقي الأحزاب من أجل تسيير شفاف وموضوعي لمدينة مراكش، وقد مرت سنتان من عمر هذا المجلس ولدي ملاحظات وكنت أتمنى أن تكون السيدة الرئيسة حاضرة معنا اليوم، فأولا لابد من أن نحافظ على التلاحم بين الأعضاء وبين النواب وبين النواب فيما بينهم لأن بعضهم يشتكي البعض كما يشتكي بعض الأعضاء مت تدخل سافر من طرف أحد النواب في جميع الاختصاصات وفي جميع التفويضات، كما أن هناك نية مبيتة للتفريق بين أعضاء مجالس المقاطعات الخمسة بنشر الأكاذيب لا شيء سوى لحسابات شخصية مع بعض الأعضاء أو لغرض في نفس يعقوب، فأنا حينما أقف وقفة الرجال مع رئيسي أو مجلسي فليس مكن أجل الاستقطاب لحزب الاستقلال فهذا الأخير كبير على هذا الشيء كما أن 90٪ من الأعضاء الحاضرين كانوا في حزب الاستقلال، فأنا أدافع عن قضايا مراكش ومواطنيها لذلك أطلب من السيدة الرئيسة أو من السيد الكاتب العام للجماعة أن يرفع هذه التوصية للسيدة الرئيسة وهي أن الأمور في طريقها الى ما يحمد عقباه بعد أن كان يضرب بنا المثال، لذلك أتمنى أن يرجع المرء الى طريق الصواب ونحن هنا نجمع ولا نفرق، فمن العيب والعار أن يقال علينا بأننا أعضاء منبطحين وأننا نصوت بالتصفيق، فبعد مناقشة اللجن نحن نصوت بالإجماع، وعليه فنحن نرفض المساس بكرامتنا وبمنهجيتنا وطريقتنا في التعامل مع المواطنين.

كذلك يجب إشراك جميع المقاطعات في برنامج الجماعة، اذ لا يعقل أن يكون هناك تهميش لمقاطعة المدينة ونحن نتوفر على أربعة نواب وأسئال ماذا قدموا لهذه المقاطعة؟ فالأشغال بـ"بابا دكالة توقفت" ونفس الشيء بالنسبة لـ"باب اغمات" فلمدة ثلاث سنوات نعيش التهميش، لذلك أطلب السيدة وأقول إنه وكما أخذت مقاطعة النخيل حقها وكذا مقاطعة المنارة فيجب أن تحصل مقاطعتي النخيل والمدينة على حقهما أيضا في هذا البرنامج، وإذا كنت مخطئا وأثبتتم لي أن مقاطعة المدينة قد استفادت فأنا أعتذر عن تدخلتي.

لا يفوتني أن أذكر السلطة المحلية بمقاطعة المدينة التي تقوم بعمل جبار اتضحت معالمه في الأسواق والتنظيم والإجراءات القانونية، ولكننا كأعضاء بمجلس مقاطعة المدينة مهمشين والسيد الرئيس لا طاقة له للقيام بأعمال كبيرة وأنا أقول أنني أفتخر بكون السيد محمد الإدريسي والسيدة الرئيسة والسيدة عتيقة بوسنة والسيد كمال ماجد الى حين البث في قضيتهم م يمثلونني في المجلس الجماعي، لذلك أتمنى أن تشرحوا لنا ما اذا كانت هناك أعمال تم إنجازها في مقاطعة المدينة ونحن لسنا على اطلاع بها، فنحن ندشن دارضيافة أو فندق ولكن ماذا بعد؟ كذلك مقاطعة المدينة ما استفادت من الموسمين؟ وهناك مجموعة من الأمور التي تحز في النفس وأؤكد أن ما أقوله لا أقوله من منظور سلمي وانما هذا راجع الى قلة المعرفة والتواصل، فاذا قلتم لنا ماذا قدمتم لمقاطعة مراكش فأنا سأعتذر وسأكون أول المدافعين عن هذه المعلومة ولكن بدأ القيل والقال وهناك من يتحدث عن بائعي الليمون وبائعي الأكل وماذا وقع لهم ولماذا تم إعطاء البعض مترا؟ كما أن هناك كلام يروج حول وضعيات وأرقام خطيرة، وكذا ما هو سبب تغيير السيد زربا مدير ديوان اليد الزرهوني؟ والناس تعطي معطيات مغلوطة لذلك أتبروننا وقولوا لنا بأن المعني بالأمر ارتكب أخطاء أو أن الأمر يدخل في إطار الحركة الإدارية، فداخل هذه القاعة تدور معطيات مغلوطة لذلك وفروا لنا المعطيات وقولوا لنا المعلومات جزاكم الله خيرا وأعتذر من جميع وأستسمح على هذا التدخل.

السيد محمد الإدريسي النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

لقد تم تسجيل هذه الأسئلة بإمعان وستتم إجابة السيد العضو المحترم عبد الصادق بيطاري.

السيد محمد الإدريسي النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بالنسبة للنقط التي سيتم تأجيلها لجلسة التمديد مبدئيا هي كالتالي:

النقط 1، 13، 14، 15 من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

النقطة الاولى: اطلاع المجلس الجماعي على التقرير الاخباري لرئيسة المجلس في شأن الاعمال التي تم القيام بها في إطار الصلاحيات

المخولة اليها طبقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.

النقطة 13: تحويل اعتمادات بعض فصول ميزانية جماعة مراكش برسم السنة المالية 2023.

النقطة 14: دراسة مشروع ميزانية مجلس جماعة مراكش برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها.

النقطة 15: دراسة حسابات النفقات من المبالغ المرصودة للمقاطعات برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها.

النقطة 24: دعم ميزانية تسيير الجمعيات والأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات والعصب الرياضية برسم السنة المالية 2023.

النقطة 26: اطلاع مجلس جماعة مراكش على ملخص تقارير تدير مجالس المقاطعات طبقا للمادة 239 من القانون التنظيمي المتعلق

بالجماعات. (من يناير الى متم يونيو 2023)

النقطة السادسة عشر من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات النظام الاساسي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش"
(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

النقطة السابعة عشر من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات ميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش"
(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

النقطة الثامنة عشر من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

الدراسة والمصادقة على تعديل المخطط الاستثماري والمالي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش".
(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بداية، ونظرا لوحدة الموضوع، أقترح عليكم تدارس النقط ذات الأرقام 16-17-18 معا، والآن أعطي الكلمة للسيدة نسيمه سهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات لتلاوة نص تقرير الاجتماع المشترك المتعلق بها.

السيدة نسيمه سهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات



مجلس جماعة مراكش

**تقرير عن اجتماع مشترك بين
اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية
والخدمات
واللجنة المكلفة بالميزانية
والشؤون المالية والبرمجة**

**حول النقط 16، 17 و 18
من جدول اعمال الدورة العادية
لشهر أكتوبر 2023**



تاريخ اجتماع اللجنة: 16 أكتوبر 2023

الاجتماع برئاسة مشتركة بين السيدة نسيمه ساهيم والسيدة حليلة با محمد

❧ **النقطة رقم 16:** الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش".

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

❧ **النقطة رقم 17:** الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات ميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش".

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

❧ **النقطة رقم 18:** الدراسة والمصادقة على تعديل المخطط الاستثماري والمالي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش".

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023



مجلس جماعة مراكش

تقرير اجتماع مشترك بين اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة واللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات الجلسة الأولى بتاريخ 2023/10/16

طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وفي استكمال تحضير النقط المدرجة في جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش، وتبعاً للدعوة رقم 17501 بتاريخ 2023/10/06 الموجهة للسادة أعضاء المجلس للحضور والمشاركة في أشغال اجتماع مشترك ثان بين اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة واللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، انعقد الاجتماع المذكور يوم الاثنين 16 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة والنصف صباحاً بقاعة الاجتماعات الصغرى بالقصر البلدي شارع محمد الخامس برئاسة كل من السيدة حليلة بامحمد رئيسة اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة والسيدة نسيمه سهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، وذلك لتدارس النقط المتبقية الآتية:

✧ **النقطة رقم 16:** الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات النظام الاساسي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش".

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

✧ **النقطة رقم 17:** الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات ميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش".

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

✧ **النقطة رقم 18:** الدراسة والمصادقة على تعديل المخطط الاستثماري والمالي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش".

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

✧ حضر الاجتماع من أعضاء اللجنتين السادة:

ثورية بوعباد، محمد الحر، ي. الحسن المنادي، محمد بنشقرون، فؤاد حاجي، رشيدة لشهائي.

✧ شارك في الاجتماع من أعضاء المجلس السادة:

مريم باحسو، رقية العلوي حاجب، رجاء المنصوري، عبد الصادق بيطاري، نجية عوجاجي، أمينة المغاري القصري، الحسين نوار، إسماعيل امغاري، رحيلة الغمراوي، السعيد ايت المحجوب.

✧ وواكب الاجتماع من مكتب المجلس الجماعي السيد:

محمد الادريسي : النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش.

✧ وشارك من أطر جماعة مراكش بصفة استشارية السادة:

خديجة الطالبي	:	مديرة ديوان رئيسة المجلس الجماعي لمراكش
عبد اللطيف أشلف	:	مستشار ديوان رئيسة المجلس الجماعي لمراكش
زين الدين الزرهوني	:	المدير العام للمصالح الجماعية
محمد المحير	:	رئيس مصلحة إدارة شؤون المجلس
عبد الصمد النجماي	:	رئيس قسم المرافق واللوجستيك
عبد الحق ربيحي	:	رئيس مصلحة البناءات
سعد نجاي	:	عن مصلحة إدارة شؤون المجلس

✧ وحضر من ممثلي المصالح الخارجية السادة:

مريم العلوي	:	مديرة الشؤون المالية ومراقبة التدبير بالشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية SNTL
حميد غاسين	:	مدير الشؤون القانونية والحكامة بالشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية SNTL
سعيدة لقلبيعي	:	عن ولاية جهة مراكش أسفي

النقطة رقم 16 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:

الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات النظام الأساسي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

مراكش".

النقطة رقم 17 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:

الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات ميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

مراكش".

النقطة رقم 18 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:

الدراسة والمصادقة على تعديل المخطط الاستثماري والمالي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش

(نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)

في بداية الاجتماع، وبعد الكلمة الترحيبية في حق السادة الحضور شاكرة لهم تلبية الدعوة، والتذكير بالنقط المقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش للتداول بشأنها خلال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023، تم الاتفاق على تدارسها في آن واحد نظرا لوحدة الموضوع من خلال الوثائق المرجعية المرفقة بالتقرير (ورقة كرونولوجية تأطيرية + جداول للمقارنة بين ما صادق عليه المجلس الجماعي في دورات سابقة وبين ما اقترحه مؤخرا الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية من خلال النظام الأساسي، ميثاق المساهمين والمخطط المالي والاستثماري، إضافة الوثائق التأسيسية الجديدة المقترحة من شركة SNTL).

وتمهيدا للموضوع، أكدت السيدة رئيسة اللجنة على الأهمية التي حضي بها مشروع تنقيح المحطة الطرقية للمسافرين بمراكش، من باب دكالة الى العزوزية والذي يندرج في إطار مشاريع النقل العام المبرمجة في مشروع "مراكش الحاضرة المتجددة" التي تشمل أيضا مشاريع المرور بين مختلف أحياء مدينة مراكش وضواحيها، وتنظيم المواصلات وحركة النقل داخل المدينة لأكثر عدد من المواطنين. على انه من شأن المحطة الجديدة أن تساهم في تخلص منطقة باب الدكالة القلب النابض للمدينة الحمراء، من مجموعة من مظاهر الفوضى والإسراع بتنفيذ مشروع تهيئة المنطقة بكاملها وفق تصميم المشروع الملكي الكبير مراكش الحاضرة المتجددة.

وتبعاً لذلك، وبعد ان ذكرت بانه سبق للجن الدائمة والمجلس الجماعي ان تدارسوا الموضوع من خلال الوثائق التأسيسية والتدييرية في دورات سابقة، طرحت السيدة رئيسة اللجنة تساؤلا محوريا حول سبب عدم استكمال المساطر القانونية التي استهلها المجلس الجماعي لمراكش مما تسبب في تأخر افتتاح المحطة الطرقية الجديدة.

وفي هذا الاطار ولوضع السادة الاعضاء في صورة الموضوع والتذكير بالمحطات التي قطعها الى اليوم، اعطت السيدة رئيسة اللجنة الكلمة للسيد المدير العام للمصالح الجماعية الذي ذكر أن الانطلاقة كانت في فبراير 2020 حين تم توقيع اتفاقية إطار رباعية الأطراف بين كل من وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستية SNTL بمقتضاها تم تحديد تدخل كل طرف في إحداث شركات التنمية المحلية على مستوى الجماعات الراغبة في تديير محطاتها الحالية للمسافرين أو خلق محطات جديدة، موضحا أن إبرام هذه الاتفاقية جاء لمساعدة ومواكبة الجماعات في تحديث قطاع نقل المسافرين من خلال توفير محطات من جيل الجديد منها من بدأت العمل فعليا كمحطتي الرباط وطنجة، إضافة إلى 8 محطات أخرى في طور الإنجاز منها المحطة الطرقية الجديدة الخاصة بمدينة مراكش المتواجدة بمنطقة العزوزية والتي وصلت إلى مراحلها النهائية.

وبناء على الاتفاقية الاطار المذكورة، أشار السيد المدير العام إلى إحداث لجنة وطنية بحضور ممثلي الجماعات المعنية ومنها جماعة مراكش لمواكبة تطورات هذا الموضوع، حيث قامت وزارة الداخلية بتعيين مكتب دراسات مكلف بتوحيد الوثائق التأسيسية والتعاقدية لشركات التنمية المحلية التي ستحضى بتديير المحطات المعنية، وفي هذا السياق أكد السيد المدير العام أن هذا المكتب أعد الوثائق المتعلقة بمشروع مدينة مراكش (النظام الأساسي، ميثاق المساهمين، المخطط المالي والاستثماري و اتفاقية الاستغلال والتديير)، والتي عقدت بشأنها عدة اجتماعات على مستوى وزارة الداخلية طيلة سنة 2021 انتهت بمصادقة هذه الأخيرة عليها، وتم عرضها على أنظار المجلس الجماعي الذي صادق عليها بدوره خلال دورة استثنائية عقدها في شهر يوليوز 2021.

بعدها وخلال دورة ماي 2022، يضيف السيد المدير العام للمصالح الجماعية، تداول المجلس الجماعي حول الموضوع في حضور ممثل الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية سواء على مستوى اللجن الدائمة او المجلس التداولي، تم الاتفاق على تعديل النظام الاساسي بإدخال أشخاص معنويين ويتعلق الامر بكل من جهة مراكش اسفي، جماعة المشور القصبية ومجموعة الجماعات "مراكش النقل" كمساهمين في الشركة بسهم واحد بقيمة 100 درهم لكل منهم، وتحديد التركيبة العددية لأعضاء المجلس الاداري في 12 عضوا وتعيين السيد الوالي عامل عمالة مراكش كرئيس للمجلس الاداري مع تعيين أول مراقب للحسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد، هو مكتب Cabinet FICADEX Bensinane، كما تمت المصادقة على ميثاق المساهمين واتفاقية التدبير والاستغلال.

وبالفعل، يؤكد السيد المدير العام للمصالح الجماعية انه تمت موافاة السيد الوالي عامل عمالة مراكش بكتاب صادر تحت عدد 10413 بتاريخ 2022/06/09 في شأن دعوة المجالس التداولية لكل من جهة مراكش اسفي، المشور القصبية ومجموعة الجماعات "مراكش للنقل" للتداول حول المصادقة على انضمام ومساهمة كل جهة مساهمة في رأسمال شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش" طبقا لمقتضيات النظام الأساسي وميثاق المساهمين للشركة، مع تعيين ممثل واحد عن كل مجلس في المجلس الإداري للشركة.

وبعد قيام هذه الجماعات بالمتعين والمطلوب، تمت موافاة جماعة مراكش بمقرراتها، في حين تأخرت الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية في تعيين ممثلين اثنين عنها بالمجلس الاداري رغم مكاتبتها على مرتين، مما أخرج مسطرة إحالة الملف القانونية والمداوالي على المصالح المركزية لاستكمال اجراءات التوقيع والتأشير على الوثائق التأسيسية والتدبيرية للشركة الى غاية 09 مارس 2023. وأثناء ذلك، يضيف السيد المدير العام للمصالح الجماعية، قامت الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية بتعيين مدير عام جديد لها، طلب بتاريخ 26 ماي 2022 مهلة لإعادة دراسة الوثائق التأسيسية للمحطة الجديدة قبل المصادقة عليها وتعيين ممثلين اثنين عن الشركة المذكورة، وخلال اجتماع عقد على مستوى الولاية بهذا الخصوص في دجنبر 2022 طلب من السيد الوالي إعادة النظر في وثيقة المخطط المالي والاستثماري للمشروع، واقترحت جماعة مراكش القيام بهذه العملية ربعا للوقت ولفتح المجال لتأسيس الشركة، وأبدى السيد الوالي موافقته على هذا المقترح مع تحفظ الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية.

وبناء على ذلك، أوضح السيد المدير العام أنه في شهر يوليوز 2023، عقد اجتماع على مستوى وزارة الداخلية تم فيه إخبار الأطراف أن الوزارات المعنية قررت رفع نسبة حصة الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية في رأسمال شركة التنمية المحلية من 20% إلى 34%، لتفادي اتخاذ قرارات انفرادية من طرف الجماعة في المجلس الإداري للشركة على غرار ما هو معمول به في مدينة طنجة، مشيرا في سياق متصل أن الجماعة تحفظت على تعيين مدير الشركة التنمية المحلية بكيفية مشتركة واقترحت أن تتكف الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية بتعيينه بحكم الخبرة والتجربة الذي تتمتع بها هذه الأخيرة في تدبير المحطات الطرقية، إضافة إلى خلاف حول الاعتماد المالي المسبق الذي ستمنحه الشركة للجماعة في مقابل الاستثمار الذي أنجزته في المشروع والبالغ 750.000 درهم سنويا خارج الأرباح، وكذا مسألة تكلف الشركة بكافة أنواع الصيانة سواء البسيطة أو الكبرى حيث تحفظت هذه الأخيرة على التكلف بأعمال الصيانة الكبرى، مبينا في آخر تدخله أن التغييرات المشار إليها كلها مضمنة في الوثائق المعروضة للنقاش.

إثر ذلك، ولمعرفة رأي الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية في الموضوع، منحت الكلمة للسيدة مديرة الشؤون المالية ومراقبة التدبير بالشركة التي أوضحت أن المؤسسة التي تشتغل بها شركة مجهولة الاسم منظمة وفق مقتضيات القانون الخاص تسعى، كأولوية لها، تقديم مردودية ترقى للتطلعات، وقد كلفت من طرف وزارة الداخلية بتدبير عدد من محطات نقل المسافرين من الجيل الجديد على الصعيد الوطني.

وبخصوص الوثائق موضوع النقاش، أوضحت السيدة المديرة أن الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستكية أبدت ملاحظات حول وثيقة المخطط الاستثماري لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش" معتبرة أنه لا يرقى لمتطلبات مشروع من هذا الحجم كلف إحداث مقره اعتمادات هامة، وأهم هذه الملاحظات مسألة الأمن والنظافة خاصة وأن المحطة بها مداخل عديدة وتحتاج حراس أمن يوازي هذا العدد مع المناوبة، مشيرة أن هذه الملاحظات جعلت السيد الوالي يطلب إعادة النظر في المخطط الاستثماري والمالي قبل عرضه على أنظار المجلس الجماعي، وكذا الاعتماد المالي المسبق البالغ 750.000 درهم سنويا الذي سيتم منحه للجماعة حيث اقترحت الشركة أن يتم تخصيصه لتغطية أشغال الصيانة الكبرى على اعتبار أن قطاع نقل المسافرين بين المدن ليس بالقطاع العمومي المريح حسب رأي السيدة المديرة.

وفي نفس السياق، أكدت السيدة المديرية أن سبب التأخير في هذا الموضوع يرجع إلى انتظار أجوبة الجماعة عن الملاحظات التي أبدتها الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية والتي لم تتوصل بها إلا عند حضور ممثلها لاجتماع بتاريخ 26 ماي 2023 بمقر الجماعة تم فيه مناقشة الملاحظات المذكورة وبناء عليها أعاد مكتب الدراسات صياغة وثيقة المخطط الاستثماري والمالي.

عقب ذلك، فتح باب المناقشة وإبداء الرأي، حيث قدم السادة ملاحظات عامة حول المرفق، وكذا استفسارات و اقتراحات حول الوثائق التأسيسية موضوع الدراسة جاءت كالآتي:

- تسجيل تأخير كبير في إخراج مشروع المحطة الطرقية للمسافرين بالعزوية إلى حيز الوجود مما يطرح العديد من الاسئلة تتحمل فيها الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية القسط الاوفر بسبب تأخرها في المصادقة على الوثائق التأسيسية والتدبيرية وتغير موقفها من سنة 2021 الى 2022.
- التحفظ حول مقترح رفع حصة الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية في رأسمال شركة التنمية المحلية إلى 34% والمطالبة بإرجاع النسبة إلى 20%. مع تسجيل ان هذا المطلب سيؤدي الى عملية انسداد Blocage بعد الحصول على الثلثين.
- التساؤل حول الإضافة التي ستقدمها الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية لمشروع المحطة الجديدة بالنظر لطبيعة مساهمتها في التكوين والمواكبة مما لا يتناسب ومطلبها في حصة 34% من رأسمال الشركة.
- التخوف من اعادة انتاج طريقة تدير غير مهيكله للمحطة الطرقية على غرار باقي المحطات من الجيل الجديد والتي تشرف على تسييرها الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية مما يتطلب التفكير في سيناريو جديد بديل في التدبير في حالة فشل التصور الحالي او محاولة إضعاف موقف الجماعة صاحبة المرفق.
- اقتراح إشراك أطراف أخرى في شركة التنمية المحلية ذات خبرة في المجال وعدم الاقتصار على الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية مع الإبقاء على جمعية النقالة كطرف في الشركة الجديدة.
- غياب مبدأ الثقة انطلاقا من رغبة الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية في ادخال مقترحات قد تبدو شكلية في ميكانيزمات التسيير ولكنها في الواقع ستضرب حصة مساهمة الجماعة في رأسمال الشركة باعتبارها صاحبة المرفق، وذلك من خلال شرط التمثيلية الفعلية عن كل جهة مساهمة في الاجتماعات وكذا اتخاذ القرارات سواء بالمجلس الاداري او الجمعيات العادية او غير العادية، مما ينبؤ على النية المبيتة والخفية للشركة في إمكانية عرقلة استمرارية المرفق العام مع شركاء هدفهم بالدرجة الأولى خدمة الصالح العام.
- المطالبة بتكليف شركة التنمية المحلية بكافة أشغال الصيانة بما فيها الكبرى واعتبار المبلغ المالي السنوي المسبق الممنوح للجماعة بمثابة تعويض عن الاستثمارات التي أنجزتها هذه الأخيرة في المشروع.
- اعتبار قطاع النقل بين المدن قطاع مربح يحتاج لتدبير معقلن يرقى للتطلعات المرجوة.
- اعطاء اهمية للبعد الاجتماعي بإيجاد طريقة لإعادة ادماج النقالة او ما يعرف بالعامية ب (الكورتية) المشتغلين بمحطة باب دكالة في المشروع الجديد لمحطة العزوية.
- اعتبار الاعتماد المخصص للحراسة المضمن في المخطط الاستثماري والمالي مبالغ فيه.
- عقد دورات تكوينية لفائدة اعضاء المجلس في شأن موضوع تدبير المرافق عن طريق شركات التنمية المحلية

ولتقديم مزيد من التوضيحات، تدخلت مجددا السيدة مديرة الشؤون المالية ومراقبة التدبير بالشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية، التي أكدت أن من أسباب تأخر عدد من مشاريع المحطات التي تديرها الشركة تداعيات انتشار وباء كورونا حيث خلال تلك الفترة تراجعت مداخيل القطاع بشكل كبير واضطرت الشركة إلى تغطية خسائر هامة من اعتماداتها الخاصة رغم أن هذا القطاع من اختصاص الجماعات الترابية، مشيرة إلى أن مسألة رفع حصة الشركة إلى 34% في رأسمال شركة التنمية المحلية هو قرار للوزارات المعنية الموقعة على الاتفاقية الاطار لسنة 2020 لتفادي بعض الصعوبات التدبيرية التي عرفت محطات أخرى، موضحة أن الاعتماد المالي المسبق مقتضى لم يعد موجودا في المشاريع المشابهة بغية تحقيق التوازن المالي لشركة التنمية المحلية، ورغم ذلك تم الاتفاق على تحديد هذا الاعتماد في 750.000 درهم سنويا سيخصص لتغطية مصاريف الترميم والصيانة الكبرى، ومذكورة أن الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية يتمثل دورها داخل شركة التنمية المحلية في عمليات المواكبة والتكوين بالنظر للخبرة التي راكمتها في المجال وكذا السهر على القيام بأشغال الصيانة العادية وفق الاتفاقية التي سيتم إبرامها مستقبلا.

وبخصوص تعيين مدير شركة التنمية المحلية، أكدت السيدة المديرية أن القيام بهذه العملية من طرف المجلس الإداري للشركة عن طريق مبارأة انتقاء هو الطرح السليم في نظرها على اعتبار أن تعيينه من طرف شركة SNTL نوع من فرض هذا التعيين وكذا الأتعاب التي سيحصل عليها من طرف واحد.

وصلة بالموضوع، أعطيت الكلمة للسيد ممثل الشؤون القانونية والحكامة بالشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية الذي أوضح ان الاتفاقية الاطار الموقعة سنة 2020 بين الوزارات المعنية بالقطاع هي التي وضعت اللبنة الأولى لتدبير المحطات الطرقية للمسافرين من جيل الجديد عن طريق إحداث شركات للتنمية المحلية، وفي هذا الاطار تم تكليف الشركة المذكورة بمواكبة الجماعات وتكوينها في هذا التدبير، وبالتالي فهي تعتبر شريكا في التسيير والمحطة الطرقية تبقى في ملكية الجماعة، مشيرا أن تحديد نسبة 34% كحصص للشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية في رأسمال شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوية مراكش" كان اقتراحا من وزارة الداخلية، كما أن مكتب الدراسات الذي قام بإعداد الوثائق التأسيسية للشركة عين من طرف الوزارة المذكورة.

بعد استنفاد المناقشة وإبداء الرأي، وبعد أخذ ورد في الآراء بين اعضاء المجلس الجماعي و ممثلي الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية كل حسب وجهة نظره وقناعاته وتصوره للموضوع، وحيث أن ممثلي الشركة أكدوا على ضرورة استشارة مجلسهم الاداري طبقا للتنظيم الجاري به العمل، وفي المقابل، وحتى يتسنى لجماعة مراكش بلورة تصور خاص وانتظار رد شركة SNTL عليه، فقد استقر رأي اللجنة على ما يلي:

➤ عقد اجتماع موسع على مستوى اللجن الدائمة الموضوعاتية للمجلس الجماعي وذلك يوم الثلاثاء المقبل 24

أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا بمقر القصر البلدي بمراكش بحضور ممثلين عن الادارات

والمؤسسات الآتية:

- ✘ وزارة الداخلية.
- ✘ ولاية مراكش.
- ✘ الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية.
- ✘ مكتب الدراسات.

سيتمحور الاجتماع حول النقط الشائكة التي أفرزها هذا الاجتماع المرتبطة بالنظام الاساسي وميثاق المساهمين والمخطط المالي والاستثماري، وتتعلق بمطالب اعضاء المجلس الجماعي موضوع الجداول المرفقة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

بالنسبة للنظام الاساسي لشركة التنمية المحلية:

- الرجوع الى الصيغة القديمة للوثيقتين (النظام الاساسي وميثاق المساهمين) من حيث:
 - + المساهمون الخمسة (جماعة مراكش + الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية + جهة مراكش اسفي + المشور القصبية + مجموعة الجماعات "مراكش للنقل")، مع ما يترتب عليها من الحفاظ على ديباجة الوثيقتين + الرأسمال + نسبة المساهمة + تركيبة المجلس الاداري للشركة (عدد المتصرفين) سواء بالنظام الاساسي او ميثاق المساهمين.
- التخفيض من مطلب حضور الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية بنسبة 34% الى 20% .
- حذف مقترح شرط "ضرورة حضور ممثل عن كل جهة مساهمة" لصحة وقانونية اجتماعات مجلس الادارة والجمعيات العادية او غير العادية.
- حذف مقترح شرط "ضرورة حضور ممثل عن كل جهة مساهمة" عند اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين.

بالنسبة لميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية:

- اعادة النظر في تركيبة اللجن بإدخال ممثلين عن المساهمين الجدد بميثاق المساهمين.
- التزام الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية بعدم تفويت الأسهم التي تمتلكها لأي شخص خلال مدة لا يمكن أن تقل عن خمس (5) سنوات بداية من تاريخ تقييد "الشركة" وليس عن ثلاث (3) سنوات المقترحة من طرف شركة SNTL.
- تحمل شركة التنمية المحلية لمصاريف اشغال الصيانة بالمحطة الطرقية وليس جماعة مراكش.
- حذف مقترح شرط "ضرورة حضور ممثل عن كل جهة مساهمة" لصحة وقانونية اجتماعات مجلس الادارة.
- حذف مقترح شرط "ضرورة حضور ممثل عن كل جهة مساهمة" عند اتخاذ القرارات بمجلس الادارة.

بالنسبة للمخطط المالي والاستثماري: فقد اوصت اللجنة بان يكون موضوع اجتماع خاص لإعادة النظر في مقتضياته.

وبذلك تكون اللجنة قد انتهت اجتماعها وأوصت بعقد اجتماع موسع لتعميق النقاش بين كل المتدخلين حسب ما اتفق عليه.

ولمجلسكم الموقر واسع النظر

<p>نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات</p> <p>نسيمة سهيم</p> 	<p>رئيسة اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة</p> <p>حليمة بامحمد</p> 
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بعد استماعكم لتقرير اللجنة، الأمر يتعلق بالبحث في الوثائق التأسيسية الخاصة بشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش"، وكما جاء في التقرير المذكور هذا الموضوع عرف نقاشا كبيرا خلص إلى الاتفاق على عقد اجتماع يوم الثلاثاء 24 أكتوبر المقبل بحضور كافة الأطراف المعنية وخاصة ممثلي مصالح وزارة الداخلية، مكتب الدراسات وشركة SNTL لتدارس النقاط العالقة وإيجاد صيغة ملائمة لانطلاق مشروع المحطة الطرقية الجديدة.

والآن باب المناقشة مفتوح.

السيد عبد الصادق بيطاري عضو المجلس الجماعي

في البداية لا بد من شكر السيد الوالي على حرصه على ادراج هذه النقطة، فهذه المحطة سيدي الرئيس أسالت الكثير من المداد وتعرضنا لانتقاد كبير بسببها، وفي اجتماع اللجنة مع الشركة المفوض لها هذا المرفق كانت هناك عدة تدخلات تهم الشركة والمجلس الجماعي ووزارة الداخلية وتوصلنا بعدة معطيات، كما أن قراءة المشروع توضح أن هناك عدة متدخلين غير مساهمين بأي شيء فهناك الجهة ومجموعة الجماعات وغيرها، لكن يبقى المتضرر من تأخير هذا المشروع هو المجلس الجماعي، خاصة بعدما اتضح أن الاشكال ليس من هذا الأخير فنحن تقدمنا بمقترحات وصوتنا على المشروع، بل المشكل هو في وزارة الداخلية، لأن أطر الجماعة ممتازة حيث ذهبت وناقشت الموضوع، لكننا نتفاجأ بوزارة الداخلية تتقدم باقتراحات مضادة لاقتراحات المجلس، لذلك فأنا أحيي أعضاء المجلس الذين حضروا اجتماع اللجنة وأكدوا على تمسكنا باقتراحاتنا، فنحن بإمكاننا تسيير هذا المرفق بمفردنا إذا استمرت هذه الوضعية، إذ لا يعقل أن نقدم مرفقا كبيرا من هذه النوعية وتتم المساومة على النسبة المئوية ورأس المال وغيرها من الأمور، فأعضاء المجلس والمكتب هم من يظهر في الصورة كأنهم متقاعدون ومهملين لهذا المرفق والحال أن الأمر ليس بيدنا، فأول مرة أرفع القبعة لأعضاء المجلس المحترمين الذين حضروا في اللجنة ومن بينهم السادة محمد بنشقرون ومحمد الحر ورشيدة لشهابي ومحمد الإدريسي وكذا أطر الجماعة حيث كان النقاش هاما طرحت خلاله معطيات كبيرة وكنا متحدين في الرؤية وفرضنا آراءنا، كما أن هذا الموضوع عرف لقاءات ماثونية مع المسؤولين ومع الشركة ووزارة الداخلية حتى توصلوا لهذه المسودة، فالمحطة مغلقة ليس لأن لدينا مصلحة في محطة "باب دكالة" بل بالعكس فهذه المحطة أصبحت لا تشرف مكانة مدينة مراكش، لكن فوق طاقتك لا تلام، فأني قرار اتخذناه تكون هناك ملاحظات بشأنه مما يتسبب في التأخير، فقد طال أمد هذه المحطة حتى وصل إلى أربع أو خمس سنوات، لكن في واقع الأمر هناك عمل جبار يتم من وراء الستار وما أوم عليه المكتب هو أنه لم يصدر أي بيان بخصوص كون المجلس الجماعي هو سبب التأخير، فالفكرة الآن ليست في ملعبنا لأننا قدمنا اقتراحات وسيتم عرض هذا الموضوع في الجلسة المقبلة وسيتم قراءة المقترحات المالية والتسييرية واللوجستيكية وكذا طريقة الانتقال أما فيما يخص المساهمات فقد تم إلغاء مساهمة أصحاب الحافلات في رأس مال الشركة في حين قرر المجلس عكس ذلك، وبالتالي كان هناك أخذ ورد وأتمنى من وزارة الداخلية أن تصادق على هذه التعديلات التي تقدم بها المجلس لأنها في صالح ساكنة مدينة مراكش.

السيد عبد الواحد الشافقي عضو المجلس الجماعي

بخصوص موضوع المحطة الطرقية فإن هناك اجماع من طرف أعضاء المجلس على أن مدينة مراكش تستحق أن يكون لديها مرفق عمومي ممتاز يقدم خدمات في المستوى، باعتبار أن هذه المحطة تقدم خدمات للمراكشيين وكذا لزوار المدينة، والنقاش الذي رافق هذا المرفق طويل جدا ويثير مجموعة من التساؤلات كما جاء على لسان زميلي السيد عبد الصادق بيطاري الذي ذكر أن هناك تساؤلات كثيرة أمام صمت من طرف المجلس الجماعي، فالتناس وكذا الصحافة يسألون وهذا من حقهم، لذلك كان من الأفضل لو تم الخروج بتوضيح لأن هذه المحطة أصبحت تنعت بأنها مرفق أشباح نظرا للتأخر في افتتاحها هذا من جهة.

ومن جهة أخرى لا بد من تشخيص الوضعية في المدن الجديدة المحاذية للمدن الكبرى في هذا الميدان، فهناك مجموعة من المرافق التي تعتبر ناجحة لكنها مع ذلك فيها مشاكل والتي يجب أن نستفيد منها على غرار المشاكل التي يعرفها هذا المرفق في مدينة العيون وكذا في مدينة الرباط فرغم أهمية هذه المرفق هناك آثار جانبية سلبية لا بد من معالجتها وتداركها في هذا المشروع الجديد، أضف إلى ذلك كما قال السيد عبد الصادق بيطاري هناك حقوق مكتسبة لمستغلي المحطة الطرقية الحالية فنحن اليوم سيدي الرئيس في دولة اجتماعية تعمل على المشروع المجتمعي، اليوم نشتغل على تجويد الخدمات الاجتماعية كالتغطية الصحية وغيرها من الخدمات التي تعني بالمواطن وبالتالي لا يمكننا أن نمس الحقوق المكتسبة ل"النقالة" المتواجدين بالمحطة وكذا مستغلي المرافق المرتبطة بها.

وعليه لا بد من فتح نقاش جدي مع جميع الأطراف المشكلة للمحطة الحالية، وفي هذا الاطار نثمن الدور الذي تقوم به السلطة المحلية وكذا أعضاء اللجنة من أجل وضع تصور شامل في مدينة مراكش تمر منها 570 حافلة في 24 ساعة وبالتالي عدد الناس المتنقلين هام جدا. وبالنسبة للمحطة الجديدة بمنطقة "العزوزية" هناك مشاكل سترتبط بمحيطها ولا بد من أخذها بعين الاعتبار كالتكنولوجيا وغيرها، فالمجلس الجماعي بدل مجهودا هاما فيما يخص توسيع الطرقات لكن هذا غير كافي لأننا نتحدث عن مرفق سيصبح محج جميع المراكشيين، كما أن منطقة "العزوزية" لا بد أن ينظر لها من منظور جديد.

السيد عبد الصادق بوزاهر عضو المجلس الجماعي

بدوري سيدي الرئيس أثنى الارتقاء والتطور لكن في نفس الوقت لابد من الحفاظ على المكتسبات، فالمحطة الطرقية ب"باب دكالة" كانت استراتيجية وهي كذلك الى الآن استراتيجية بالنسبة للمواطن المراكشي لأنه يصل من وإلى المدينة بيسر، واليوم سيتم نقل هذه المحطة الى منطقة تعتبر حدودية نائية، لذلك لابد من ربط المحطة الجديدة بأسطول من الحافلات على مدار 24 ساعة لنقل الناس الى موقع المحطة القديمة من أجل تخفيف تكاليف التنقل، وعليه ألتمس من ممثلي المجلس في هذا المرفق أن يأخذوا هذا الموضوع بعين الاعتبار، كذلك لابد من مراعاة الشق الاجتماعي والأهم في هذا الشق هو المواطن المراكشي الذي صوت علينا لذلك لابد أن يتعاقد المجلس مع شركة الحافلات الحضرية لكي تتواجد بعين المكان وتأخذ بعين الاعتبار وضعية المتنقلين الذين سوف تكون معهم أغراض سفرهم.

وبالنسبة للموقع الذي أحدثت فيه المحطة الجديدة بمنطقة "العزوزية" فلازلت أقول بأنه غير استراتيجي ولا بد مستقبلا من التفكير في موقع بديل يشرف مدينة مراكش أكثر يتواجد بالمداخل الأساسية للمدينة وخصوصا مدخل مدينة الدار البيضاء، كذلك لابد من توفير اللوجستيك والأمان للمراكشيين إلى غاية وصولهم إلى منازلهم.

السيد محمد نكييل عضو المجلس الجماعي

السيد العضو المحترم عبد الصادق بيطاري طلب منا أن نوضح لوسائل الاعلام وللمواطنين المراكشيين وكذا أعضاء المجلس ليعرفوا ماذا يقع ولماذا المحطة الطرقية لم تفتح أبوابها في الوقت المحدد رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجماعة في تهيئ الطرقات وغيرها من الأمور التي من شأنها أن تجعل هذه المحطة تدبر بشكل معقلن يتسم بحكامة جيدة.

السيد السعيد أيت المحجوب عضو المجلس الجماعي (نقطة نظام)

سيدي الرئيس، هذه النقطة عرضت على اللجنة ونحن اليوم نناقشها لكن ليس هناك من سيجيبنا على تساؤلاتنا فممثلي الشركة غير حاضرين معنا.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

أنتم السادة الأعضاء محقون في ضرورة تنوير الرأي العام بخصوص مستجدات مشروع المحطة الطرقية الجديدة، وهذا ما تقومون به من خلال تدخلاتكم اليوم.

السيد السعيد أيت المحجوب عضو المجلس الجماعي

هذا ليس هو الاشكال بل أن موضوع المحطة يرتبط به 700 شخص، وبالتالي لابد من حضور ممثلي الشركة معنا لمعرفة ما اذا كانوا سيأخذون اقتراحاتنا بعين الاعتبار.

السيد محمد نكييل عضو المجلس الجماعي

نزولا عند رغبة السيد العضو المحترم السعيد أيت المحجوب فالموضوع سهل، كان هناك مدير قديم في الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستكية يعمل في اطار شركة التنمية المحلية انسجاما مع مقترح وزارة الداخلية في سائر مدن المغرب، وقد سبق للسيد العضو المحترم عبد الواحد الشافقي أن تحدث عن مشكل شركة التنمية المحلية بإيجابياتها وسلبياتها والمطلوب منا في مدينة مراكش هو أن نستفيد من الإيجابيات ونحل السلبيات. لكن حينما جاء المدير الجديد للشركة فانه لا يريد أن يدخل هذه التجربة واما هناك عراقيل أخرى لا علاقة لها لا بميثاق المساهمين ولا بعقد تديرها ويخالف قانون الشركات، فحصة الشركة كانت محددة في 20% واليوم يطلب رفعها إلى 34% حتى تتجاوز نسبته الثلث لكي يتمكن مستقبلا من عرقلة المجلس الإداري، فهذه هي الأمور الأخرى التي يراها المدير الجديد، ونحن كمجلس جماعي المرفق تابع لنا ويجب علينا ابلاغ أعضاء المجلس بمساهمات الشركة التي أعطتها لهم وزارة الداخلية فهذه الأخيرة هي مع المجلس وتريد أن تشتغل المحطة وأن تحل الإشكالات العالقة، فهذه الشركة لم تعطي ولو درهما واحدا، واليوم ما يجب أن نطالب به وزارة الداخلية بعد اجتماع يوم الثلاثاء المقبل كما قال السيد العضو المحترم السعيد أيت المحجوب هو ارجاع المساهمة كما كانت، واذا كانت الشركة لا تريد أن تذهب معنا في تصورنا لهذا التدبير الذي نراه في مصلحة مدينة مراكش علينا إعادة النظر في الموضوع من جديد، فإما أن نسبر هذا المرفق بأنفسنا أو أن نعرض الصفقة على القطاع الخاص أو الفكرة التي جاء بها بعض السادة الأعضاء في اطار عمل الشركاء القدامى مع القطاع الخاص.

وفي الأخير ألتمس من السيد ممثل السيد الوالي تبليغه هذا الأمر لأنه متبع لهذا الموضوع وسيكون هو رئيس المجلس الإداري، فهذه الشركة تعرقل لمصلحتها الخاصة وليس لمصلحة المراكشيين ومصلحة المدينة.

السيد عبد الرحيم تقى عضو المجلس الجماعي

هناك رأي مؤيد وآخر معارض حول هذه النقطة، فحينما عرضت على اللجنة هذه الأخيرة اقترحت التأجيل الى جلسة ثالثة تم تحديدها بقرار من السيدة رئيسة المجلس الجماعي وبما تم تلاوة التقرير المتعلق بهذه النقطة الثلاث فإنه من الناحية القانونية والشكلية لابد من مناقشتها فاللجنة اقترحت التأجيل على المجلس لكن يبقى هذا الأخير هو سيد نفسه وله أن يأخذ القرار الذي يراه مناسباً.

لقد قيل الكثير بخصوص هذا الموضوع أمام المواطنين المراكشي واستغرق الأمر وقتاً كبيراً لإخراج هذا المشروع الى حيز الوجود، كما أنه من العيب والعار أن يدرج في برنامج الحاضرة المتجددة والحال أننا مازلنا نناقش القانون الأساسي ومن سيقوم بالتسيير وأن يبقى هذا المرفق ولمدة ثمان سنوات حبيس رفوف المجلس، فساكنة مراكش وزوارها ينتظرون هذه المحطة التي تغنيتم بها وقلتم في مجموعة من المناسبات أنها ستكون وفق معايير عصرية لكننا نتفاجأ في هذا البرنامج بالتعديلات الكثيرة، لذلك أطلب منكم أن تأخذوا الوقت الكافي لتدارس وثائق هذا المرفق.

سيدي الرئيس لقد تغنيتم بالمشاريع التي أنجزت في أقل من شهرين واليوم نجد أن هذا المرفق استغرق ثماني سنوات ونحن مازلنا في مرحلة التعديل والمناقشة، لذلك كن على يقين سيدي الرئيس أن هذه النقطة لن تكون جاهزة يوم الجمعة، ففي دراسة جدوى شركة التنمية المحلية أغفلتم مقر الشركة صحيح أنكم قلتم أن مقرها الاجتماعي هو المحطة الطرقية لكن أين هو عقد الكراء حتى ولو كان شكلياً لأن على أساسه تبنى العديد من الأمور، فمادام أن هذه الشركة هي شركة مساهمة تخضع لقانون الشركات والقانون الجبائي وقد تقولون أن قانون الشركات يعطينا لمدة خمس سنوات لكن بعد هذه المدة فنحن ملزمين بأداء مجموعة من الضرائب لهذه الشركة، فمدينة مراكش اتجهت نحو اعتماد شركات التنمية المحلية التي أقرها المشرع لكن خطورة هذه الشركات هي أنها تقزم عمل المجلس بكونه غير قادر على تسيير مرفقه في حين أننا نتوفر على اطر ونواب دووا كفاءة عالية.

ملحوظة: توقفت الجلسة لبعض الوقت نظراً لتدخل السيدة مريم العرابي عضو المجلس مفاده أنه لا داعي لمناقشة النقط داخل اللجان الدائمة ما

دام يمكن مناقشتها في دورات المجلس الجماعي ما تسبب في مشادات كلامية بينها وبين السيد عبد الرحيم تقى.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

أطلب من السيدات والسادة الحضور الهدوء فنحن أعضاء المجلس الجماعي إخوة وتجمعنا مصلحة المدينة وإذا ظهر علينا أي انفعال فلهذه الغاية.

السيد عبد الواحد الشافقي عضو المجلس الجماعي (نقطة نظام)

مع كامل الأسف سيدي الرئيس عندما فتحتم النقاش حول هذه النقطة كان من الأفضل لو أنكم تركتم السادة الأعضاء يعبرون عن مواقفهم حتى النهاية وألا نقاطعهم مع كامل الاحترام للأخت مريم العرابي والأخ عبد الرحيم تقى فكلاهما لديهما غيرة على هذه المدينة والانفعال على بعضنا البعض هو انفعال إيجابي.

السيد محمد بنشقرورن عضو المجلس الجماعي

قبل أن أدخل أطلب من الأخ عبد الرحيم تقى والأخت مريم العرابي أن يعتذر بعضهما لبعض على أساس أن التسامح هو صفة يتمتع بها الجميع هنا، ولن نستأنف أشغال الجلسة الا بعد هذا الاعتذار المتبادل.

السيد عبد الرحيم تقى عضو المجلس الجماعي

سيدي الرئيس هذا نقاش صحي فقط ولا يترتب عليه أي شيء آخر.

ملحوظة: في هذه الأثناء اعتذر السيد عبد الرحيم تقى والسيدة مريم العرابي من بعضهما البعض وتم استئناف النقاش.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

أشركم جميعاً على روحكم الأخوية، والآن الكلمة للسيد محمد بنشقرورن لتكملة تدخله في موضوع النقاش.

السيد محمد بنشقرورن عضو المجلس الجماعي

في نظري سيدي الرئيس فان الخطأ الكبير الذي يرتكبه بعض السادة الأعضاء هو عدم حضورهم في اجتماعات اللجان الدائمة، ففي هذه الأخيرة يكون النقاش على مستوى كبير، ومن حسن حظنا أننا في هذا المجلس لدينا اطر وكفاءات عالية تزودنا بجميع المعلومات بخصوص الاشكالات المطروحة، فالخطأ في النقاط موضوع النقاش ليس من المجلس ولا من السيد الوالي ولا من وزارة الداخلية. لأنه سنة 2021 تمت المصادقة على أساس الاشتغال في هذه المحطة الا أن وزارة الداخلية ارتأت أن هناك شركة يمكنها أن تساعدنا وهي الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك التي عين بها مدير جديد طلب منا إعادة النظر في كفاية التحملات في العديد من المقتضيات التي كنا قد اتفقنا عليها سنة 2021 ووقد ناب عنه شخصان في اللجنة اللذان قال لنا أن لديهم أربعة نقاط عالقة مع المجلس.

أولها هو الاستغناء عن النقالة كشريك وثانها هو رفع نسبة مساهمة الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك لتصبح 34% عوض 20%. أما النقطة الثالثة فتتمثل في الدور الذي ستلعبه هذه الشركة والذي هو المواكبة، وناقشنا معهم هذه الإشكالات، وبالمناسبة أشكر السيد العضو المحترم محمد الجرعلى عمله الجبار داخل اللجنة حيث سأل ممثلا الشركة عما ستقدمه للمجلس وما دورها في هذا المرفق وكان جواب جوابهما أن دورها هو المواكبة، كما أننا حينما استفسرناهما عن الإصلاحات والتسيير أخبرونا أنه أمر من اختصاص المجلس الجماعي، وبالتالي كيف يعقل أن يقدم هذا الأخير الأرض ويقوم بالبناء ويساهم بمبلغ 14 مليار سنتيم وتأتي الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وتحصل على نسبة 34% دون أن تساهم بشيء فهذا أمر غير مقبول، وعيله أقول أنه من الجيد أن تساعدنا هذه الشركة ولكن علينا أن نحترمنا، وقد كان السيد المدير العام للمصالح حكيما حينما اقترح استدعاء كافة الأطراف المعنية لاستئناف النقاش على مستوى اللجنة يوم الثلاثاء، ونحن لن نتنازل عن حق الجماعة أبداً وهنا أريد التنويه بالاستشارة الهامة لإطارين من أطر الجماعة وهما السيدان زين الدين الزرهوني و عبد اللطيف أشلف جازاهما الله خيرا اللذان زودانا بجميع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع، لهذا سيدي الرئيس نحن سنحضر يوم الثلاثاء وسنقول لهذه الشركة أنه من الجيد أن تكون معنا ولكن علينا أن نحترمنا ونحترم مدينة مراكش ولن نحصل إلا بنسبة 20% بالرغم أنه تبين لنا من خلال المناقشات أن حتى هذه النسبة هي كثيرة لأن الشركة لن تقدم أي شيء للمشروع.

السيد خليل بولحسن عضو المجلس الجماعي

فيما يتعلق بهذه النقطة سيدي الرئيس فان فيها لبسا كبيرا صادر عن عدم علم بهذا الملف ولا بد أن نناقش أولا السياق التاريخي له، فالمحطة تدخل في اطار مشاريع الحاضرة المتجددة، ثم جاءت في سياق سنة 2021 الذي ذكره السيد العضو المحترم محمد بنشقرن وهو تشكيل شركة التنمية المحلية التي ستدير هذا المرفق، وما حصل سيدي الرئيس هو أن وزارة الداخلية مشكورة قامت بدراسة الجدوى من خلال مكتب دراسات بالنسبة ل 7% وأدخلت شريكا وهي الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك وأنداك تم الحديث عن نسبة 20% كحق لها في أسهم شركة التنمية المحلية على أساس أن تستفيد الجماعة من خبرتها في تدير مر افق النقل، لكن مع تأخر الأشغال وكذا انطلاق المحطة تغير مدير الشركة وأصبح للمدير الجديد تصور مغاير، لذلك سيدي الرئيس يجب أن نصح بعض المفاهيم التي مفادها أن المجلس والداخلية يتحملان مسؤولية التأخير فالشركة الوطنية للنقل واللوجستيك هي التي طالبت برفع أسهمها الى نسبة 34% لكي تتحكم في المجلس الإداري وهذه هي النقطة الخلافية الأولى، أما النقطة الثانية وهي هامة تتمثل في مبلغ 75 مليون الذي سيتم تحويله لتخصيصه للصيانة فهناك جدل حول الصيانة الصغرى وكذا الكبرى ومن ستحملها هل المجلس الجماعي أم الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك؟ سيدي الرئيس ان ما نطالب به هو أن لدينا من الخبرة ما يكفي ونحن متشبهون كمجلس بدراسة الجدوى الأولى وبنسبة أسهم 20% للشركة وهي النسبة الأولى التي حددتها وزارة الداخلية والا سنختار تدير هذا المرفق مع شركاء آخرين فوزارة الداخلية لديها مؤسسات أخرى أكثر خبرة.

السيد محمد الحر عضو المجلس الجماعي

أولا سيدي الرئيس أنا سعيد جدا بحضور أشغال اللجنة الدائمة المكلفة بهذا الموضوع حيث أحسنا كمنتخبين أننا كنا في كلية لأنه تمت مناقشة القوانين وأهداف شركة التنمية المحلية، وكان لدينا تخوف راجع لكون جميع شركات التنمية المحلية في مدينة مراكش فشلت منها شركة "أفلمار" التي كان المجلس يعطيها أكثر من مليار ونجهد الآن مصيرها، كذلك فشلت شركة "حاضرة الأنوار" فوضعية شارع عبد الكريم الخطابي وشارع المطار تبين ضرورة إعادة النظر في هذه الشركة رغم أن الوضع تغير في شارع عبد الكريم الخطابي ولن يقول العكس الا جاحد فالانارة العمومية الآن في هذا الشارع تستحق التنويه.

لقد شعرت لأول مرة أثناء مناقشة هذا الموضوع خلال اجتماع اللجنة أن أطرنا كلهم تسلحوا بكتهم القانونية التي تهم تدير الصفقات العمومية وشركات التنمية المحلية وفاجأونا بطريقة تعاملهم مع ممثلي الشركة ذوا المستوى العالي، فالخلافات التي ظهرت أثناء المناقشة كانت كثيرة جدا، أولها كيف أننا كمجلس نستثمر 12 مليار إضافة إلى تكلفة تخصيص الأرض سيصل المبلغ الى 16 مليار والطرف الأخرى يترحم علينا أن يقدم 75 مليون و60 مليون، وحينما بحثنا في دراسة الجدوى الخاصة بهم وجدنا أن الأرقام تم تضخيمها فمثلا الاعتماد المخصص للمدير المسير 6 ملايين ونائب المدير 4 ملايين ونائبة النائب مليون فهذه الأرقام خيالية، فمثلا رئيسة المجلس الجماعي بحمولتها تحصل على ثلاثة ملايين في المجلس الجماعي وبالتالي فتلك أرقام غير منطقية، وعند تعميق النقاش لاحظنا أنه تم رفع حصة الشركة من 20% إلى 34% دون أن يجيبنا ممثلوها عن السبب في ذلك، حيث وجدنا أن نسبة 34% هي بمثابة "حق الفيتو" لدى هذه الشركة فهي ستكون المجلس الإداري لشركة التنمية المحلية المراد احداثها والمجلس الجماعي سيكون دوره صوريا فقط، لأن من سيقدر ومن سيأتي بالأفكار هي الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك، وحينما ستقوم هذه الأخيرة بالتصويت ضد المجلس الجماعي فلا يمكن تمرير أي مقرر، لذلك قلنا اللهم ان هذا منكر، فكيف يعقل أن السادة الأعضاء الذين سيمثلون المجلس في هذه الشركة لن تكون لهم أي قيمة أو احترام داخل شركة التنمية المحلية؟

أما بالنسبة لمبلغ 75 مليون التي ستقدمها الشركة للمجلس الجماعي ستطالب الشركة بعد ذلك بضرورة إجراء إصلاحات كبرى وبالتالي المجلس سيكون ملزما بدفع مبالغ اضافية تفوق هذا الاعتماد، لقد قبلنا قرار السيد وزير الداخلية وتم تعيين مدير جديد لكن هذا الأخير جاء باقتراحات مجحفة في حق الجماعة و أقول أنه يمكن أن نقبل مبلغ 75 مليون شريطة أن تتكلف الشركة بالإصلاحات الكبرى، إذ لا يعقل أن يقدم المجلس 16 مليار ويأخذ 75 مليون ثم بعد ذلك تأخذها الشركة وهذه الأخيرة تعطي فقط 60 مليون، فبالرجوع الى دراسة الجدوى نجد أن المداخيل ستبلغ تقريبا مليار ونفس المبلغ محدد للمصاريف وتبقى 60 مليون كفائض وهذا غير معقول، فكيف سنبرر للمواطنين أن المجلس صرف 16 مليار ويربح 60 مليون من هذا المشروع، هذا غير منطقي، وعليه فأنا أنوه بالسادة الأعضاء الذين واكبوا معنا أشغال اللجنة التي عرفت نقاشا على مستوى عال، ولا أنسى هنا السيدة نائبة رئيس اللجنة التي استطاعت إدارة النقاش بنوع من الحكمة والرزانة.

كما أشكر أطر الجماعة الذين ساعدونا بمدخلاتهم حتى توصلنا الى ضرورة إعادة النظر في الموضوع بعقد اجتماع ثان، وهنا أكد سيدي الرئيس على ضرورة استدعاء ممثلي مكتب الدراسات إلى هذا الاجتماع، فالشركة الوطنية للنقل واللوجستيك تتبرأ منه بحكم أن دراسة الجدوى تضم اعتمادات مبالغ فيها حيث نجد مداخيل كثيرة مع الرفع من الأجور، فخلال الاجتماع السابق للجنة ناقشنا موضوع الحراسة وقيل لنا أنها ستكلف 270 مليون وقد قمت بإجراء عملية حسابية على أساس 300 درهم وقال لي السيد الرئيس أن المبلغ هو 4000 درهم ومع ذلك وجدت أن المبلغ كان مبالغ فيه وهذه السمة وجدناها في كافة الفصول بما فيها فاتورة الكهرباء التي حددت في 12 مليون وتساءلنا لماذا لم تتم مراعاة مسألة اعتماد الطاقة الشمسية عند بناء المحطة لخفض التكاليف؟ وكيف تم تحديد هذا الاعتماد من طرف الشركة؟

وأخيرا بخصوص الناحية الاجتماعية لهذا الموضوع لا بد من فتح باب النقاش مع المتواجدين بالمحطة الحالية على الأقل لفهم وجهة نظرهم لأنه في الأخير سيلجؤون إلى المجلس الجماعي، كما لا بد من مراجعة نسبة أسهم الشركة البالغة 34% وخفضها إلى نسبة 20%، أيضا أطلب ضرورة الرفع من مساهمات مجلس الجهة وجماعة المشور القصبية إذ لا يمكن للجهة بحمولتها التاريخية ومكانتها أن يعطى لها فقط سهم واحد في حين أن الشركة ستحصل على نسبة 34%، كما لا بد من مراجعة مبلغ 75 مليون و60 مبلغ مليون وكذا مراجعة اختصاص الشركة الذي حددته هذه الأخيرة في المواكبة والتأطير فقط فكيف يعقل أن من سيحصل على أجر محدد في 60000 درهم و40000 درهم و12000 درهم سيقوم فقط بالمواكبة والتأطير؟ في رأيي يمكن إعطاء هذه المهمة للسيد عبد اللطيف أشلف مستشار السيد الرئيسة حيث يمكننا أن نصوت على أحداث شركة التنمية وسيتكلف بتسييرها بمبلغ أقل بكثير مما تطالب به الشركة.

السيدة رشيدة لشهابي عضو المجلس الجماعي

انني من المواطنين على حضور أشغال اللجان الدائمة وقد أخذت منا مناقشة هذه النقطة خمس ساعات تقريبا، وقدمت مجموعة من الأفكار بحكم أنني امرأة شعبية وعلى مقربة من الأشخاص المتضررين من هذا الموضوع وهم بالأخص المتصفون ب "طالب معاشو" و"الكوارتية" والشركة الوطنية للنقل واللوجستيك لا تريد ادماجهم في مشروع المحطة الجديدة رغم خبرتهم في الميدان لمدة 40 سنة، لذلك ألتمس من المجلس عدم اغفال هذه النقطة، فهؤلاء الناس وأسرهم سيصبحون عالة على المجلس، ومن الجيد أن السيدة الرئيسة أجلت هذه النقطة لأن الشركة لا تعطي أي اعتبار للمستشارين ولا للجماعة.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

أشكر السادة الأعضاء على تدخلاتهم القيمة في الموضوع، فمنذ بداية الفترة الانتدابية لهذا المجلس قمنا بعقد لقاءات مراثونية مع جميع النقالة والمجلس الإداري للمحطة الحالية ومع الجمعية والجامعة وتم تحرير محاضر في هذا الشأن، بل أكثر من ذلك خرجنا معهم إلى الميدان ووقفنا على متطلباتهم لكي ينجح مشروع المحطة الجديدة، وبالفعل تقدموا بالعديد من الاقتراحات قمنا بتسجيلها وأخذنا بعين الاعتبار، وبالنسبة للصفقات تم تمريرها كلها، وبخصوصنا كمجلس وكما تفضل كافة السادة الأعضاء المحطة جاهزة ولكن يبقى مشكل تسييرها الذي ناقشه السادة والسيدات الأعضاء المتدخلين ووضحوا للحضور الصورة ويوم الثلاثاء ان شاء الله سنناقشه مع جميع الأطراف المعنية التي قمنا باستدعائها لكي نخرج بخلاصة حول تديير هذا المرفق، وبهذه المناسبة أشكر جميع الأطر الجماعية لا التي واكبت معنا اجتماع اللجنة ولا تلك الحاضرة معنا اليوم الذين أبانوا عن حنكتهم وتجربتهم وغيرتهم على هذه المحطة والمدينة. وكما قال السيد العضو المحترم عبد الواحد الشافقي فان هذه المحطة الجديدة ستكون بمثابة ملتقى للمواطنين من كافة البقاع خاصة ونحن نعرف أن مراكش هي مدينة الملتقيات وعليه لا بد من بدل مجهود كبير على مستوى السير والجولان في محيط المحطة الجديدة وقد أخذنا هذا الموضوع بعين الاعتبار في برنامج السير والجولان وان شاء الله في القريب العاجل بعد انتهاء اجتماع اللجنة سنتخذ قرارات حاسمة في الموضوع.

إذن، وإن لم يتبق أي تدخل حول الموضوع، سنؤجل البث في النقط ذات الأرقام 16، 17 و18 إلى جلسة تمديد الدورة.

النقطة التاسعة عشر من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

تعديل عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وابداعها بالمحاجز بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات

ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

في مستهل مناقشة هذه النقطة، أعطي الكلمة للسيدة نسيمه ساهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات لتلاوة نص التقرير المتعلق بها.

السيدة نسيمه ساهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات



مجلس جماعة مراكش

تقرير عن اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

حول النقطة رقم 19
من جدول اعمال الدورة العادية
لشهر أكتوبر 2023



تعديل عقد التدبير المفوض لمرافق قطر المركبات وايداعها بالمهاجر بجماعة
بمراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات
السيد وزير الداخلية.

تاريخ اجتماع اللجنة: 11 أكتوبر 2023

الاجتماع برئاسة السيدة نسيم ساهيم



النقطة رقم 19: تعديل عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وابداعها ❧

بالمحاجز بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على

ضوء وملاحظات السيد وزير الداخلية.

النقطة رقم 20: البث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف ❧

السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

النقطة رقم 21: تعديل كناش التحملات المتعلقة باستغلال مواقف السيارات ❧

والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

النقطة رقم 22: تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل ❧

المرضى والجرحى.

النقطة رقم 23: تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل ❧

الاموات المسلمين.

الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023



مجلس جماعة مراكش

تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل وخاصة المادة 185 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، وفي إطار تحضير النقط المدرجة في جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش، وتبعا للدعوة رقم 16654 بتاريخ 2023/09/21 الموجهة للسادة أعضاء المجلس للحضور والمشاركة في أشغال اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، انعقد الاجتماع المذكور يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023 على الساعة الحادية عشر والرابع صباحا بقاعة الاجتماعات الصغرى بالقصر البلدي شارع محمد الخامس برئاسة السيدة نسيمة سهيم نائبة رئيس اللجنة، وذلك لتدارس النقط الآتية:

✧ **النقطة رقم 19:** تعديل عقد التدبير المفوض لمرافق قطر المركبات وايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة

الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.

✧ **النقطة رقم 20:** البث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استقلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

✧ **النقطة رقم 21:** تعديل كناش التحملات المتعلق باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

✧ **النقطة رقم 22:** تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل المرضى والجرحى.

✧ **النقطة رقم 23:** تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل الاموات المسلمين.

✧ حضر الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة:

أحمد خوية، رشيدة لشهابي، السعيد ايت المحجوب، عادل النميلي.

✧ شارك في الاجتماع من أعضاء المجلس السادة:

نجية عوجاجي، عبد الغني طولاب، محمد ايت بويدو، فاطمة شوتين، عبد الصادق بيطاري، محمد بنشقرن، ي. المصطفى مطهر، حليلة بامحمد، البشير جوهر، فؤاد حاجي، ي. الحسن المنادي، رقية العلوي حاجب، أمينة المغاري القصري، عبد الرزاق جبور، رحيلة الغمراوي، حمزة الحداوي، خليل بولحسن.

✧ وواكب الاجتماع من مكتب المجلس الجماعي السادة:

محمد الادريسي	:	النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو للجنة)
خديجة بوحراشي	:	النائبة الخامسة لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو للجنة)
زبيدة لمشمر	:	النائبة العاشرة لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو للجنة)

✧ وشارك من أطر جماعة مراكش بصفة استشارية السادة:

زين الدين الزرهوني	:	المدير العام للمصالح الجماعية
عبد اللطيف أشلف	:	مستشار بديوان رئيسة المجلس الجماعي
محمد المحير	:	رئيس مصلحة إدارة شؤون المجلس
هشام بل الحوتي	:	رئيس قسم الممتلكات الجماعية
ي. منصف الشرفاوي	:	رئيس قسم حفظ الصحة والبيئة
عبد الصمد النجماوي	:	رئيس قسم المرافق واللوجستيك
أسماء بودلال	:	عن قسم المرافق واللوجستيك
سعد نجاي	:	عن مصلحة إدارة شؤون المجلس

في بداية الاجتماع، وبعد أن رحبت بالسادة الحضور شاكرة لهم تلبية الدعوة، ذكرت السيدة نائبة رئيس اللجنة بالنقط الخمسة (5) المدرجة في جدول اعمالها والمعروضة للدراسة لتحضيرها للدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش، وهي كالاتي:

النقطة رقم 19 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:

تعديل عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات و ايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.

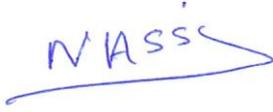
في بداية تدارس هذه النقطة، وبعد تمكين السادة الأعضاء من الوثائق المرجعية الخاصة بها، وللإطلاع على حيثياتها ودواعي إدراجها، منحت السيدة رئيسة الجلسة الكلمة للسيد المدير العام للمصالح الجماعية الذي ذكر الحضور أنه سبق للمجلس الجماعي أن صادق على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات و ايداعها بالمحاجز الجماعية خلال الدورة العادية لشهر فبراير 2023، لكنه أرجع بملاحظات من طرف وزارة الداخلية أغلبها شكلية، وهو موضوع التعديل المطروح للنقاش، بعدها قام السيد المدير العام بتلاوة ورقة تأطيرية للملاحظات المذكورة كما هي مرفقة بالتقرير.

عقب ذلك، وبعد فتح باب المناقشة وإبداء الرأي، وحيث تبين للسادة الأعضاء أن ملاحظات السيد وزير الداخلية حول عقد التدبير المفوض موضوع النقطة مجملها شكلية، ويهدف تجويد هذه الوثيقة التنظيمية والتعاقدية والتحسين من خدمات مرفق قطر المركبات بشكل يليق بمدينة في حجم مراكش ويرقى لتطلعات ساكنتها وزوارها مغاربة وأجانب، أيدت اللجنة موافقتها على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات و ايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش في شكله المعدل، و المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية كما هي مرفقة بالتقرير.

ولمجلسكم الهوقر واسع النظر

بإني رئيسة اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

نسيسة سهيم





مرفقة تأطيرية

حول عقد التدبير المفوض لمرافق قطر المركبات وايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش

سبق للمجلس الجماعي لمراكش ان صادق، خلال دورته العادية لشهر فبراير 2023، على مقرر عدد 2023/02/145 بتاريخ 21 فبراير 2023 القاضي بالمصادقة على دفتر التحملات والاتفاقية وملحقاتها من عقد التدبير المفوض لمرافق قطر المركبات وايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش. وقد احيل الملف القانوني للنقطة على انظار السلطات المختصة بتاريخ 2023/03/16 تحت عدد 4620 قصد الدراسة والتأشير على المقرر والوثائق المرفقة طبقا للقوانين والانظمة الجاري بها العمل.

وبتاريخ 2023/08/09 تحت عدد 19892، تم التوصل بإرسالية السيد الوالي عامل عمالة مراكش مرفقة بكتاب السيد وزير الداخلية عدد 498 بتاريخ 2023/08/07 في شأن الملف الخاص بالتدبير المفوض لمرافق قطر المركبات وايداعها بالمحجز الجماعي بمراكش، حيث تم ابداء مجموعة من الملاحظات مجملها شكلية همت كل من دفتر التحملات وكذا الاتفاقية على الشكل التالي:

دفتر التحملات:

- **المادة 02:** إعادة صياغة عبارة "السلطة القضائية" في الفقرة الأولى من هذه المادة وتعويضها بـ "الشرطة القضائية" لتتلاءم مع المادة 190 من القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق؛
- **المادة 06:** يستحسن تفعيل مبدأ الأفضلية الوطنية لتشجيع المقاولات المغربية مع عدم الإشارة إلى دورية رئيس الحكومة رقم 15-20-cab بتاريخ 21 محرم 1442 (10 سبتمبر 2020)، لأن إبرام عقود التدبير المفوض لا يخضع لمقتضيات مرسوم الصفقات العمومية؛
- **المادة 09:** ورد في هذه المادة ما يلي "يجب أن يتم التوقيع على الاتفاقية والملحقات ودفتر التحملات من قبل المرشح وتقديمها في ملف الترشيح"، وعليه يجب تغيير عبارة "التوقيع" بـ "التوقيع بالأحرف الأولى"؛
- **المادة 18:** تشير هذه المادة إلى التزام المفوض إليه بدفع إتاوات متغيرة شهريا تصل إلى 720 من المداخل الشهرية، وعليه، ومن أجل توحيد مقتضيات هذه المادة مع المادة 34 التي تتعلق بالإتاوة الشهرية على مستوى الاتفاقية، يستحسن إلزام المفوض إليه بدفع إتاوات للسلطة المفوضة تصل إلى 100 ٪ من المداخل الشهرية، حيث تعيد السلطة المفوضة إلى المفوض إليه نسبة 80 ٪ من المداخل الشهرية؛
- **المادة 23:** تصحيح الصيغة المستعملة للتعبير عن نتيجة تعرفرة قطر المركبات ثلاثية العجلات والمركبات ذات العجلتين وذلك بتعويض "NTr2r" بـ "NTr" على مستوى الشبكة المخصصة لتقييم العروض (الصفحة 12)؛

الاتفاقية:

- **المادة 06:** تعويض "إيداع الضمان من طرف المفوض إليه، طبقا للمادة 36 أسفله" بـ "إيداع الضمان من طرف المفوض إليه، طبقا للمادة 37 أسفله" من أجل احترام التقييم الخاص بالمواد القانونية للاتفاقية؛
 - **المادة 12:** تمت الإشارة إلى إمكانية استبدال موقف مركبات القطر الموضوع رهن إشارة المفوض إليه من طرف الجماعة بأخر لا تقل مساحته عن مساحة ذلك الأصلي مع تحمل هاته الأخيرة نفقات تهيئته. إضافة لذلك يجب أن يتوفر الموقع الجديد على كل الشروط المتلائمة مع طبيعة الأنشطة المزاولة به؛
 - **المادة 17:** إعادة صياغة الجملة التالية "وذلك حسب الطريقة المحددة بالمادة 16 من دفتر التحملات" كالآتي "وذلك حسب الطريقة المحددة بالمادة 17 من دفتر التحملات" من أجل احترام التقييم الخاص بالمواد القانونية لدفتر التحملات؛
 - **المادة 35:** إضافة بند يتعلق بدفتر التسجيلات يتم صياغته كالآتي:
 - يجب على المفوض إليه أن يمسك سجلا مرقما ومؤشرا عليه من طرف المصالح الجماعية المخصصة ويتم فيه لزوما تدوين المعلومات التالية:
 - الإسم العائلي والشخصي لصاحب المركبة المنقولة
 - رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل واسم السائق
 - **المادة 37:** في إطار تحديد طرق تجديد الضمانة، تمت الإشارة إلى المادة 69، إلا أن هاته الأخيرة لا توجد على مستوى الاتفاقية، وعليه يجب تحديد مقدار الضمانة بنسبة مئوية من البرنامج الاستثماري التعاقدية؛
 - **المادة 46:** إعادة صياغة الجملة التالية " من مبلغ الضمان المنصوص عليه في المادة 36" كالآتي " من مبلغ الضمان المنصوص عليه في المادة 37 المتعلقة بالضمانة؛
 - تخصيص مادة تتعلق بإشهار التعرفة، بحيث يكون لزاما على المفوض إليه إشهار الأثمان باللغة العربية وبشكل واضح ومقروء ويتم ذلك بمقررات عملهم وداخل وسائل القطر؛
 - تخصيص مادة تتعلق بالمقر الاجتماعي للمفوض إليه؛
 - يتعين حذف عبارة "الحجز" و تعويضها بعبارة "الإيداع بالمحجز" وذلك على مستوى المادة 34 من الاتفاقية والمواد 03، 12، 16 و 23 من دفتر التحملات؛
- وعلاوة على ما سبق، المرجو منكم موافاة هذه الوزارة بطلب الانضمام للمجال الخاص بهذا المرفق المعبر عنه من طرف رئيس جماعة المشور القصبية.

مجموع التعديلات المدخلة على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز الجماعي مراكش بين النص الإطلي وملاحظات وزارة الداخلية

الصيغة الجديدة للمادة بناء على ملاحظات وزارة الداخلية

دفتر التهملاتالمادة 2: نوعية الخدمات:

تتمثل الخدمات التي سيتم تقديمها في إطار مرفق التدبير المفوض في قطر المركبات وإيداعها بالمحجز المعين من قبل العون محرر المخالفة أو من قبل الشرطة القضائية داخل المجال المحدد في الملحق 1 (مجال التدبير المفوض) من مشروع العقد.....

المادة 6: شروط المشاركة

يمكن للشركات أو مجموعات الشركات الوطنية والدولية المشاركة في إعلان الدعوة الى المنافسة الحالي.

وتجدر الإشارة الى أنه تتم زيادة 15% من مبلغ عروض الشركات الوطنية، وذلك في إطار تفعيل مبدأ الأفضلية الوطنية لتشجيع المقاولات المغربية في إطار الصفقات العمومية.

المادة 9: مشروع وثائق العقد

يتكون العقد من اتفاقية التدبير المفوض وملحقاتها.

-تحدد الاتفاقية الإطار القانوني للعلاقة بين المفوض إليه وجماعة مراكش وتحدد الأحكام الرئيسية لتنفيذ عقد التدبير المفوض.

-عدد ملحقات العقد اثنين:(2)

*الملحق 1- مجال التدبير المفوض؛

*الملحق 2- برنامج الاستثمار وتعريفات التدبير المفوض والاسقاطات المالية؛

يجب أن يتم التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية والملحقات ودفتر التهملات من قبل المرشح وتقديمها في ملف الترشيح.....

المادة 18: الإتاوات الشهرية لفائدة الجماعة

يلتزم المفوض إليه بدفع إتاوات تصل إلى 100% من مجموع الإيرادات/المداخيل الشهرية لفائدة جماعة مراكش في الثالث (03) من كل شهر، حيث تعيد الجماعة الى المفوض إليه نسبة 80% من هذه الإيرادات /المداخيل المذكورة لتدبير مرفق القطر والحجز في الخامس والعشرين (25) من كل شهر.

المادة 25: انتقاء المفوض له

2. جدول التعريفات (60 نقطة) الصفحة 12

نتيجة تعرفه قطر المركبات ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين (NTr)

الصيغة الاصلية للمادة كما عرضت سابقا على انظار على وزارة الداخلية

دفتر التهملاتالمادة 2 : نوعية الخدمات:

تتمثل الخدمات التي سيتم تقديمها في إطار مرفق التدبير المفوض في قطر المركبات وإيداعها بالمحجز المعين من قبل العون محرر المخالفة أو من قبل السلطة القضائية داخل المجال المحدد في الملحق 1 (مجال التدبير المفوض) من مشروع العقد

المادة 6: شروط المشاركة

يمكن للشركات أو مجموعات الشركات الوطنية والدولية المشاركة في إعلان الدعوة الى المنافسة الحالي.

وتجدر الإشارة الى أنه طبقا لمضامين دورية رئيس الحكومة رقم 20-15 بتاريخ 21 محرم 1442 (10 سبتمبر 2020) بشأن تفعيل الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتجات المغربية في إطار الصفقات العمومية،

تتم زيادة 15% من مبلغ عروض الشركات الوطنية.

المادة 9: مشروع وثائق العقد

يتكون العقد من اتفاقية التدبير المفوض وملحقاتها.

-تحدد الاتفاقية الإطار القانوني للعلاقة بين المفوض إليه وجماعة مراكش وتحدد الأحكام الرئيسية لتنفيذ عقد التدبير المفوض.

-عدد ملحقات العقد اثنين:(2)

*الملحق 1- مجال التدبير المفوض؛

*الملحق 2- برنامج الاستثمار وتعريفات التدبير المفوض والاسقاطات المالية؛

يجب أن يتم التوقيع على الاتفاقية والملحقات ودفتر التهملات من قبل المرشح وتقديمها في ملف الترشيح.....

المادة 18: الإتاوات الشهرية لفائدة الجماعة

يلتزم المفوض إليه بدفع إتاوات متغيرة لجماعة مراكش شهريا تصل الى 20% من المداخيل الشهرية في اخر كل شهر.

المادة 23: تقييم العرض

2. جدول التعريفات (60 نقطة) الصفحة 12

نتيجة تعرفه قطر المركبات ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين (NTr2r)

الاتفاقية

المادة 06: تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ والشروط الموقوفة

يتم التبليغ عن تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ من طرف جماعة مراكش بعد استيفاء الشروط التالية:
-تأشير العقد من طرف جماعة مراكش؛
-إيداع الضمان من طرف المفوض إليه، طبقا للمادة 37 أسفله؛

المادة 12: أهوال الرجوع

..... ويمكن للجماعة، في حالة الضرورة، استبدال موقف مركبات القطر الموضوع رهن إشارة المفوض إليه بموقف آخر داخل المجال الترابي المحدد بالمادة 7 من هذه الاتفاقية، بمساحة لا تقل عن مساحة الموقف الأصلي وتحمل الجماعة نفقات تهيئة الموقف الجديد بالتجهيزات والمنشآت الثابتة، ويجب أن يتوفر الموقع الجديد على كل الشروط المتلائمة مع طبيعة الأنشطة المزاولة به.

المادة 17: مراجعة التعريفات

تتم مراجعة التعريفات موضوع المادة 16 من الاتفاقية سنويا، في ذكرى دخول العقد حيز التنفيذ، بمبادرة من جماعة مراكش.
لا يمكن أن تقل وثيرة المراجعة عن اثني عشر (12) شهرا، وذلك حسب الطريقة المحددة بالمادة 17 من دفتر التحملات

المادة 18: إشهار التعريفات

يتم إشهار التعريفات المعمول بها لقطر المركبات وإيداعها بالمحجز باللغتين العربية والفرنسية وبشكل واضح ومقروء، وذلك بكل من مقر المحجز أو المحاجز الجماعية وأيضا داخل وسائل القطر المستخدمة من طرف المفوض إليه.

المادة 35: التوصيلات والفواتير.

..... بهذا الأخير (التسجيل، الصور المتقطعة وفقا للقانون المعمول به.....)، بالإضافة إلى الاسم العائلي والشخصي للمستخدمين المتدخلين والمعنيين لهذه العملية.
* يجب على المفوض إليه أن يمسك سجلا مرقما ومؤشرا عليه من طرف المصالح الجماعية المخصصة ويتم فيه لزوما تدوين المعلومات التالية:

- الاسم العائلي والشخصي لصاحب المركبة المنقولة؛
- رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل واسم السائق.

الاتفاقية

المادة 06: تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ والشروط الموقوفة

يتم التبليغ عن تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ من طرف جماعة مراكش بعد استيفاء الشروط التالية:
-تأشير العقد من طرف جماعة مراكش؛
-إيداع الضمان من طرف المفوض إليه، طبقا للمادة 36 أسفله؛

المادة 12: أهوال الرجوع

..... ويمكن للجماعة، في حالة الضرورة، استبدال موقف مركبات القطر الموضوع رهن إشارة المفوض إليه بموقف آخر داخل المجال الترابي المحدد بالمادة 7 من هذه الاتفاقية، بمساحة لا تقل عن مساحة الموقف الأصلي وتحمل الجماعة نفقات تهيئة الموقف الجديد (التجهيزات والمنشآت الثابتة)

المادة 17: مراجعة التعريفات

تتم مراجعة التعريفات موضوع المادة 16 من الاتفاقية سنويا، في ذكرى دخول العقد حيز التنفيذ، بمبادرة من جماعة مراكش.
لا يمكن أن تقل وثيرة المراجعة عن اثني عشر (12) شهرا، وذلك حسب الطريقة المحددة بالمادة 16 من دفتر التحملات

المادة 18:

تمت إضافتها تبعا للملاحظة وزارة الداخلية (تخصيص مادة خاصة بإشهار التعريفات)

المادة 35: التوصيلات والفواتير.

..... بهذا الأخير (التسجيل، الصور المتقطعة وفقا للقانون المعمول به.....)، بالإضافة إلى الاسم العائلي والشخصي للمستخدمين المتدخلين والمعنيين لهذه العملية.
(ضرورة إضافة البند المشار إليه يمينته)

الهادة 37: الضمانة

من أجل ضمان التنفيذ الجيد للعقد ولضمان استمرارية المرفق المفوض في جميع الأحوال، يتعهد المفوض إليه بأن يؤسس لفائدة جماعة مراكش من طرف مؤسسة بنكية مرخص لها لهذه الغاية من طرف السلطات المغربية المختصة، ضمانة بنكية قدرها.....

مطابقة للنموذج المبين في المادة 70 من الاتفاقية.

وهذه الضمانة لها صلاحية سنة واحدة، ويتم تجديدها سنويا من طرف المفوض إليه، طبقا للمادة 69 من الاتفاقية، بثلاثين يوما (30)

الهادة 46: عدم كفاية الأسطول المستعمل

يجب دفع مجموع الغرامات الناتجة عن المخالفات لعقد التفويض في حساب السلطة المفوضة في أجل (10) أيام عمل بعد الإشعار.

بمرور هذا الأجل، يحق للسلطة المفوضة خصم المبلغ المستحق برسم العقوبات من مبلغ الضمان المنصوص عليه في المادة 36 أعلاه.....

الهادة 69:

تمت إضافتها تبعا لملاحظة وزارة الداخلية (تخصيص مادة خاصة بالمقر الاجتماعي للمفوض إليه)

الهادة 37: الضمانة

من أجل ضمان التنفيذ الجيد للعقد ولضمان استمرارية المرفق المفوض في جميع الأحوال، يتعهد المفوض إليه بأن يؤسس لفائدة جماعة مراكش من طرف مؤسسة بنكية مرخص لها لهذه الغاية من طرف السلطات المغربية المختصة، **ضمانة بنكية تمثل 1.5% من مبلغ البرنامج الاستثماري التعاقدية** مطابقة للنموذج المبين في المادة 70 من الاتفاقية.

وهذه الضمانة لها صلاحية سنة واحدة، ويتم تجديدها سنويا من طرف المفوض إليه، طبقا للمادة 70 من الاتفاقية، بثلاثين يوما (30)

الهادة 46: عدم كفاية الأسطول المستعمل

.....يجب دفع مجموع الغرامات الناتجة عن المخالفات لعقد التفويض في حساب السلطة المفوضة في أجل (10) أيام عمل بعد الإشعار.

بمرور هذا الأجل، يحق للسلطة المفوضة خصم المبلغ المستحق برسم العقوبات من مبلغ الضمان المنصوص عليه في **المادة 37 المتعلقة بالضمانة**.....

الهادة 69: الهقر الاجتماعي للمفوض إليه:

يجب أن يتوفر المفوض إليه على مقر لائق، يمكنه من استقبال المكالمات والرسائل، بعنوان ثابت ومسجل لدى المصالح المعنية لجماعة مراكش. كما يجب أن يكون مجهزا بكل الوسائل التي تسمح له بضمان التنفيذ الجيد لمرفق قطر المركبات وإيداعها في المحاجر.

سيحول ترتب هذه المادة من 69 الى 34 وستغير الترتيب المواد ابتداء من المادة 34

لذلك نعرض على أنظاركم التعديلات التي تمت إضافتها الى كناش التحملات والاتفاقية الخاصة بتدبير مرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحجز بجماعة مراكش المعدل من أجل الاطلاع والدراسة،

وللجنتكم الموقرة واسع النظر



**وفقر النجملات
من
عقو النوبير الهفوض
لهرفق قطر الهركبات وايقاعها بالهراجز
بجماعة مراكش**

على ضوء ملاحظات وزارة الداخلية

أكتوبر 2023

دفتر التحملات ونقطة التبرير المفوض لمرافق قطار المركبات وإيداعها بالمحاجر بجماعة مراكش

الباب الأول: أحكام عامة

الهادة 1: الموضوع

يهدف دفتر التحملات هذا الى تحديد الإطار العام لتقديم ودراسة وتقييم العروض الخاصة باستغلال مرفق قطار المركبات وإيداعها بالمحاجر على مستوى جماعة مراكش في إطار عقد التدبير المفوض لمدة خمس سنوات مع إمكانية التمديد لمدة عامين بناء على حجم البرنامج الاستثماري.

الهادة 2: نوعية الخدمات

تتمثل الخدمات التي سيتم تقديمها في إطار مرفق التدبير المفوض في قطار المركبات وإيداعها بالمحجر المعين من قبل العون محرر المخالفة أو من قبل **الشرطة القضائية** داخل المجال المحدد في الملحق 1 (مجال التدبير المفوض) من مشروع العقد. سيتم توفير الخدمات موضوع التدبير المفوض في إطار الشروط والمواصفات المحددة في موضوع العقد. تم تضمين مسودة الاتفاقية والملحق 1 (مجال التدبير المفوض) و 2 (البرنامج الاستثماري وأسعار التدبير المفوض والإسقاطات المالية) في الملف المقدم للمترشحين.

الهادة 3: الأهداف العامة

تهدف جماعة مراكش عبر التدبير المفوض الى إعادة هيكلة مرفق القطر **والإيداع بالمحاجر الجماعية**، والارتقاء بها وتحسين خدماتها تتمثل الأهداف العامة فيما يلي:

* إضفاء الطابع المهني على تسيير المرفق وتحديثه؛

* وضع الشروط اللازمة لتلبية الاحتياجات المتعلقة بإخلاء الطرق العمومية في حال وجود مخالفة أو عمل نظامي صادر عن مصالح الأمن في ظروف جودة وأمان جيدة.

الهادة 4: العهدة

يجب أن تكون المبالغ المقدمة من طرف المرشحين مقومة بالدرهم المغربي، المبالغ الواردة في اتفاقية التدبير المفوض وملاحق العقد يعبر عنها بالدرهم المغربي الثابت ويتم تحديد قيمته بتاريخ الترشيح، يجب التعبير عن المبالغ بالأرقام والحروف، والأخيرة هي **المعتمدة دائماً**.

الهادة 5: الإطار التشريعي والتنظيمي

إعلان دعوة الى المنافسة للتدبير المفوض لمرفق قطار المركبات وإيداعها بمحاجر جماعة مراكش يتم طبقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية التالية:

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
- الظهير الشريف رقم 1.06.15 الصادر في 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة؛
- المرسوم رقم 2.03.169 الصادر في 22 محرم 1424 (26 مارس 2003) المتعلق بنقل البضائع عبر الطرق لحساب الغير أو للحساب الخاص؛
- المرسوم رقم 2.00.854 الصادر في 28 جمادى الآخرة 1422 (17 سبتمبر 2001) لتطبيق القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية أسعار المنافسة؛
- الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر في 24 جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق كما تميمه وتغييره بالقانون 16.99 الصادر بالظهير رقم 1.00.23 من 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000)؛
- دفتر التحملات الحالي.

- مقرر مجلس جماعة مراكش عدد 2023/02/145 بتاريخ 21 فبراير 2023 القاضي بالمصادقة على بإجماع الأصوات المعبر عنها للأعضاء المزاولين مهامهم على دفتر التحملات والاتفاقية وملحقاتها من عقد التدبير المفوض لمرفق قطار المركبات وإيداعها بالمحاجر بجماعة مراكش.
- إرسالية السيد وزير الداخلية عدد 498 بتاريخ 2023/08/07 في شأن الملف الخاص بالتدبير المفوض لمرفق قطار المركبات وإيداعها بالمحجر الجماعي بمراكش.
- مقرر مجلس جماعة مراكش عدد/2023/10 بتاريخ 18 أكتوبر 2023 القاضي بالمصادقة على دفتر التحملات والاتفاقية وملحقاتها من عقد التدبير المفوض لمرفق قطار المركبات وإيداعها بالمحاجر بجماعة مراكش.

الهادة 6: شروط المشاركة

يمكن للشركات أو مجموعات الشركات الوطنية والدولية المشاركة في إعلان الدعوة الى المنافسة الحالي. **وتجدر الإشارة الى أنه تتم زيادة 15% من مبلغ عروض الشركات الوطنية، وذلك في إطار تفعيل مبدأ الأفضلية الوطنية لتشجيع المقاولات المغربية في إطار الصفقات العمومية.**

بالنسبة للمقاولات أو مجموعات المقاولات المنشأة في المغرب يجب عليها أيضا استيفاء الشروط التالية:

- أن تكون في وضع ضريبي منتظم فيما يتعلق بإدارة الضرائب؛
- أن تكون في وضع منتظم فيما يتعلق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (cnss)؛
- لا يجوز للأشخاص في حالة التصفية القضائية أو الجبر القانوني الاشتراك إلا بإذن خاص صادر من السلطة القضائية المختصة.
- في حالة الترشيحات المقدمة من طرف مجموعات الشركات يجب عليها تقديم التركيبة المؤسسية المقترحة فيما يخص الشركة المفوضة وكذلك اشتراكات كل عضو في رأسمالها.

الباب الثاني: التقديم والترشيح**الهادة 7: اعداد ملف الدعوة الى المنافسة**

يتكون ملف الدعوة الى المنافسة من الوثائق التالية:

- دفتر التحملات
- مسودات مستندات عقد التدبير المفوض (الاتفاقية وملحقاتها).

الهادة 8: دفتر التحملات

يحدد دفتر التحملات هذا شروط المشاركة وإجراءات تقديم العروض وعملية تقييمها وإعلان النتيجة.

الهادة 9: مشروع وثائق العقد

يتكون العقد من اتفاقية التدبير المفوض وملحقاتها.

- تحدد الاتفاقية الإطار القانوني للعلاقة بين المفوض إليه وجماعة مراكش وتحدد الأحكام الرئيسية لتنفيذ عقد التدبير المفوض.
- عدد ملحقات العقد اثنين (2):

*الملحق 1- مجال التدبير المفوض؛

*الملحق 2- برنامج الاستثمار وتعريفات التدبير المفوض والاسقاطات المالية؛

يجب أن يتم التوقيع **بالأحرف الأولى** على الاتفاقية والملحقات ودفتر التحملات من قبل المرشح وتقديمها في ملف الترشيح. يجب تقديم برنامج الاستثمار من قبل المرشح حسب جذاذات ملف الدعوة الى المنافسة.

الهادة 10: إعداد ملف الدعوة الى المنافسة

يتكون ملف الترشيح من نسخة واحدة لطلب الترشيح في ظرف غير مختوم وثلاثة ملفات (ملف إداري وملف تقني "القدرة والتجربة المهنية" وملف العرض)

أ- يقدم الملف الإداري في نسخة أصلية واحدة وثلاث نسخ في ظرف مختوم ويجب أن يشتمل على الوثائق التالية :

1. الوثيقة أو المستندات التي تبرر الصلاحيات الممنوحة للشخص الذي يعمل نيابة عن المرشح ونيابة عن المشغل التقني؛
2. شهادة مسلمة من طرف محصل الموقع الضريبي لمدة تقل عن عام تشهد بأن المرشح في وضع ضريبي منتظم؛
3. شهادة صادرة لمدة تقل عن عام من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (cnss) تشهد أن المرشح في وضع منتظم تجاه هذه الهيئة؛
4. مشروع الاتفاقية وملحقات عقد التدبير المفوض وكذا دفتر التحملات، يجب توقيع هذه الوثائق (يجب ألا تحتوي هذه الوثائق على أية إشارة الى العرض)؛
5. ترخيص وزارة النقل واللوجستيك (MTL) لأداء مرفق قطر المركبات.

ب- يجب أن يشمل الملف التقني المراد تقديمه في نسختين ونظيرين أصليين في ظرف مختوم على الوثائق التالية:

1. اسم الشركة والتوطين ورأس المال وقائمة المساهمين الرئيسيين؛
2. الاسم والوظيفة ورقم الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني للشخص المراد الاتصال به؛
3. تقرير أنشطة وتفاصيل تتعلق بتدبير مرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحاجز وكذا قائمة المراجع في هذا المجال إن أمكن؛
4. مذكرة تقديمية حول الموارد البشرية والمادية والمالية التي تتوفر عليها، فيما يتعلق بالموارد البشرية يتعين على المرشح أن يدرج في الملف بطاقات شخصية تشتمل على العناصر التالية:

❖ بالنسبة لهستخدوي التدخل:

- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية CIN (بالنسبة للقطر بواسطة مركبة من الصنف A يجب أن يكون سن المعني بالأمر 19 عاما على الأقل في تاريخ فتح الأظرفة، وبالنسبة للقطر بواسطة مركبة من الصنف B وC يجب أن يكون سن المعني بالأمر 23 عاما في تاريخ فتح الأظرفة)؛
- نسخة مصادق عليها من رخصة السياقة (سنة واحدة على الأقل لقيادة المركبات من صنف A و5 سنوات بالنسبة لقيادة المركبات من الصنف B وC)؛
- شهادة التأهيل المهني إن أمكن؛
- السجل العدلي أو بطاقة السوابق العدلية؛

❖ بالنسبة لهستخدوي التأطير:

- نسخة مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطنية CIN (يجب ألا يتعدى سن المعني بالأمر 23 عاما في تاريخ فتح الأظرفة)؛
- نسخة مصادق عليها من رخصة السياقة؛
- شهادة مدرسية (المستوى الثانوي كحد أدنى) أو شهادة التأهيل المهني؛
- السجل العدلي أو بطاقة السوابق العدلية؛
- 5. التقارير السنوية لآخر ثلاث سنوات مالية إن أمكن؛
- 6. توضيح الحالات التي تستوجب قطر المركبات عن طريق الحمل والأخرى التي تستوجب الجر.
- 7. بالنسبة للطلبات المقدمة من طرف إحدى المجموعات، مذكرة تفاهم بين الأعضاء تحدد دور ومساهمة كل منهم وتعيين ممثل عنها؛
- 8. وثيقة تبرر التفويض الممنوح للممثل المعين من قبل جميع أعضاء المجموعة لتمثيلهم والتصرف وأخذ القرار نيابة عنهم، وكذلك الالتزام بالمشاركة من الممثل المذكور بمعدل لا يقل عن 51% من رأسمال الشركة المفوضة المستقبلية؛
- 9. إقرار شرف أن تمتلك الشركة المترشحة مالا يقل عن 51% من رأسمال الشركة المفوضة المستقبلية؛
- 10. أي معلومات أو وثيقة إضافية أخرى يرى المرشح أنها مفيدة لتقييم ملفه.

ج- يجب أن يتضمن ملف العرض المقدم في نسختين ونظيرين أصليين في ظرف مختوم الوثائق التالية:

- أ- اقتراح تعريفات التدبير المفوض على مدى 5 سنوات معدة وفقا للبنية التعريفية المحددة في الملحق 2 ودفتر التحملات الحالي؛
- ب- برنامج الاستثمار المتوقع على مدى فترة التدبير المفوض مع مراعاة الأسطول التعاقدية والبرمجة المحددة في دفتر التحملات؛
- ج- الإسقاطات المالية والبيانات المحاسبية الموجزة المحددة في الملحق 2؛
- د- وصف الوسائل التقنية واللوجستية والمالية المتعين تنفيذها والجدول الزمني لتحقيق الأهداف وطرق وأدوات التسيير التي ينوي المرشح وضعها.

يجب تقديم هذه البيانات على حامل ورقي وفي شكل إلكتروني حسب الجذاذات المرفقة ملف إعلان الدعوة الى المنافسة.

الهادة 11: الأسطول

يلتزم المفوض إليه بوضع جميع التدابير اللازمة لاستغلال المرفق لتشمل المجال الكامل للتدبير المفوض. يجب أن يتوفر المفوض إليه على مركبات القطر اللازمة بعدد:

- 11 مركبة من صنف A؛
 - مركبة واحدة من صنف C؛
 - 4 مركبات من صنف B ذات قاعدة حمل (plateau). وتعتبر هذه الاعداد كحد أدنى.
- يمكن للمفوض إليه أن يمتلك المركبات المشار إليها أعلاه أو أن يتوفر عليها بموجب عقد يمتد طيلة مدة عقد التدبير المفوض. يجب أن تكون كل مركبات القطر متوفرة على رخصة سير سارية المفعول وصادرة عن وزارة النقل واللوجستيك.

الهادة 12: رسالة الترشيح

سيتم صياغة رسالة الترشيح وفقا للنموذج التالي:

نموذج رسالة الترشيح

السيد في.....

سيدي الرئيس،

جوابا على الدعوة الى المنافسة من.. 202/.../... n° .. بتاريخ ../../..202... للتدبير المفوض لمرفق القطر **والإبداع بالمحاجز**

الجماعية، تقدم الشركة أو مجموعة الشركات..... (المرشح) رفقته عرضها المشتمل على الوثائق التالية:

- ✓ نموذج واحد من رسالة الترشيح في ظرف غير مختوم؛
 - ✓ نسخة واحدة من الملف الإداري في ظرف مختوم؛
 - ✓ نسختين ونظيرين أصليين للملف التقني في ظرف مختوم؛
 - العرض من نظيرين أصليين ونسختين في ظرف مختوم يتضمن ما يلي:
 - تعريفات التدبير المفوض؛
 - البرنامج الاستثماري المتوقع؛
 - الإسقاطات المالية والبيانات المحاسبية الموجزة؛
 - وصف الوسائل التقنية والمالية المتعين تنفيذها والجدول الزمني لتحقيق الأهداف وطرق وأدوات التسيير التي تنوي المجموعة أو الشركة وضعها.
- هذا العرض صالح لمدة خمسة وسبعين (75) يوما من تاريخ التعهد.
- المرشح الذي تم إبلاغه بشروط وأحكام الدعوة الى المنافسة يتعهد بشكل لا رجوع فيه بعدم اتخاذ إجراء قانوني ضد ممثلي أو ال لأي سبب من الأسباب المتعلقة بالدعوة الى المنافسة.
- الموقع مخول حسب الأصول لتمثيل المرشح وتقديم هذا العرض، يتم تأكيد تفويضه من خلال التوكيل الكتابي المرفق برسالة الترشيح هذه.
- المرشح
الموقع /الصفة

الهادة 13: التوقيع بالأحرف الأولى

- يجب التوقيع بالأحرف الأولى على دفتر التحملات ومشروع اتفاقية التدبير المفوض وملحقات العقد في كل صفحة من طرف الممثل بالتفويض للمرشح. يجب ألا تحتوي هذه الوثائق على أي عنصر أو معلومات عن عرض المرشح.
- يجب على الممثل بالتفويض للمرشح أولا أن يوقع بالأحرف الأولى على جميع صفحات العرض.
- يتم تأكيد تفويضه بتوكيل كتابي مرفق بالعرض.
- يجب ألا يتضمن ظرف "العرض" وهو موضوع الفقرة (ج) من المادة 10 أعلاه أي إضافة بين السطور أو حمولة نصية زائدة.
- حتى لو تعلق الأمر بتصحيح أخطاء محتملة من جانب المرشح نفسه.
- أي تصحيح من هذا النوع يجب توقيعه بالأحرف الأولى من طرف الموقع (الموقعون) على العرض.

الهادة 14: نموذج الوثائق

- يجب تقديم العرض حسب النماذج والجداول الموضحة في ملف إعلان المنافسة:
- المادة 12: من هذا الدفتر لنموذج رسالة الترشيح؛
- المادة 16: الخاصة بأسعار التدبير المفوض؛
- المادة 20: من هذا الدفتر والملحق (2) من العقد المتعلق بالبرنامج الاستثماري.

الهادة 15: تقديم العروض

- يجب تقديم ملف الترشيح (الظرف الإداري، الظرف التقني وظرف العرض) من قبل ممثل المرشح في مقر جماعة مراكش قبل في الساعة
- يتم إصدار وصل إيداع لممثل المرشح.
- لا يخضع أي ملف ترشيح مقدم للتعديل أو الإضافة، لن يتم إرجاع الملفات المقدمة الى المرشح.

الباب الثالث: النزاع المرشح

الهادة 16: تعريفات التدبير المفوض

تشمل البنية التعريفية تعريفات القطر **والإبداع بالمحازز الجماعية**، وفقا للتوقيت ونوع المركبة المراد سحها. يجب الحفاظ على هذه البنية ويتم تغييرها فقط بمبادرة من جماعة مراكش.

الفترة الزمنية	الفترة الزمنية	نوع السيارة/ التوقيت
من 21.00 إلى 6.00	من 6.00 إلى 21.00	مركبة ذات 4 عجلات بعلبة ناقل سرعة يدوي، مقطورة بآلية من صنف أ - A
		مركبة ذات 4 عجلات بعلبة ناقل سرعة أوتوماتيكي، مقطورة بآلية من صنف أ - A
		مركبة ذات 4 عجلات بعلبة ناقل سرعة يدوي، مقطورة بآلية من صنف أ - A
		مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بآلية من صنف ب - B
		مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بآلية من صنف ج - C
		مركبة ذات 3 عجلات (triporteur) وعجلتين
		مركبة ذات عجلتين واسطوانة تعادل أو تقل عن 110 سنتيمتر مكعب
		مركبة ذات عجلتين واسطوانة تعادل أو تفوق 125 سنتيمتر مكعب

*تم وصف مركبات القطر (أ - ب و ج) في المادة 19 من الاتفاقية.

الهادة 17: مراجعة تعريفات التدبير المفوض

تم مراجعة التعريفات سنويا بمناسبة دخول العقد حيز التنفيذ من خلال تطبيق المعامل k على التعريفات التعاقدية. يجب ألا تقل المراجعة الدورية عن اثني عشر (12) شهرا.

يشمل معامل المراجعة k مؤشرات تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أسعار أهم عوامل الإنتاج الرئيسية وجزء ثابت يتوافق مع مكاسب الإنتاجية، تخضع التعريفات الناتجة عن تطبيق صيغة المراجعة لموافقة جماعة مراكش، ولا يتم تطبيقها إلا بعد موافقة سلطة المراقبة الإدارية.

في حالة أنه بعد تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية الجديدة ينتج عن ذلك تباين كبير في تكاليف استغلال المفوض إليه التي لم تأخذ بعين الاعتبار في صيغة المراجعة، يجب على المفوض إليه وجماعة مراكش التشاور معا لفحص واتخاذ قرار بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها.

طريقة تطبيق صيغة مراجعة التعريفات

$$Tur\ n = Tuc\ n \times k$$

Tur n = التعريفات المستعملة المعدلة برسم السنة n

Tuc n = التعريفات المستعملة التعاقدية المطبقة في تاريخ المراجعة

K = معامل المراجعة الذي سيتم تطبيقه على التعريفات، يتم حسابه لكل صنف من آليات القطر (A و B و C).

$$K = 0.15 + 0.25 \times \frac{G}{GO} + 0.15 \times \frac{P}{PO} + 0.20 \times \frac{S}{SO} + 0.15 \times \frac{PR}{PRO} + 0.10 \times \frac{A}{AO}$$

GO = سعر الديزل في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ؛

G = سعر الديزل في تاريخ المراجعة؛

PO = سعر الوحدة لإطار آلية القطر وفقا لصنفها (A أو B أو C) في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ؛

P = سعر الوحدة لإطار آلية القطر وفقا لصنفها (A أو B أو C) في تاريخ المراجعة؛

S = قيمة الحد الأدنى للأجور في تاريخ المراجعة؛

SO = قيمة الحد الأدنى للأجور في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ؛

PRO = سعر 20 قطعة غيار للاستهلاك الحالي في قطاع القطر (مدرج في القائمة أدناه) في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ؛

PR = سعر 20 قطعة غيار للاستهلاك الحالي في تاريخ المراجعة؛

AO = قسط التأمين لآلية القطر وفقا لصنفها (A أو B أو C) في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ؛

A = قسط التأمين لآلية القطر وفقا لصنفها (A أو B أو C) في تاريخ المراجعة.

سيتم استخدام معامل ال مراجعة K المحسوب على هذا النحو عند مراجعة التعريفات، بشرط أن يكون قد شهد تباينا نسبيا أكبر من أو يساوي 3% منذ التعديل الأخير.

خلاف ذلك، سيكون معامل المراجعة هو ذلك المحسوب والمستخدم خلال المراجعة الأخيرة.

يتم تقريب التعريفات إلى العشرة السنتيمات العليا.

في حالة عدم نشر أحد المؤشرات أو لم يعد يمثل تقييم تكلفة النفقات المعنية يعمل الطرفان معا لاستبداله باتفاق مشترك.

قائمة قطع الغيار الأكثر استهلاكاً

الرقم	التسمية	لجميع الضرائب)
1	الصيانة الضرورية للضاغط	
2	منظم هواء	
3	صمام تفريغ الفرامل	
4	اكواب أسطوانة الفرامل الأمامية والخلفية	
5	منفاخ	
6	تحمل الكاردان	
7	دعامات الكاردان	
8	أحزمة المولد	
9	احزمة المروحة	يتم ملأها من طرف المرشح
10	مرشحات الهواء والديزل والزين	(يتم إعطاء الأجزاء على سبيل البيان)
11	قرص القابض	
12	لوحات القابض	
13	ترس مضخة الزيت	
14	مضخة الزيت	
15	أسطوانة الضاغط	
16	مضخة المياه الضرورية	
17	محور الدوران الضروري	
18	ماستر القابض	
19	مجموعة الفرامل الامامية	
20	مجموعة الفرامل الخلفية	
		مجموعة أسعار 20 قطعة غيار (PR)

التسوية	سعر الوحدة بالدرهم (شاهل لجميع الضرائب)
G=ديزل PO=إطار آلية قطر حسب فئتها (A أو B أو C) SO=قيمة الحد الأدنى للأجور (SMIG) AO=قسط التأمين لوحدة قطر حسب فئتها (A أو B أو C)	

الهادة 18: الإتاوات الشهرية لفائدة الجماعة

يلتزم المفوض اليه بدفع اتاوات تصل إلى 100% من مجموع الإيرادات/المداخيل الشهرية لفائدة جماعة مراكش في الثالث (03) من كل شهر، حيث تعيد الجماعة إلى المفوض اليه نسبة 80% من هذه الإيرادات/المداخيل المذكورة لتدبير مرفق القطر والحجز في الخامس والعشرين (25) من كل شهر.

أي تأخير في السداد من قبل المفوض إليه سوف يعاقب بنسبة 5% إضافية من الدخل الشهري عن كل يوم تأخير لصالح جماعة مراكش. يتم تحصيل المدخيل مباشرة من قبل مستخدمي المفوض إليه وفقا للتعريفات المعمول بها عن طريق وصل، من مالكي و/أو سائقي المركبات المقطورة أو التي بدأ سحبها برفع عجلتين على الأقل وهذا إلا في حالة أعمال نظامية صادرة عن مصالح الأمن. في حالة تنفيذ أعمال نظامية صادرة عن مصالح الأمن تتحمل الجماعة تكلفة القطر فيتم خصم المبالغ المستحقة من نسبة 20% المقتطعة من إيرادات تدبير مرفق القطر والحجز.

ستتم مراجعة هذه الإتاوات الشهرية تلقائيا عند كل مراجعة للتعريفات بنفس معامل المراجعة k.

مراجعة رسوم الاستغلال:

$$R = R_0 \times K$$

R=الإتاوة الشهرية المراجعة؛

R₀=الإتاوات الشهرية في تاريخ المراجعة؛

K=المعامل المستخدم لآخر مراجعة للتعريفات.

الهادة 19: إيداع الضمان

من أجل ضمان التنفيذ السليم للعقد والسماح، في جميع الحالات، لضمان استمرارية المرفق المفوض، يلتزم المفوض إليه بإصدار، لصالح جماعة مراكش، عبر مؤسسة بنكية مخولة لهذا الغرض من قبل السلطات المغربية المختصة، إيداع ضمان بنكية شخصية ومشاركة بمبلغ دراهم (.... درهم) وفقا لأحكام الفصل 38 من اتفاقية التدبير المفوض، يسري هذا الإيداع في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ.

الباب الرابع: فحص وتقييم العروض

الهادة 20: برنامج الاستثمار التعاقدية

يلتزم المرشح، أثناء ممارسة عقد التدبير المفوض، بإنجاز برنامج استثمار..... درهم بما في ذلك.... درهم آليات القطر، بعدد كاف من لكل صنف A وB وC مع امكانية اللجوء للتعاقد من الباطن.

بالإضافة إلى اقتناء آليات القطر، يشمل برنامج الاستثمار المتوقع أيضا، إنجاز أشغال تهيئة موقف آليات القطر بمساحة 500م² وتهيئة المرائب وورشات العمل ووفقا لما هو محدد في الملحق 2 من العقد.

سيتم إنجاز برنامج الاستثمار التعاقدية بنسبة 100% من إجمالي برنامج الاستثمار المتوقع خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تاريخ توقيع العقد.

الهادة 21: فتح ملفات الترشيح

سيتم فتح ملفات الترشيح وتقييمها من قبل لجنة مشتركة برئاسة رئيسة جماعة مراكش أو من ينوب عنها، وتضم ممثلين يتم تعيينهم بقرار على النحو التالي:

للتداول:

- رئيسة الجماعة أو نائبها؛
- المسؤول المكلف بالمصالح الجماعية؛
- المسؤول المكلف بمصلحة السير؛
- المسؤول المكلف بمصلحة المالية والمحاسبة؛
- الشسيع أو من ينوب عنه؛
- رئيسة مصلحة الصفقات أو من ينوب عنها.

للاستشارة:

- المسؤول المكلف بالمحجز الجماعي؛
 - ممثل الأمن الوطني؛
 - ممثل الدرك الملكي؛
 - رئيس مصلحة الشرطة الإدارية؛
 - ممثل المديرية الإقليمية المكلفة بالنقل واللوجستيك بمراكش
- سيتم فتح ملفات الترشيح في جلسة عامة على النحو التالي:
- 1- التحقق من وجود رسالة الترشيح؛
 - 2- التحقق من وجود أظرفة عليها علامة "ملف إداري" و "ملف تقني" و "ملف العرض"؛
 - 3- توقيع كل عضو من أعضاء اللجنة على الظرف المختوم الذي يحمل عبارة "العرض"؛
 - 4- فتح الظرف المختوم الحامل لعبارة "ملف إداري"؛
 - 5- التحقق من وجود جميع الوثائق؛
 - 6- فتح الظرف الحامل لعبارة "ملف تقني" والتحقق من وجود جميع الوثائق؛
 - 7- فتح الظرف الحامل لعبارة "العرض" بالنسبة للمرشحين الذين تم قبول ملفاتهم الإدارية والتقنية.

الهادة 22: العرض

يستهدف العرض توفير العناصر التي تبرر جدوى وانسجام الإجراءات التي يتوخاها المرشح لتسيير وتطوير المرفق المفوض وفقا للحقوق والالتزامات التي يحددها ملف إعلان المنافسة، والذي يجب أن يتضمن المقترحات التالية:

- البرنامج الاستثماري المتوقع والاسقاطات المالية.
- التعريفات.

الهادة 23: تقييم العرض

تشرع اللجنة المكلفة بتقييم العروض في جلسة علنية، في فتح عروض المرشحين الذين تم انتقاؤهم إثر نهاية مرحلة التدقيق في الملف الإداري والتقني ومطابقة الوثائق.

ستقوم اللجنة بتقييم عناصر العروض في جلسة مغلقة باستخدام شبكة التقييم التالية:

عدد النقاط	مكونات شبكة التقييم
40	(1) البرنامج الاستثماري المتوقع
60	(2) التعريفات المقترحة
100	التنقيط الاجمالي

سيتم تقييم كل من هذه المكونات على النحو التالي:

1- البرنامج الاستثنائي المتوقع (40 نقطة).

يقدم المرشح برنامجا استثماريا يأخذ بعين الاعتبار أسطول آليات القطر والمنشآت وغيرها من التجهيزات ووسائل الاستغلال غير الأسطول. سيتم التنقيط طبق القاعدة التالية:

أعلى نقطة	عنصر برنامج الاستغلال المتوقع
30	الأسطول
5	المنشآت والتجهيزات الأخرى
5	وسائل الاستغلال غير الأسطول

ملحوظة: النقطة المقابلة للأسطول تأخذ بعين الاعتبار كلفة الاستثمار.

يجب أن يشتمل الأسطول المخصص لاستغلال المرفق بالإضافة إلى آليات القطر في المرفق على أسطول احتياطي لاستبدال الآليات التي تعطلت أو تم سحبها لأسباب مختلفة.

يجب تقديم العرض وفقا لجذاذات الملحق 2 (البرنامج الاستثماري، التعريفات والإسقاطات المالية) لعقد التديير مرفق بملف إعلان المنافسة الحالي.

السلامة المالية للمرشح: يقدم المرشح القدرات المالية التي ينوي تعبئتها لإنجاز برنامج الاستثمار المتوقع (الموارد الخاصة، الاقتراض من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة، الضمان، الخ) يجب أن يكون هذا المكون مصحوبا بوثائق تثبت التزام أو نية المشاركة في تمويل برنامج الاستثمار في التسيير.

2- التعريفات المقترحة (60 نقطة)

سيتم تقييم التعريفات المقترحة على أساس تعريفات القطر و **الإبداع بالمحجز أو المحاجز الجماعية**، حسب الآليات من صنف A و B و C وفقا للصيغ أدناه:

أ) تعريف القطر لآلية من الصنف A: (35 نقطة)

يحسب متوسط معدل القطر للفترة الزمنية للصنف A من آليات القطر على النحو التالي:

مركبة من الصنف A / الجدول الزمني	الجدول الزمني من 21.00 إلى 6.00 (HJ)	الجدول الزمني من 6.00 إلى 21.00 (HN)	المعدل = (HJ+HN) / 2
BVA = مركبة ذات 4 عجلات بعلبة سرعة يدوية، مقطورة بآلية من صنف A			متوسط BVA
BVM = مركبة ذات 4 عجلات بعلبة سرعة أوتوماتيكية، مقطورة بآلية من صنف A			متوسط BVM
متوسط BVA + متوسط BVM = TrA			2

في حالة كون العرض له العديد من تعريفات القطر لكل آلية من الصنف A يتم حساب نقطة تعريف القطر على أساس متوسط جميع نقط التعريفات المقترحة لكل مرشح وفقا للصيغة التالية:

$$NTrA < 0 \quad \text{إذا كانت} \quad NTrA = 0 \quad \text{مع} \quad NTrA = 35x(1 - TrA - TrAmin)$$

$$TrAmin$$

بحيث:

$NTrA$ = نقطة تعريف القطر للمرشح المعني؛

TrA = تعريف القطر الذي اقترحه المرشح المعني؛

$TrAmin$ = تعريف القطر الذي اقترحه المزايد الأدنى.

(ب) تعريف القطر لآلية من الصنف B : (10 نقاط)

يتم احتساب معدل تعريف القطر وفقا للفترة الزمنية للصنف B من آليات القطر على النحو التالي:

المعدل $(HJ+HN) = \text{TrB} / 2$	الجدول الزمني من 6.00 إلى 21.00 (HN)	الجدول الزمني من 21.00 إلى 6.00 (HJ)	مركبة من الصنف B / الجدول الزمني
Tr			مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بآلية من صنف B

في حالة كون العرض له العديد من تعريفات القطر لكل من الصنف B سيتم حساب نقطة تعريف القطر على أساس متوسط جميع نقط التعريفات المقترحة لكل مرشح وفقا للصيغة التالية:

$$N\text{TrB} < 0 \quad \text{إذا كانت} \quad N\text{TrB} = 0 \quad \text{مع} \quad N\text{TrB} = 10 \times (1 - \frac{\text{TrB} - \text{TrBmin}}{\text{TrBmin}})$$

بحيث:

$N\text{TrB}$ = نقطة تعريف القطر للمرشح المعني؛

TrB = تعريف القطر الذي اقترحه المرشح المعني؛

TrBmin = تعريف القطر الذي اقترحه المزايد الأدنى.

(ج) تعريف القطر لآلية من الصنف C : (10 نقاط)

يتم احتساب معدل تعريف القطر وفقا للفترة الزمنية للصنف C من آليات القطر على النحو التالي:

المعدل $(HJ+HN) = \text{TrC} / 2$	الجدول الزمني من 6.00 إلى 21.00 (HN)	الجدول الزمني من 21.00 إلى 6.00 (HJ)	مركبة من الصنف C / الجدول الزمني
Tr			مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بآلية من صنف C

في حالة كون العرض له العديد من تعريفات القطر لكل من الصنف C سيتم حساب نقطة تعريف القطر على أساس متوسط جميع نقط التعريفات المقترحة لكل مرشح وفقا للصيغة المذكورة في الفقرة (ب).

(د) تعرفه قطر المركبات ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين: (5 نقاط)

يتم احتساب معدل تعرفه القطر وفقا للفترة الزمنية للمركبات ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين على النحو التالي:

المعدل $= \text{Tr} (HJ+HN) / 2$	الجدول الزمني من 6.00 إلى 21.00 (HN)	الجدول الزمني من 21.00 إلى 6.00 (HJ)	مركبة ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين / الجدول الزمني
Tr3r			مركبة ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات)
Tr2r			مركبة ذات عجلتين واسطوانة تعادل أو تقل عن 110 سنتمتر مكعب
Tr2rr			مركبة ذات عجلتين واسطوانة تعادل أو تفوق 125 سنتمتر مكعب
$\text{Tr} = \frac{\text{Tr3r} + \text{Tr2r} + \text{Tr2rr}}{3}$			

في حالة كون العرض له العديد من تعريفات القطر للمركبات ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين سيتم حساب نقطة تعريفه القطر على أساس متوسط جميع نقاط التعريفات المقترحة لكل مرشح وفقاً للصيغة التالية:

$$NTr < 0 \quad \text{إذا كانت} \quad NTr = 0 \quad \text{مع} \quad NTr = 5 \times (1 - Tr - Tr_{min})$$

$$Tr_{min}$$

بحيث:

NTr = نقطة تعريفه القطر للمرشح المعني؛
 Tr = تعريفه القطر الذي اقترحه المرشح المعني؛
 Tr_{min} = تعريفه القطر الذي اقترحه المزايد الأدنى.

المادة 24: التقييم الإجمالي وترتيب العروض

النقطة الإجمالية هي مجموع النقاط التي حصل عليها كل مرشح على مستوى مكونات شبكة تقييم العروض سيتم ترتيب عروض المرشحين تنازلياً وفقاً للنقطة الإجمالية التي حصل عليها كل منهم.

المادة 25: انتقاء الهفوض له

للحصول على معلومات إضافية، الاتصال بجماعة مراكش

هاتف

الفاكس

البريد الإلكتروني

شبكة التقييم والتصنيف

1. البرنامج التوقعي للاستثمار (40 نقطة)

عناصر البرنامج التوقعي للاستثمار	النتيجة (النقط)	الترشيحات
الأسطول	30	
المنشآت والتجهيزات الأخرى	5	
وسائل الاستغلال غير الأسطول	5	
التقييم (1)		

2. التعريفات (60 نقطة)

عناصر البرنامج التوقعي للاستثمار	النتيجة (النقط)	الترشيحات
نتيجة تعرفه القطر لآلية من الصنف A (NTrA)	35	
نتيجة تعريفه القطر لآلية من الصنف B (NTrB)	10	
نتيجة تعريفه القطر لآلية من الصنف C (NTrC)	10	
نتيجة تعرفه قطر المركبات ذات الثلاث عجلات (دراجة ثلاثية العجلات) والمركبات ذات العجلتين (NTr)	5	
التقييم (2)		

3. التقييم الإجمالي (100 نقطة)

الشبكة	الترشيحات
النتيجة الإجمالية (2+1)	
الترتيب	

مراكش في

وفنر النزهات
هن
عقو النوبير الهفوض
لهرفق قطر الهركبات وايواعها بالهواجز
بجماعة مراكش
الهنگون هن 25 هاقه

<p>تأشيرة السيد والي جهة مراكش اسفي عامل عمالة مراكش</p>	<p>رئيسة مجلس جماعة مراكش</p>
-----------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------



**مسودة الاتفاقية
من
عقد التدبير المفوض
لهرفق قطر المركبات وإيداعها
بالهناجر بجهة مراكش**

على ضوء ملاحظات وزارة الداخلية

مسودة الاتفاقية من عقد التدبير المفوض لمرافق قطر المركبات وإيداعها بالمهاجر بجماعة مراكش

الأطراف المتعاقدة

جماعة مراكش، القصر البلدي، شارع محمد الخامس، مراكش

ويشار إليها فيما يلي "السلطة المفوضة"؛

من جهة:

والشركة

ذات المقر الاجتماعي ذات رأسمال قدره مدرجة في السجل التجاري تحت رقم من السجل الترتيبي ورقم من السجل التحليلي.

المتصرفون على وجه التضامن وبطريقة غير قابلة للقسمة بصفتهم مساهمين مؤسسين للشركة المفوض إليها. ويشار إليها فيما يلي أيضا باسم "الشركة المفوض إليها"؛

من جهة أخرى:

وقد تم اعتماده والاتفاق عليه على النحو التالي:

ديباجة

بادرت جماعة مراكش، بتنظيم دعوة للمنافسة لمنح استغلال مرافق قطر المركبات وإيداعها بالمهاجر في إطار عقد التدبير المفوض. تم قبول عرض الشركة وأفاضت أشغال وضع الصيغة النهائية لعقد التدبير المفوض إلى مجموعة من المستندات منها الاتفاقية المرتبطة بالتدبير المفوض المذكور (فيما يلي الاتفاقية).

الباب الأول أحكام عامة

المادة 01: تشكيل عقد التدبير المفوض

- يتشكل عقد التدبير المفوض من الوثائق التالية:
1. هذه الاتفاقية؛
 2. دفتر التحملات؛
 3. المرفقات المحددة بالمادة 71 من هذا المستند.
- للاتفاقية ومرفقاتها نفس القيمة القانونية. في حالة اختلاف، تغلب الاتفاقية على باقي وثائق العقد. بالمواد أدناه:
- يشير مصطلح "عقد" الى عقد التدبير المفوض، وتعديلاته المحتملة؛
 - يشير مصطلح "دفتر التحملات" الى دفتر التحملات المرتبط بهذا العقد للتدبير المفوض؛
 - يشير مصطلح "مرفقات" الى مرفقات العقد؛
 - يشير مصطلح "اتفاقية" الى هذه الاتفاقية.

المادة 02: موضوع التدبير المفوض

تسلم جماعة مراكش للشركة المفوض إليها برضاها وتحت الشروط المذكورة بالعقد، الاستغلال الحصري لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحاجز، وذلك داخل المجال المنصوص عليها بالمادة 7 من العقد. فيما يلي الأحكام المفصلة في الموضوع.

المادة 03: تعريف المرفق

يقصد بالمرفق العمومي لقطر المركبات بفتح السير بالشارع العام لأحد الأسباب المنصوص عليها بالظهير الشريف رقم 07.10.1 الصادر في 26 صفر 1431 (11 فبراير 2010) بتنفيذ القانون رقم 05.52 المتعلق بمدونة السير على الطرق. وذلك عن طريق مركبة تستجيب للخصائص التقنية المذكورة بهذا العقد وبالنصوص التشريعية والقانونية الجاري بها العمل بالمغرب.

يقصد بالإيداع بالمحاجز تنقل المركبات صوب المحاجز الجماعية أو مواقف محددة أو مساحات أخرى (جمارك، محاكم....) بعد التوصل بالأمر بالإيداع بالمحاجز من طرف العون محرر المحضر أو السلطة المختصة، وذلك طبقاً للظهير الشريف المذكور أعلاه.

المادة 04: مدة العقد

يبرم العقد لمدة خمس (05) سنوات ابتداء من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، مع إمكانية تمديده لمدة لا تتعدى (2) عامين.

المادة 05: تمديد مدة العقد

يمكن تمديد العقد بمبادرة من جماعة مراكش لمدة إضافية لا تتعدى (2) عامين، يتم التبليغ عن تمديد العقد المفوض إليه قبل انتهاء السنة الرابعة للعقد على الأقل. يمكن للمفوض إليه أن يرفض التمديد في غضون شهر ابتداء من تاريخ التبليغ عنه من طرف جماعة مراكش.

المادة 06: تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ والشروط الموقفة

يتم التبليغ عن تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ من طرف جماعة مراكش بعد استيفاء الشروط التالية:

- تأشير العقد من طرف جماعة مراكش؛
- إيداع الضمان من طرف المفوض إليه، **طبقاً للمادة 38 أسفله؛**
- خلق شركة مفوض إليها خاضعة للقانون المغربي.

إن لم يدخل العقد حيز التنفيذ في أجل (3) ثلاثة أشهر كحد أقصى، ابتداء من تاريخ توقيعه، تجتمع الأطراف لدراسة والاتفاق على كيفية دخول العقد حيز التنفيذ أو إلغائه بطلب من أحد الأطراف، يجب أن يعرض هذا الطلب برسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل.

في هذه الحالة لا يمكن لأحد من الأطراف مطالبة الطرف الآخر بتعويض أو تعويض عن الضرر.

المادة 07: تعريف مجال التدبير المفوض

يضمن المفوض إليه المرفق العمومي بقطر المركبات وإيداعها بالمحاجز، موضوع العقد، بصفة حصرية داخل المجال الترابي لجماعة مراكش وجماعة المشور القصبية، بناء على طلب الانضمام للمجال الخاص بقطر المركبات وإيداعها بالمحاجز الجماعية، المعبر عنه من طرف رئيس جماعة المشور القصبية برسالة عدد 3459 بتاريخ 7 فبراير 2023.

المادة 08 :مراجعة مجال التدبير المفوض

إذا كانت الاعتبارات التقنية والاقتصادية والإدارية تبرر ذلك، يمكن جماعة مراكش أن تطلب إدماج كل جزء تابع لنفوذها في المجال، أو كل جماعة ترابية مجاورة لها عبرت عن إرادتها لانضمامها للمجال، في هذه الحالة، يتم سن ملحق بتراض بين الأطراف مع مراعاة آثاره على توازن العقد.

الباب الثاني

نظام المستخدمين

المادة 09 : المستخدمين والتكوين

يوظف المفوض إليه مستخدمي التدخل والتأطير (التفاصيل موجودة في دفتر التحملات) وكذا مستخدمي الإدارة وجمع المداخل، بعدد كافي، وذلك طبقا للمعايير الدنيا الموجودة بدفتر التحملات المرفق بالعقد. يزاول المستخدمون مهامهم تحت المسؤولية الكاملة للمفوض إليه، الذي يجيب عن كل أفعال مستخدميه عند مزاوله مهامهم. يضمن المفوض إليه لمستخدميه:

- العضوية بنظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طبقا للقانون الجاري بها العمل؛
- التكوين اللازم، خاصة بالنسبة للمستخدمين الجدد؛
- بالنسبة لمستخدمي التدخل: تقنيات قطر مختلف المركبات حسب نوعها (الوزن، علبة نقل السرعة اليدوية / الأتوماتيكية) وحسب عربة القطر رهن إشارة المستخدمين، السلامة من الحرائق....؛
- بالنسبة لمستخدمي التأطير: التواصل مع مختلف المتدخلين (أعوان الشرطة، الدرك الملكي، مستخدمي التدخل.....) السلامة من الحرائق، التكوين في مجال المعلومات المتعلقة بالمهام المنوطة إليهم.

المادة 10 : البدلة المهنية

- يتوجب على مستخدمي التدخل والتأطير الاعتناء بمظهرهم أمام المرتفقين بلباس مهني مكون من: صدرية تشع في الظلام وتعكس الضوء، تمكن من رؤية المستخدمين، سواء ليلا أو نهارا، وتحمل عبارة "مرفق القطر"؛
- بدلة مهنية مصادق عليها من طرف جماعة مراكش؛
- قفازات مهنية.
- يجب على مستخدمي التأطير والتدخل أن يحملوا دائما وبصفة واضحة، بطاقة تحمل الاسم والنسب، وكذا تسمية شركة القطر.

المادة 11 : نظافة وسلامة المستخدمين

يتقيد المفوض إليه بمدونة الشغل والقوانين الجاري بها العمل، بما في ذلك شروط النظافة والسلامة للمستخدمين. ويتعين عليه السهر على احترام قوانين النظافة والسلامة والصحة من طرف جميع مستخدمي التدبير المفوض. كما تكلف المراقبات الدورية للمنشآت من طرف الهيئات المعتمدة المختصة، المنبثقة من القوانين الجاري بها العمل.

الباب الثالث**نظام أموال التدبير المفوض**

تشكل الأموال المستعملة في إطار المرفق المفوض من أموال الرجوع وأموال الاسترداد.

المادة 12 : أموال الرجوع

تشكل أموال الرجوع أساسا من مواقف مركبات القطر التي تضعها السلطة المفوضة رهن إشارة المفوض إليه طيلة مدة العقد. في هذه الحالة، يهيب المفوض إليه العقارات الموضوعة رهن إشارته كموقف لمركبات القطر عندما تكون هذه الأخيرة غير مشغلة سواء ليلا أو نهارا.

هذه الأموال غير قابلة للتصرف وتبقى ملكية جماعة مراكش، كما لا يمكنها أن تكون موضوع تصرف سواء تعلق الأمر بالتفويت، أو البيع، أو الرهن، أو الضمانة، أو الكراء، أو الوضع رهن الإشارة ولو بالمجان، من طرف المفوض إليه، وذلك طيلة مدة التدبير المفوض.

يتوجب على المفوض إليه أن يقوم بجرد أموال الرجوع خلال الأشهر الثلاثة (3) الأولى لدخول العقد حيز التنفيذ. تقوم جماعة مراكش بالمصادقة على الجرد المذكور الذي سيشكل بذلك أول جرد متعلق بالعقد.

طيلة مدة العقد، يقوم المفوض إليه بصيانة وإصلاح وتطوير أموال الرجوع الموجودة رهن إشارته.

في نهاية التدبير المفوض، العادية أو المبكرة، تسترجع جماعة مراكش أموال الرجوع، وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل. ويمكن للجماعة، في حالة الضرورة، استبدال موقف مركبات القطر الموضوع رهن إشارة المفوض إليه بموقف آخر داخل المجال الترابي المحدد بالمادة 7 من هذه الاتفاقية، بمساحة لا تقل عن مساحة الموقف الأصلي وتحمل الجماعة نفقات تهيئة

الموقف الجديد **بالتجهيزات والمنشآت الثابتة ويجب أن يتوفر الموقع الجديد على كل الشروط المتلائمة مع طبيعة الأنشطة**

المزاوله به.

المادة 13: أموال الاسترداد

تتشكل أموال الاسترداد من الأموال المشتركة أو المشكلة من طرف المفوض إليه بغرض ينحصر على المرفق المفوض. يتعلق الأمر بمركبات القطر. تجهيزات ومنشآت غير ثابتة موجودة في الأوراش والمعدات والأدوات والأثاث ومعدات المكاتب والمخزونات. تكون أموال الاسترداد ملكا للمفوض إليه. في نهاية التدبير المفوض، يكون لجماعة مراكش خيار اقتناء هاته الأموال بقيمتها المحاسبائية الصافية أو حسب رأي خبير.

في حالة توفره على أموال الاسترداد بموجب عقد كراء، يلتزم المفوض إليه بالإدراج في كل عقد تأجير أو كراء خاص بأحد أموال الاسترداد، بندا يخول لجماعة مراكش حق ممارسة خيار اقتناء هاته الأموال والحلول محل المفوض إليه في متابعة تنفيذ عقود الكراء المذكورة، وذلك بنفس الشروط.

المادة 14: قوائم الجرد

يلتزم المفوض إليه بصيانة أموال الرجوع وأموال الاسترداد المخصصة للتدبير المفوض والقيام بالجرد السنوي لأمواله. يتم تحديث قوائم الجرد لأموال الرجوع بطريقة دائمة، طويلة مدة التدبير المفوض بإعداد قوائم الجرد السنوية مع نهاية كل فترة مالية والتي تقدم نسخة منها لجماعة مراكش.

تحتفظ جماعة مراكش بحق فحص أو الاستعانة باختصاصي لفحص قوائم جرد أموال الرجوع، وذلك في أي لحظة وطيلة مدة التدبير المفوض. ويلتزم المفوض إليه بالقيام بتصحيحات قوائم جرد أموال الرجوع اللازمة بعد الفحوصات المذكورة.

الباب الرابع

شروط الاستغلال

المادة 15: توقيت التدخل

يضع المفوض إليه رهن إشارة السلطات المعنية (الشرطة، الدرك الملكي، السلطات المحلية.....) مستخدميه سواء نهارا أو ليلا. سبعة (7) أيام في الأسبوع بما في ذلك أيام العطل.

المادة 16: التعريفات

تحدد تعريفات قطر المركبات وإيداعها بالمحاجز بموجب قرار جبائي لرئيس الجماعة على النحو التالي:

الفترة الزمنية من 6.00 إلى 21.00	الفترة الزمنية من 6.00 إلى 21.00	نوع السيارة/ التوقيت
		مركبة ذات 4 عجلات بعلبة ناقل سرعة يدوي، مقطورة بالية من صنف أ - A*
		مركبة ذات 4 عجلات بعلبة ناقل سرعة أوتوماتيكي، مقطورة بالية من صنف أ - A*
		مركبة ذات 4 عجلات بعلبة ناقل سرعة يدوي، مقطورة بالية من صنف أ - A*
		مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بالية من صنف ب - B*
		مركبة ذات 4 عجلات مقطورة بالية من صنف ج - C*
		مركبة ذات 3 عجلات (triporteur) وعجلتين
		مركبة ذات عجلة واحدة وأسطوانة من حجم 110 سنتيمتر مكعب
		مركبة ذات عجلة واحدة وأسطوانة من حجم 125 سنتيمتر مكعب

*تم وصف مركبات القطر (أ- ب - ج) في المادة 19 من هذه الاتفاقية.

المادة 17: مراجعة التعريفات

تتم مراجعة التعريفات موضوع المادة 16 من الاتفاقية سنويا، في ذكرى دخول العقد حيز التنفيذ، بمبادرة من جماعة مراكش. لا يمكن أن تقل وثيرة المراجعة عن اثني عشر (12) شهرا، وذلك حسب الطريقة المحددة **بالمادة 17 من** دفتر التحملات. لا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يبرر التأخر في المراجعة توقف المرفق المفوض، أو الخفض منها، أو تعليقها، أو الخفض من الاستثمارات، أو تأجيلها أو فسخ العقد من طرف المفوض إليه.

المادة 18: إشهار التعريفات

يتم إشهار التعريفات المعمول بها لقطر المركبات وإيداعها بالمحاجز باللغتين العربية والفرنسية وبشكل واضح ومقروء، وذلك بكل من مقر المحاجز الجماعية وأيضا داخل وسائل القطر المستخدمة من طرف المفوض إليه.

الباب الخامس أحكام تقنية

المادة 19: مواصفات مركبات القطر

يجب ألا يتجاوز عمر المركبات المخصصة لنشاط القطر عند أول استخدام، وذلك ابتداء من تاريخ فتح أظرفة الدعوة الى المنافسة ما يلي:

- خمس سنوات على الأكثر بالنسبة للصنف أ (A) التي لا يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة ثلاثة أطنان ونصف (3.5T)؛
- خمس عشرة سنة على الأكثر بالنسبة للصنف ب - ب (B)، التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة ثلاثة أطنان ونصف (3.5T) ولا يزيد عن تسعة عشر (19) طنا؛
- خمس عشرة سنة على الأكثر بالنسبة للصنف ج-ج (C)، بالنسبة للمركبات المخصصة لعمليات الإخلاء السريع للطريق العمومي التي يتجاوز وزنها الإجمالي المأذون به محملة اثني عشر (12) طنا.

يجب أن تتوفر مركبات القطر على رافعة هيدروليكية، تتميز بخصائص تقنية عصرية وأن تحمل لوحة تعريفية مثبتة على الجانب، تحدد وزنها والوزن الإجمالي المأذون به، وعرضها وطولها الخارجيين مع المرابط.

كما يجب أن تتوفر مركبات القطر على معدات السلامة، بما في ذلك أجهزة الإطفاء ذات حجم ووزن موافقين لصنف المركبة، وذلك ابتداء من تسع (9) كيلوغرامات.

بالإضافة الى ذلك، يجب توحيد لون المركبات، بمصادقة من الجماعة، وأن تحمل العلامات القانونية على سقفها وورائها. واسم الشركة وعنوان مقرها الاجتماعي ورقم هاتفها واسم وشعار الجماعة.

المادة 20: الأسطول

يلتزم المفوض إليه بوضع جميع التدابير اللازمة لاستغلال المرفق لتشمل المجال الكامل للتدبير المفوض.

يجب أن يتوفر المفوض إليه على مركبات القطر اللازمة باسم الشركة بعدد:

- 11 مركبة من صنف A؛
 - مركبة واحدة من صنف C؛
 - 4 مركبات من صنف B ذات قاعدة حمل (plateau). وتعتبر هذه الاعداد كحد أدنى.
- يمكن للمفوض إليه أن يمتلك المركبات المشار إليها أعلاه أو أن يتوفر عليها بموجب عقد يمتد طيلة مدة عقد التدبير المفوض.
- يجب أن تكون كل مركبات القطر متوفرة على رخصة سير سارية المفعول وصادرة عن وزارة النقل واللوجستيك.

المادة 21: معدات تقنية أخرى

علاوة عن مركبات القطر، يجب أن يتوفر المفوض إليه على عدد كاف من أجهزة الاتصال بالراديو وأجهزة تصوير رقمية، وكل الأدوات التقنية اللازمة للقطر.

بالإضافة الى ذلك، يجب أن يتوفر المفوض إليه على معدات المكتب اللازمة لإنجاز التقارير التي يحيلها على الهيئات المعنية (الجماعة، العمالة أو الإقليم، المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الملكي....)

المادة 22: صيانة مركبات القطر

يلزم المفوض إليه بإخضاع مركبات القطر التي يتوفر عليها للفحص التقني، بالمراكز المرخصة من طرف وزارة النقل واللوجستيك، ويتعلق الأمر بكل المركبات سواء منها المملوكة أو المتوفرة عليها بموجب عقد وذلك طبقاً للقوانين الجاري بها العمل، كما يحرص المفوض إليه على نظافة وصيانة هذه المركبات.

تحتفظ جماعة مراكش بحق مراقبة احترام هذه المادة.

الباب السادس

الالتزامات حقوق واخصاصات المفوض إليه

المادة 23: التزامات عامة

ابتداء من دخول العقد حيز التنفيذ، يعتبر المفوض إليه المسؤول الوحيد عن عمل المرفق المفوض الذي يديره ويستغله على مسؤوليته ومخاطره، طبقاً للمادة 24 من القانون رقم 05.54 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية.

وبشكل خاص، لا يمكن للمفوض إليه التذرع بأمر غير متوقعة أو أسباب أخرى لتعليق فشله أو عدم التقيد ببرنامجه الاستثماري، إلا في حالات القوة القاهرة أو فشل جماعة مراكش.

يتحمل المفوض إليه وبشكل حصري، الآثار المالية الناجمة عن الأضرار المترتبة عن عمل المرفق أو في إطار الاستغلال، وذلك بعد دخول العقد حيز التنفيذ.
وفي هذه الحالة، يلتزم المفوض بعدم اللجوء الى القضاء ضد جماعة مراكش أو أعوانها.

فيما يلي لائحة مفتوحة لمهام ومسؤوليات المفوض إليه:

- تدبير جميع العلاقات مع مالكي و/أو سائقي العربات المقطورة؛
- الاستثمار (موضوع **المادة 24**) وتوفير جميع الوسائل المادية والبشرية اللازمة للاستغلال، بجانب الأموال الموضوعة رهن إشارته من طرف جماعة مراكش؛
- صيانة المركبات وكذا كل الأثاث والممتلكات العقارية اللازمة للاستغلال؛
- التعاقد من الباطن، كما لو قام بالأشغال أو الخدمات موضوع هذا التعاقد.
- كما يلتزم المفوض إليه بما يلي:
- القيام بعمليات قطر المركبات 24 ساعة / 24 ساعة، 7 أيام / 7 أيام؛
- الإجابة على طلبات التدخل السريع في مدةوفي أحسن ظروف السلامة، ولا سيما عند إخلاء الشارع العام من العربات المعرضة لحادث؛
- الامتثال للعمل النظامي الصادر عن مصالح الامن (الشرطة، الدرك الملكي والسلطات المحلية)، عند مزاوله الخدمات اليومية وطيلة مدة الخدمات الأمنية؛
- احترام النظام الداخلي للمحاجز الجماعية؛
- الوضع رهن الإشارة العدد المناسب لمستخدمي التدخل، وذلك بانسجام مع عدد العربات؛
- تنفيذ القرارات المعتمدة من طرف الجماعة، أو التي سيتم اعتمادها في المستقبل؛
- التعاون مع اللجان المختلطة المستحدثة في إطار هذا العقد، كاللجنة المكلفة بمراقبة مركبات القطر والوضع رهن إشارتها كل وثيقة مرتبطة بمهامها؛
- تعيين "لوحة القيادة" المرتبطة بعمل مرفق القطر والإيداع بالمحاجز؛
- تقديم إحصائيات وتقييمات أداءه لمرفق القطر والإيداع بالمحاجز، لممثلي الامن الوطني والدرك الملكي والسلطات المحلية.

المادة 24: برنامج الاستثمار التعاقدية

يبلغ البرنامج المرتقب للاستثمار التعاقدية الإجمالي ما قيمته درهم، منها درهم مخصصة لاقتناء مركبات القطر من كل صنف (أ-و/ب-ج-ح-د) حسب اللجوء الى التعاقد من الباطن) من طرف المفوض إليه، وذلك طيلة مدة التدبير المفوض. بالإضافة الى اقتناء مركبات القطر، يضم البرنامج المرتقب للاستثمار كذلك إنجاز أشغال تهيئة مواقف مركبات القطر، وكذا المرائب والورشات، وذلك طبقا لما تحدده المرفقة رقم 2 للعقد.
يستوجب إنجاز البرنامج الاستثماري التعاقدية بنسبة 100% من البرنامج المرتقب للاستثمار الإجمالي في ظرف ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ توقيع العقد.

المادة 25: احترام المبادئ الأساسية للتدبير المفوض

طبقا للمبادئ العامة للاستغلال، يستوجب على المفوض إليه:

- ضمان سير المرفق المفوض، وذلك بصفة دائمة، مستمرة ومتواصلة؛
- تكييف المرفق المفوض مع متطلبات الصالح العام، عندما يستلزم الأمر ذلك وفي مدة إنجاز مقبولة تقنيا.

المادة 26: تفويت التدبير المفوض

يمنع تفويت التدبير المفوض بصفة كلية أو جزئية، طبقا للمادة 11 من القانون رقم 54-05 المتعلق بالتدبير المفوض، تحت طائلة الفسخ الفوري للعقد.

يجب على المفوض إليه أن يدبر ويستغل المرفق المفوض لنفسه، ولا يمكنه التفويت الجزئي أو الكلي لحقوقه المنبثقة من العقد، تحت طائلة إسقاط حقه، أو أن يحل محله طرف آخر للمزاوله الجزئية أو الكلية لمهامه أو اختصاصاته المنوطة به في إطار العقد.
إذا لجأ المفوض إليه الى طرف آخر عن طريق التعاقد من الباطن لإنجاز بعض المهام الخاصة به في إطار العقد، سيبقى هو المسؤول الوحيد إزاء جماعة مراكش.

المادة 27: احترام الأحكام التشريعية والقانونية

يلزم المفوض إليه بالامتثال للتشريعات والقوانين الجاري بها العمل، وذلك طيلة مدة التدبير المفوض، ولا سيما في المجالات المحاسبية والجبائية والاجتماعية، حيث تظل هذه القائمة غير منحصرة فيما سبق ذكره.
كما يلزم المفوض إليه، طيلة مدة العقد، بالامتثال للمعايير المصدرة له، ولا يمكنه طلب تغيير الاحكام التشريعية والقانونية الجاري بها العمل عند دخول العقد حيز التنفيذ، للتهرب من أي مسؤولية منوطة به بموجب هذه العقد.

المادة 28: احترام الصفة الشخصية

ابتداء من تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ، يلتزم المساهمون المؤسسون بخلق شركة خاضعة للقانون الخاص، بحيث يتم الإفراج عن رأسمال قيمته..... درهم في الأجل القانونية وطبقا لبرنامج التمويل المحدد بالملحق رقم 2.

هذه الشركة هي المفوض إليه، الذي سيكون مساهمها الأساسي هو ممثلها والذي يجب أن يستوفي الشروط التالية:

- أن يحصل من طرف أعضاء التدبير المفوض على مهام التدبير تسمح له بتنفيذ مقتضيات عقد التدبير المفوض في أحسن الظروف؛
- أن يمتلك بصفة دائمة وطيلة مدة العقد، على الأقل 51% من رأسمال الشركة المفوض إليها.

يخضع انسحاب الممثل المذكور للمرافقة المسبقة لجماعة مراكش ولمصادقة سلطة الوصاية.

يجب على المرشح البديل عن الممثل أن يمتلك نفس الكفاءات في مجال القطر والإيداع بالمحاجز، أن يتسم بسمعة وموارد مالية معادلة له، كما يجب أن يتمتع بخبرة مثبتة في مجال التدبير المفوض، كل ذلك خاضع لتقييم جماعة مراكش وسلطة الوصاية.

يلتزم المفوض إليه بالإخضاع للمصادقة المسبقة لجماعة مراكش ولسلطة الوصاية كل تفويت لأسهم الشركة المفوضة إليها لأطراف أخرى، وذلك مهما كان عدد الأسهم موضوع التفويت وكيفما كان نمطه.

تعتبر الموافقة المسبقة لجماعة مراكش ومصادقة سلطة الوصاية إلزامية، في حالة التفويت لشخص ذاتي أو معنوي من فرع المساهم أو مشرف عليه من طرفه أو بشخص معنوي مشرف على المساهم.

لجماعة مراكش السلطة التقديرية الكاملة لمزايا المفوض إليه، باعتبار معايير الكفاءة والمراجع الأولية اللازمة للتفويض.

لتطبيق أحكام هذه المادة، يؤخذ بعين الاعتبار التفويت في معناه الواسع، أي ليس فقط البيع، بل كذلك تحويل المساهمات بأي شكل من الأشكال الأخرى (تبادل، هبة، مساهمة في الشركة.....).

يخضع الرهن الحيازي لكل أو بعض الأسهم، للموافقة المسبقة للجماعة.

قبل توقيع العقد يجب على المساهمين المؤسسين أن يبرموا اتفاقا ينظم العلاقات بينهم.

يجب أن يكون الاتفاق مطابقا عموما مع القانون الأساسي للمفوض إليه وأن يشكل جزءا لا يتجزأ من الوثائق التعاقدية المشكلة للعقد.

يلتزم المفوض إليه بالإخضاع للمصادقة المسبقة للجماعة وسلطة الوصاية، كل تعديل في القانون الأساسي أو الاتفاق بين المساهمين، له تأثير مباشر أو غير مباشر.

المادة 29: التامينات

يعتبر المفوض إليه المسؤول الوحيد لعمل مرفق القطر والإيداع بالمحاجز، وهو بذلك مسؤول عن الحوادث والأضرار التي قد تقع عند مزاولته للمرفق المذكور ومنه، يلزم المفوض إليه بالتوفر على شهادة تأمين لكل حادث جسدي (لمستخدميه) أو مادي (للحريات المتوفرة لديه)، ولكل الخسائر المتسببة للحربات عند قطرها وإيداعها بالمحاجز، بما في ذلك التعرض للسرقة والاحترق.

ان اقتضى الحال، يلزم المفوض إليه بإصلاح الأضرار الناجمة عن عملية القطر في مدة لا تتجاوز 7 أيام ابتداء من يوم الحادث.

قبل الشروع في استغلال مرفق القطر والإيداع بالمحاجز ترسل لجماعة مراكش نسخ من هذه الشهادات.

المادة 30: التدبير على مسؤولية المفوض إليه

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف اللازمة لاستغلال المرفق المفوض، كما يضمن التدبير المفوض على مسؤوليته ومخاطره ويشمله بالعناية اللازمة تحت مسؤوليته الوحيدة. طبقا للمادة 24 من القانون 54-05 المتعلق بالتدبير المفوض للمراقبة العمومية.

سيتمثل كذلك، ما عدا في حالة اللجوء الى القضاء ضد من يهمله الامر، بدون اللجوء الى جماعة مراكش كل التعويضات للغير، بسبب أو نتيجة استغلال المرفق المفوض أو صيانة المنشآت أو المعدات المرتبطة بها.

المادة 31: المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بالتعاون، وبدون اعتراض، مع كل هيئة مكلفة بالمراقبة و/أو بمراجعة الحسابات الخارجية (الدولة، جماعة مراكش، خبراء والأعوان الذين تقدمهم جماعة مراكش للمفوض إليه)، للتأكد من التدبير الجيد لمرفق القطر والإيداع بالمحاجز ولضمان احترام التزامات هذا العقد.

كل عرقلة لمهام المراقبة المذكورة من طرف المفوض إليه ستكون موضوع محضر تعده رئيسة المجلس الجماعي، تترتب عنه عقوبات يتم تقييمها حسب خطورة الوضع.

المادة 32: مصاريف التدبير المفوض

يلزم المفوض إليه بتحمل كل المصاريف اللازمة لتدبير مرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحاجز، من مصاريف أجور المستخدمين (والمتعاقدين من الباطن في حالة وجودهم) المكلفين بتدبير المرفق المذكور، وكذا صيانة الآليات والمحلات وتجهيزاتها.

المادة 33: معالجة المطالبات

يلتزم المفوض إليه بالإجابة على جميع المطالبات وتقديم تقرير للجماعة.

المادة 34: المقر الاجتماعي للمفوض إليه:

يجب أن يتوفر المفوض إليه على مقر لائق، يمكنه من استقبال المكالمات والرسائل، بعنوان ثابت ومسجل لدى المصالح المعنية لجماعة مراكش. كما يجب أن يكون مجهزا بكل الوسائل التي تسمح له بضمان التنفيذ الجيد لمرفق قطر المركبات وإيداعها في المحاجز.

الباب السابع مقتضيات مالية

المادة 35: الإتاوة لفائدة المفوض إليه

يلتزم المفوض إليه بدفع مجموع الإيرادات/المدخيل الشهرية لفائدة جماعة مراكش في الثالث (03) من كل شهر، تعيد الجماعة الى المفوض إليه نسبة 80% من هذه الإيرادات/المدخيل المذكورة لتدبير مرفق القطر **والإيداع بالمحاجز** في الخامس والعشرين (25) من كل شهر.

أي تأجيل في الدفع من قبل المفوض إليه سوف يعاقب بنسبة 5% إضافية من الدخل الشهري، عن كل يوم تأخير، لصالح جماعة مراكش.

بالإضافة الى ذلك، تتعهد جماعة مراكش بدفع المبالغ المستحقة للمفوض إليه خلال الأجل المحددة. يتم تحصيل الإيرادات/المدخيل مباشرة من قبل مستخدمي المفوض إليه وفقا للتعريفات المعمول بها، عن طريق إيصال، من مالكي و/أو سائقي المركبات المقطورة أو التي بدأ سحبها برفع عجلتين على الأقل، وهذا، باستثناء مصالح الأمن. في حالة تنفيذ مصالح الأمن، سيكون السحب من مسؤولية جماعة مراكش، سيتم خصم المبالغ المستحقة من نسبة 20% المقتطعة من إيرادات تدبير مرفق القطر **والإيداع بالمحاجز**، وسيتم تحويلها لفائدة المفوض إليه سنويا، ابتداء من تاريخ توقيع العقد.

المادة 36: التوصيلات والفواتير.

يتم منح توصيل التعريفات المتعلقة بتكاليف مرفق قطر العربات وإيداعها بالمحاجز الى السائق أو مالك السيارة من طرف: *مستخدمي المفوض إليه في حالة القطر وحده، إذا وصل السائق أو مالك السيارة في لحظة بداية القطر وسحبها برفع عجلتين على الأقل.

*ممثل عن المفوض إليه حاضر بالمحاجز بصفة دائمة في حالة قطر العربية المعينة وإيداعها بالمحاجز. يتم ترقيم وتأشير دفتر الإيصالات من قبل الشسيع (وكيل المدخيل)، وسيضمن تاريخ ووقت قطر العربية، مع البيانات المتعلقة بهذا الأخير (التسجيل، الصور الملتقطة وفقا للقانون المعمول به.....)، بالإضافة الى الاسم العائلي والشخصي للمستخدمين المتدخلين والمعنيين لهذه العملية.

***يجب على المفوض إليه أن يمسك سجلا مرقما ومؤشرا عليه من طرف المصالح الجماعية المخصصة ويتم فيه لزوما تدوين المعلومات التالية:**

- الاسم العائلي والشخصي لصاحب المركبة المنقولة؛
- رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل واسم السائق.

المادة 37: النظام الحسابي

يجب على المفوض إليه أن يحترم القانون رقم 9.88 المتعلق بالقواعد المحاسبية الواجب على التجار العمل بها في إجراء عملياته المحاسبية.

وأن يمثل أيضا للمادة 15 من القانون رقم 54.05 الذي ينص على أن تبرز محاسبة المفوض إليه مجموع الذمة المالية الموضوعة في التفويض من قبل المفوض إليه أو هما معا والمتضمنة بالخصوص لأموال الرجوع وأموال الاسترداد، يجب أن تقيّد هذه الأموال في الأصول الثابتة على أساسا قيمتها المقدرة وقت وضعها رهن تصرف المفوض إليه. يبين المفوض إليه في محاسبته الاستهلاكات المتعلقة بتدني القيمة والاستهلاكات المتعلقة بالتقادم والمخصصات الضرورية للحفاظ على القدرة الإنتاجية للإنشاءات والمنشآت المفوضة وللتمكن من إعادة تكوين رؤوس الأموال المستثمرة.

المادة 38: الضمانة

من أجل ضمان التنفيذ الجيد للعقد ولضمان استمرارية المرفق المفوض في جميع الأحوال، يتعهد المفوض إليه بأن يؤسس لفائدة جماعة مراكش من طرف مؤسسة بنكية مرخص لها لهذه الغاية من طرف السلطات المغربية المختصة، **ضمانة بنكية تمثل 1.5% من مبلغ البرنامج الاستثماري التعاقدى مطابقة** للنموذج المبين في المادة 70 من الاتفاقية.

وهذه الضمانة لها صلاحية سنة واحدة، ويتم تجديدها سنويا من طرف المفوض إليه، طبقا للمادة 70 من الاتفاقية، بثلاثين يوما (30) على الأقل قبل انتهاء صلاحيتها، ويجب على المفوض إليه إيداعها لدى جماعة مراكش داخل نفس أجل الثلاثين يوما (30).
وتصبح هذه الضمانة سارية المفعول عند تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ.

المادة 39: نظام الضمانة

يمكن للمفوض أن يأمر بالقيام بالأداءات التالية، من مبلغ الضمانة، بعد توجيه إنذار لم تتم الاستجابة له من طرف المفوض إليه، خلال أجل ثلاثين يوما (30) ابتداء من تاريخ التوصل بالإشعار.
*المبالغ الواجب دفعها لجماعة مراكش من قبل المفوض إليه وفقا للمواد 35، 47 و 50 من الاتفاقية.
*المصاريف التي تم إنفاقها بسبب التدابير المتخذة، على حساب المفوض إليه، لضمان الأمن العام المتعلق بممتلكات التدبير المفوض واستمرارية المرفق المفوض في حالة تطبيق مقتضيات البنود 48، 50 و 54 من الاتفاقية.
في حالة استخدام الضمانة، يجب على المفوض إليه أن يعيد توفير مبلغ الضمانة بالكامل خلال أجل 30 يوما التي تلي كل اقتطاع قامت به جماعة مراكش، وعدم إعادة تكوين مبلغ الضمانة من طرف المفوض إليه داخل الأجل المذكور، يعطى الحق لجماعة مراكش، بعد إنذار يبقى عديم الجدوى لمدة خمسة عشر يوما (15) كاملة، بعد أن يطبق التدبير المنصوص عليها في المادة 48 أدناه.
وعند نهاية التدبير المفوض، تنتهي صلاحية الضمانة بعد سنة من انتهاء التدبير المفوض ماعدا في حالة وجود مسطرة قضائية سلكها المفوض إليه، وفي هذه الحالة، يبقى المفوض إليه على سريان مفعول الضمانة حتى انتهاء هذه المسطرة.

المادة 40: الموارد المالية

تشمل الموارد المالية التدبير المفوض:

- المساهمة من طرف المفوض إليه برؤوس أمواله؛
- القروض التي يتعاقد عليها المفوض إليه؛
- التمويل الذاتي الناتج عن مجموع الإيرادات/المداخل لمرفق قطر العربات وإيداعها بالمحاجز.

الباب الثامن**مراقبة التدبير المفوض****المادة 41: مدى المراقبة التي يمارسها المفوض**

- يتوفر المفوض تجاه المفوض إليه على حق المراقبة الشاملة لتدبير المرفق المفوض في إطار احترام العقد؛
- يمارس المفوض مراقبته بهدف تقييم مدى احترام المفوض إليه لالتزاماته التعاقدية؛
- يحدد المفوض كفاءات ممارسة مراقبته في احترام مقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، ويمكنه أن يفوض كلياً أو جزئياً ممارسة مراقبته لشخص أو لعدة أشخاص ذاتيين أو معنويين أو أن يستعين في ذلك بأي شخص أو مستشار أو خبير من اختياره؛
- يمكن للمفوض، كلما اعتبر ذلك ضرورياً، أن يلجأ إلى خبرة خارجية، وفي هذه الحالة، يخضع المفوض إليه بنفس الالتزامات تجاه هذه الخبرة الخارجية كما هو الشأن تجاه المفوض،
- لا يمكن للمفوض إليه، بأي حال من الأحوال، أن يتذرع بممارسته المراقبة أو أي مقتضى من مقتضيات العقد لكي يتخلص، كلياً أو جزئياً، من أي التزام من الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب العقد؛
- لتمكين المفوض من ممارسة مهمته في المراقبة، فإن المفوض إليه يلتزم بتسليمه كل الوثائق المحاسبية والتقنية وغيرها وأن يمكنه من الاطلاع وفي عين المكان، على كل المستندات والمحركات المتعلقة بالمرفق المفوض،
- في حالة القيام بمهام المراقبة أو الافتحاص من طرف أشخاص أو مؤسسات غير تابعين للمفوض أو السلطات المختصة.
يجب أن يتم التنصيص في الوثائق المتعلقة بهذه المهمات على مقتضيات حول سرية المعلومات المتداولة.

المادة 42: اللجان المشتركة للمراقبة

- يقوم رئيس الجماعة بتعيين لجان مشتركة للمراقبة الموضوعة، يتعلق الأمر بما يلي:
- 1- لجنة مكلفة بمراقبة أسطول آليات القطر تقوم بزيارات دورية أو مفاجئة للتحقق من الحالة التقنية لآليات القطر وإعداد التقارير حول حالتها، تتكون هذه اللجنة من:
 - المسؤول المكلف بالمصالح الجماعية،
 - المسؤول المكلف بمصلحة السير الجماعي،
 - المسؤول المكلف بالتجهيزات الجماعية،
 - ممثل الأمن الوطني أو الدرك الملكي.
 - 2- لجنة مكلفة بمراقبة وتتبع احترام مقتضيات عقد التدبير المفوض، مكونة من:
 - المسؤول المكلف بالمصالح الجماعية،
 - المسؤول المكلف بمصلحة السير الجماعي،
 - المسؤول المكلف بالتجهيزات الجماعية،
 - المسؤول المكلف بمصلحة المالية والمحاسبة،
 - رئيس مصلحة الشرطة الإدارية.
 يمكن لرئيسة المجلس الجماعي، كلما اعتبرت ذلك ضروريا، أن تلجأ إلى تعيين أعضاء إضافيين للمشاركة في هذه اللجان.

المادة 43: لوحة القيادة لتسيير المرفق

يمسك المفوض إليه لوحة القيادة لتسيير مرفق قطر العربات وإيداعها بالمحاجز، ويمكن لمصالح العمالات والأقاليم وجماعة مراكش وضباط الشرطة القضائية من التطلع إليها ومراقبتها في أي وقت. يحتفظ المفوض إليه بأرشيف الوثائق المتعلقة بتدبير المرفق خلال مدة 3 سنوات من انتهاء السنة المالية. تسجل لوحة القيادة يوميا حركات آليات القطر العربات وإيداعها بالمحاجز.

المادة 44: حصيلة الإنجازات والمعلومات الإحصائية

يجب على المفوض إليه تقديم مصالح العمالات والأقاليم والسلطة المفوضة وضباط الشرطة القضائية كل المعلومات الإحصائية المطلوبة، خلال المهل المحددة وحصيلة سنوية للإنجازات في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ وعلى الأكثر بعد 30 يوما من هذا التاريخ. يجب أن تكون الحصيلة السنوية للإنجازات مصحوبة بتقرير مراجع الحسابات (إن وجد)، وجدول ملخص لوثائق التأمين الجاري بها العمل، جدول تتبع المستخدمين بالإضافة إلى قائمة نزاعات الطلب وكذا الدفاع.

المادة 45: المراجعة

تعقد اجتماعات كل ستة أشهر بين جماعة مراكش والمفوض إليه لتقييم ظروف تنفيذ العقد. ويمكن للطرفين مراجعة ظروف تسيير التدبير المفوض بهدف تكييفها مع الاحتياجات، وفقا لمبدأ تكييف المرفق العمومي وفي إطار التوازن المالي لعقد التدبير المفوض.

الباب التاسع**تعديل العقد****المادة 46: التعديل باتفاق مشترك.**

يمكن لكل من جماعة مراكش والمفوض إليه، باتفاق مشترك، تعديل مقتضيات العقد، بواسطة عقد ملحق.

الباب العاشر**الجزاء والعقوبات والمنازعات****المادة 47: عدم كفاية الأسطول المستعمل**

في حالة عجز المفوض إليه عن ضمان سير المرفق المفوض بسبب قصور الأسطول المستخدم وفي حالة عدم كفاية الأسطول المستعمل حسب العدد المتعاقد عليه، يمكن لجماعة مراكش أن تطالب بغرامة عدم الاستغلال. يحدد مبلغ العقوبة بما يعادل مبلغ قطر (3) عربات بواسطة مركبة من الفئة A، لكل مركبة غير متوفرة وفي اليوم.

يجب دفع مجموع الغرامات الناتجة عن المخالفات لعقد التفويض في حساب السلطة المفوضة في أجل (10) أيام عمل بعد الإشعار.

بمرور هذا الأجل، يحق للسلطة المفوضة خصم المبلغ المستحق برسم العقوبات من مبلغ الضمان المنصوص عليه في **المادة 38 المتعلقة بالضمان**.

وللمفوض إليه الحق في تزويد السلطة المفوضة بالإثباتات اللازمة، وتحتفظ جماعة مراكش بالحق في إعفاء المفوض إليه من العقوبات على هذه الإثباتات.

المادة 48: إسقاط حق المفوض إليه بسبب إخلاله

يمكن لجماعة مراكش أن تنطق بإسقاط حق المفوض إليه تحت مسؤوليته في حالة ارتكابه لخطأ جسيم، وبدون أن تكون القائمة التالية محصورة، يمكن اعتبار الحالات التالية خطأ جسيماً:

- في حالة انقطاع كلي ولفترة تفوق عشرة (10) أيام لسبب راجع مباشرة إلى المفوض إليه، باستثناء حالة إضراب مستخدمي المفوض إليه أو أي احتجاج اجتماعي آخر مسموح به من طرف القانون المغربي؛
- إذا لم يقيم المفوض إليه بدون مبرر معقول بإعادة تكوين الضمانة وفقاً للشروط المنصوص عليها في العقد؛
- في حالة تفويت جزئي أو كلي للمفوض؛
- في حالة عدم كفاية الأسطول المستعمل حسب العدد المتعاقد عليه كما هو منصوص عليه في المادة 47؛
- في حالة تغيير الأغلبية في رأسمال المفوض إليه وإذا لم يتوفر الممثل أو أحد المساهمين في رأسمال المفوض إليه على مستوى المساهمات المحددة في **المادة 28** أعلاه؛
- في حالة تأخر أداء الإتاوة لفائدة المفوض كما هو منصوص عليه في المادة 35.

ولا يمكن أن يتم إسقاط حق المفوض إليه إلا بعد ثلاثة (3) أشهر من الإنذار بواسطة رسالة تبلغ إليه وتبقى عديمة الجدوى. وهكذا وبمجرد الإنذار، يتعين على جماعة مراكش والمفوض إليه أن يبحثا، داخل الأجل المحدد آنفاً، عن أي حل لتمكين استمرارية التدبير المفوض.

يوجه آثار هذا الإسقاط إلى المفوض إليه، إن تم النطق به بعد المدة المذكورة بواسطة إشعار صادر عن جماعة مراكش، وفق المادة 62 أسفله.

المادة 49: العقوبات

في حالة عدم احترام لبعض مقتضيات التعاقدية من قبل المفوض إليه، تحتفظ جماعة مراكش بالحق في تطبيق مبالغ الغرامات المتعلقة بكل نوع من المخالفات التي يرتكبها المفوض إليه، فيما يلي قائمة غير شاملة في حالة حدوث تقصير منسوب إلى المفوض إليه:

- إذا لم ينفذ المفوض إليه برنامج الاستثمار في الأجل ووفقاً للشروط المحددة في العقد؛
- في حالة عدم احترام للمواصفات التقنية وقواعد النظافة وصيانة آلات القطر؛
- في حالة عدم احترام الملابس المميزة التي يرتديها مستخدمو المفوض إليه؛
- في حالة البيع الجزئي أو الكلي لمصلحة التدبير المفوض؛
- في حالة عدم القيام المفوض إليه بالإبلاغ المسبق لجماعة مراكش بانقطاع المرفق؛
- في حالة عدم الاستجابة لطلب معلومات من طرف جماعة مراكش.

المادة 50: آثار إسقاط حق المفوض إليه بسبب إخلاله

عندما تصرح جماعة مراكش بإسقاط حق المفوض إليه طبقاً لمقتضيات المادة 48، يتم تطبيق القواعد التالية:

- يلتزم المفوض إليه بتعويض كل الأضرار التي تسبب فيها مباشرة لجماعة مراكش وللمرفق المفوض وكذا النتائج المالية الناجمة عن ذلك دون أن يتمكن المفوض إليه من المطالبة بأي تعويض مهما كان السبب؛
- بالإضافة إلى ذلك، تصبح الضمانة المحددة في المادة 38 مكتسبة لجماعة مراكش بصفة نهائية وتتم المطالبة بها كاملة؛
- تدفع جماعة مراكش المفوض إليه تعويضاً يطابق القيمة المحاسبية الصافية، عند تاريخ الفسخ، للتثبيات المنجزة أو الموجودة في طور الإنجاز، والممولة من طرف المفوض إليه، مقابل الممتلكات المستعادة التي مولها. ويتم احتساب القيمة المحاسبية الصافية للممتلكات المستعادة طبقاً لمدة الاستهلاك المحددة في الملحق 2.

المادة 51: الفسخ بسبب إخلال السلطة المفوضة

يمكن للمفوض إليه فسخ هذا العقد في حالة ارتكابه لخطأ جسيم مع سابق إنذار خلال أجل (3) أشهر، في الحالات التالية: - إذا لم تتخذ جماعة مراكش، بدون مبرر معقول، التدابير اللازمة الموجودة في نطاق اختصاصاتها، من أجل التنفيذ الجيد للتدبير المفوض ضمن الشروط المقررة في هذا العقد؛

- إذا لم يتم تطبيق الأسعار ومراجعتها طبقا للشروط المنصوص عليها في العقد؛
و بمجرد الإنذار، يتعين على كل من المفوض إليه وجماعة مراكش أن يبحثا، داخل الأجل المحدد آنفا، عن كل حل من شأنه أن يمكن من استمرار تنفيذ العقد.

المادة 52: آثار الفسخ بسبب إخلال السلطة المفوضة

- إذا تم فسخ العقد من طرف المفوض إليه طبقا لمقتضيات المادة 61، فإنه سيتم تطبيق المقتضيات التالية:
تدفع جماعة مراكش للمفوض إليه، مقابل أموال الرجوع التي مولها، مبلغا يعادل القيمة المحاسبية الصافية، عند تاريخ الفسخ، للأصول الثابتة المنجزة أو التي هي في طور الإنجاز والممولة من طرف المفوض إليه. ويتم احتساب القيمة المحاسبية الصافية لأموال الرجوع طبقا لمدة الاستهلاك المحددة في الملحق رقم 2 للعقد؛
- تدفع جماعة مراكش للمفوض إليه، مقابل أموال الاستيراد التي مولها المفوض إليه والتي يمكن أن تطالب بها جماعة مراكش في إطار المادة 57، تعويضا يحتسب على أساس مقتضيات المادة 39؛

- تؤدي جماعة مراكش للمفوض إليه تعويضا حسب الحالات التالية:
إذا تم فسخ قبل السنة (5) من التدبير المفوض، فإن التعويض يساوي المعدل الحسابي للنتائج الصافية للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة مضروبا في نصف (1/2) عدد السنوات المتبقية بين تاريخ الفسخ وانقضاء مدة التدبير المفوض كما هي محددة في المادة 4 من الاتفاقية؛
- والسنة التي سيتم أخذها بعين الاعتبار في حساب السنوات المتبقية هي السنة التي اتخذ فيها قرار الفسخ.

المادة 53: الفسخ في حالة القوة القاهرة

- يمكن فسخ العقد في حالة القوة القاهرة ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 269 من مدونة العقود والالتزامات وطبقا للمادة 10 من القانون 04-54 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العمومية.
بالإضافة لحالات القوة القاهرة كما هي محددة في دفتر الشروط الإدارية العامة ولأغراض هذه الاتفاقية، تعني " القوة القاهرة" كل حدث يكون خارجا عن مراقبة المفوض إليه أو جماعة مراكش يجعل من المستحيل تنفيذ التزامات كل منهما أو يجعلها مستعصية لدرجة يمكن اعتبارها مستحيلة في مثل هذه الظروف.
- وتشمل حالات القوة القاهرة من بين ما تشمل، الحروب والزلازل والعواصف والفيضانات وأعمال الإرهاب والحركات المطالبة، باستثناء الحالات التي تخص فيها هذه الحركات المفوض إليه وحده.

المادة 54: حالات أخرى للإسقاط أو الفسخ

- يجوز إسقاط حق للمفوض إليه فورا من العقد في حالة الحل قبل الأجل المحدد، أو التصفية القضائية سواء كانت أو لم تكن مصحوبة برخصة باستمرار المقولة، وفي حالة تفويت جزئي أو كلي من طرف المساهمين لأسهامهم بكيفية مخالفة لمقتضيات المادة 27 من الاتفاقية.

الباب الحادي العاشر

انقضاء العقد

المادة 55: أسباب انقضاء عقد التدبير المفوض

- ينقضي عقد التفويض إما بشكل عادي حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه أو بكيفية مبكرة في الحالات المقررة في الفصول 47 و 48 و 51 و 53 و 54 من الاتفاقية.

المادة 56: إعادة شراء عقد التدبير المفوض

- يحق لجماعة مراكش أن تعيد شراء التدبير المفوض بعد مرور أجل أدنى محدد في أربع (4) سنوات ابتداء من تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ. ويجب أن يمارس حق إعادة الشراء ما بين السنة الثالثة (3) والسنة الخامسة (5) للتدبير المفوض؛
ولهذه الغاية، يجب على جماعة مراكش أن تبلغ المفوض إليه بنيتها في إعادة الشراء على الأقل ستة (6) أشهر قبل التاريخ الذي تعتزم فيه القيام بإعادة الشراء؛
- تسدد جماعة مراكش للمفوض إليه تعويضا يعادل المتوسط الحسابي للنتائج الصافية للسنوات المالية الثلاثة (3) الأخيرة؛ وتعتبر إعادة الشراء عملية ابتداء من تسديد جميع المبالغ المستحقة لجماعة مراكش تجاه المفوض إليه طبقا لمقتضيات المادة 67؛
وستحل جماعة مراكش محل المفوض إليه أو تحل محلها مفضوا له آخر اتبعا للشروط المحددة في البنود 55 و 57 و 58.

المادة 57: استمرارية المرفق عند نهاية التدبير المفوض

كيفما كانت طريقة انقضاء التدبير المفوض فإن لجماعة مراكش الإمكانية، دون أن ينجم عن ذلك أي حق في التعويض للمفوض إليه، في أن تتخذ، خلال الستة (6) أشهر الأخيرة من التدبير المفوض، كل تدبير من أجل تأمين استمرار المرفق المفوض مع التقليل، كلما أمكن ذلك، من الإعاقة التي تنتج عن ذلك للمفوض إليه.

وبصفة عامة، يمكن لجماعة مراكش أن تتخذ بصفة تشاورية كل التدابير الضرورية لكي تسهل المرور التدريجي من التدبير المفوض إلى النظام الجديد لتدبير واستغلال المرفق المفوض.

المادة 58: إعادة أموال الرجوع للسلطة المفوضة

عند تاريخ الانقضاء العادي أو المبكر لعقد التدبير المفوض، فإن جماعة مراكش تحل قانونيا محل المفوض إليه في مجموع حقوقه المتعلقة بأموال الرجوع؛

وفي التاريخ ذاته يتعين على المفوض إليه أن يعيد لجماعة مراكش، مجانا ودون تحميلها أية مصاريف. وفي الحالة العادية من الصيانة والتسيير، مع الأخذ بعين الاعتبار أقدميتها واستعمالها، مجموع أموال الرجوع المستهلكة محاسبيا بصفة كلية.

بالنسبة لأموال الرجوع التي تم تمويلها من طرف المفوض إليه والغير المستهلكة كليا، يتم تعويض المفوض إليه عنها بما يعادل القيمة المحاسبية الخالصة لهذه الأموال على أساس مدة الاستهلاك المحددة في الملحق رقم 2 للعقد باستثناء حالات إسقاط حق المفوض إليه بسبب إخلاله كما هو منصوص عليه في المادة 48 أعلاه؛

وعند الانقضاء، يتم إجراء مقاصة بين المبالغ المستحقة لكل طرف على التوالي تطبيقا لعقد التدبير المفوض ولتبعات انقضائه.

ويمكن لجماعة مراكش أن تقتطع من الكفالة المبالغ المتبقية المستحقة لها،

مع عدم الإخلال بمقتضيات المادة 47، تحدد كميّات الأداء في المادة 58؛

بالنسبة للأموال التي كانت موضوع ضمان للاقتراض، فإن تسويتها يجب أن تتم بتاريخ الاسترجاع على أساس القيمة المحاسبية الصافية للأموال المعنية.

المادة 59: تسليم الأموال في حالة الانقضاء المبكر للعقد

في حالة إسقاط الحق أو الفسخ أو إعادة الشراء أو الانقضاء السابق لأوانه للعقد، يتعين على المفوض إليه في أجل أدناه ثلاثة (3) أشهر أن يضع رهن إشارة جماعة مراكش في حالة جيدة من الصيانة والعمل مجموع أموال الرجوع.

المادة 60: استرجاع أموال الاسترداد من طرف السلطة المفوضة

عند تاريخ الانقضاء العادي أو المبكر لعقد التدبير المفوض، تسترجع جماعة مراكش كليا أو جزئيا، مقابل تعويض، أموال الاسترداد والمخزونات اللازمة للاستغلال العادي للمرفق. قرار الاسترداد هذا يجب أن يشار إليه بوضوح في التبليغ. وخلال الفترة الانتقالية، يمكن لجماعة مراكش الوصول إلى كل المعلومات حول حالة هذه الأموال.

تحوز جماعة مراكش أموال الاسترداد والمخزونات المشار إليها أعلاه على أساس قائمة يتم وضعها باتفاق مشترك.

تحدد قيمة أموال الاستيراد كما يلي:

- تعاد أموال الاسترداد بقيمتها المحاسبية الصافية وفقا لمدة الاستهلاك الجبائي أو بناء على رأي خبير؛
- مخزونات الأصول على أساس معدل السعر المرجح أو بناء على رأي خبير؛
- بالنسبة للأموال التي كانت موضوع ضمان للاقتراض، فإن تسويتها يجب أن تتم بتاريخ الاسترجاع على أساس القيمة المحاسبية الصافية للأموال المعنية.

المادة 61: كميّات انقضاء التدبير المفوض**تسليم المنشآت والتجهيزات والمعدات للمرفق المفوض**

في حالة استرداد التدبير المفوض عن طريق إعادة الشراء أو إسقاط الحق أو الفسخ أو عند انقضاء التدبير المفوض، يكون المفوض إليه ملزما بتسليم الممتلكات والتجهيزات والمعدات المستعملة في التدبير المفوض، لجماعة مراكش، في حالة جيدة من الصيانة والاشتغال.

ويمكن لجماعة مراكش، إن دعا الأمر، أن تقتطع من التعويضات المحتملة المستحقة للمفوض إليه، المبالغ اللازمة لجعل كل التجهيزات في حالة مرفق عادية.

مستخدمو المفوض إليه عند نهاية التدبير المفوض

في حالة إسقاط الحق أو الفسخ أو إعادة الشراء أو عند الانقضاء العادي أو المبكر مدة التدبير المفوض، يبقى المفوض إليه مدينا للمستخدمين بجميع الحقوق التي ترجع له طبقا لقانون الشغل وقانون الشركات.

ويلتزم المفوض إليه صراحة بأن يعفي جماعة مراكش من أي تبعة مالية خصوصا تجاه المستخدمين وذلك بتحملة جميع التكاليف التي يمكن أن تنتج عن هذه الوضعية.

يعفي المفوض إليه ويضمن جماعة مراكش من أي شكاية يمكن أن يقوم بها مستخدموه ضد جماعة مراكش.

ويلتزم المفوض إليه بالتدخل في كل مسطرة يمكن أن تحرك ضد جماعة مراكش في هذا الإطار وأن يحل محل جماعة مراكش في أداء أي مبلغ يحكم به ضدها لفائدة أجير المفوض إليه من جراء ذلك.

- **مستحقات جماعة مراكش**
- يسدد المفوض إليه لجماعة مراكش الحقوق وكذا أي مبلغ مستحق لها برسم الفترة المنصرمة من السنة أو السنة المالية المعنية حتى سريان مفعول انقضاء العقد كما سيتم تبليغه من طرف جماعة مراكش.
- **كيفية التسديد**
- يجب أن يتم تسديد المبالغ المستحقة على كل واحد من الطرفين برسم نهاية التدبير المفوض كما هو محدد أعلاه، في أجل ستة (6) أشهر ابتداء من تاريخ انقضاء العقد.

الباب الثاني العاشر

مقنضيات إنقالية

المادة 62: تتبع المستندات القانونية

يلتزم المفوض إليه بإخبار جماعة مراكش بكل المستندات القانونية الملزمة لمسؤولية جماعة مراكش.

الباب الثالث العاشر

مقنضيات مختلفة

المادة 63: القانون المطبق

يخضع عقد التدبير المفوض للقانون المغربي.

المادة 64: تسوية الخلافات والنزاعات

يبذل الطرفان قصارى جهدهما من أجل التسوية الودية لكل خلاف قد ينجم عن هذا العقد؛ وإذا تعذر التوصل إلى تسوية ودية بين الطرفين في أجل (30) يوماً، فإن النزاعات يتم عرضها، بمبادرة الطرف صاحب المصلحة في التعجيل، على السلطة الحكومية المكلفة لكي تقترح، داخل أجل (60) يوماً، حلاً يراعي المصلحة المتبادلة للطرفين؛ إذا فشلت التسوية حياً إما من السلطة الوصية في الأجل السالفة الذكر، يرفع النزاع إلى المحكمة الإدارية المختصة بالمنازعات تتعلق حصرياً بما يلي:

- المنازعات المتعلقة بالاستثمار الذي قام به فعلاً المفوض إليه وقام بتمويله؛
- تجديد كامل لمبلغ الضمان في حالة الخصم من قبل جماعة مراكش؛
- الأحكام المتعلقة بإنهاء أو الفسخ إما من قبل جماعة مراكش في الحالة الأولى أو من قبل المفوض إليه في الحالة الثانية، باستثناء حالات الفسخ المنصوص عليها في المواد 48 و 51 و 60؛
- سيتم البت فيها وفقاً لقواعد المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات (CIRDI) عن طريق التحكيم وبعد استنفاد إجراءات التسوية أمام السلطة الوصية المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه، وفقاً لاتفاقية واشنطن بتاريخ 18 مارس 1965 المصادق عليها من طرف المملكة المغربية بظهير 11 مايو 1967.
- يجوز أن تمثل جماعة مراكش في مثل هذا التحكيم من قبل سلطتها الوصية.
- يكون مكان التحكيم بمدينة مراكش.

المادة 65: التبليغات

إن كل تبليغ أو أمر برسم العقد يجب أن يتم القيام به بواسطة رسالة مضمونة مع طلب إشعار بالتوصل أو بواسطة رسالة يسلمها حاملها للطرف الآخر مقابل وصل؛ إن التبليغات أو الأوامر المنصوص عليها في هذا العقد يتم القيام بها على وجه صحيح في المواطن المختارة ولدى الشخصين أدناه:

- بالنسبة لجماعة مراكش: رئيسة جماعة مراكش؛
- بالنسبة للمفوض إليه: المدير العام للشركة المفوض إليها.
- يلتزم المفوض إليه بعدم رفض أي تبليغ يوجه إليه من طرف جماعة مراكش.

المادة 66: النصوص العامة المطبقة على العقد

إن هذا العقد وكذا العلاقات التي تنشأ بين الطرفين تكون خاضعة للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في المغرب والتي تطبق بالخصوص في مجال التدبير المفوض.

ويخضع المفوض إليه، على الخصوص، للالتزامات المترتبة عن النصوص التالية كما تم تعديلها أو تميمها؛

- مقنضيات دفتر التحملات المنظم لنشاط قطر العربات لوزارة النقل واللوجستيك؛

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات،
- الظهير الشريف رقم 1.06.15 الصادر في 15 محرم 1424 (14 فبراير 2006) بتنفيذ القانون رقم 04-54 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة،
- المرسوم رقم 2.03.169 الصادر في 22 من محرم 1424 (26 مارس 2003) المتعلق بنقل البضائع عبر الطرق لحساب الغير أو للحساب الخاص؛
- ظهير شريف رقم 1.96.124 صادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (3 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات مساهمة كما تم تغييره بالقانون رقم 20.05 (ظهير شريف رقم 1.08.18 بتاريخ 23 ماي 2008)؛
- ظهير شريف رقم 1.63.260 الصادر في 24 جمادى الثانية 1383 (12 نوفمبر 1963) بشأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق كما تم تنميته وتغييره بالقانون رقم 16.99 بالظهير رقم 1.00.23 من 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000).
- القرار الوزاري المؤرخ ب 8 جمادى الأولى 1372 الموافق ل 24 يناير 1953 المتعلق بشرطة السير والجولان حسب ما تم تنميته خاصة بمقتضى المرسوم رقم 2-97-377 المحدد لمقاييس نفث غازات مخارج العربات ذات المحرك، الذي تمت المصادقة عليه بمجلس الحكومة بتاريخ 3 يونيو 1997 وبالمجلس الوزاري بتاريخ 17 يونيو 1998،
- المنشور رقم 4159 أ ع/ح/د الصادر بتاريخ 12 فبراير 1959 والأمر رقم 59/1023 الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 6 أكتوبر 1959، وكذا القانون المنظم للشغل والأجور بالمغرب،
- مدونة الشغل؛
- التشريع الخاص بحوادث الشغل والحماية الاجتماعية والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض؛
- مدونة التجارة؛
- مدونة التأمينات؛
- المدونة العامة للضرائب؛
- بالإضافة إلى ذلك، يخضع المفوض إليه إلى مقتضيات الجاري بها العمل في مجال المرافق العمومية والسير على الطرق الحضارية وحوادث السير.

المادة 67: الصفة الكلية لعقد التدبير المفوض "حالة الشرط المشوب بالبطلان"

في حالة ما إذا كان أحد مقتضيات عقد التدبير المفوض مشوبا بالبطلان فإن ذلك يؤدي إلى إعادة النظر في صلاحية العقد ما لم يمس ذلك المقتضيات الاقتصادية والمالية لعقد التدبير المفوض. ولهذا الغرض، سيتخذ الطرفان جميع التدابير اللازمة لروح العقد ومصالحه الطرفين.

المادة 68: وحدة القياس، القيمة المرجعية للدرهم ونفقات العقد

بالنسبة لجميع الوثائق والمذكرات والمحركات والتقنية والتصاميم وأي محرر آخر، يلتزم المفوض إليه باستخدام النظام المتري ووحدات القياس المرتبطة به. واتفق الطرفان على أن وثائق العقد تكون محررة باللغتين العربية والفرنسية. إن المبالغ المبينة في العقد معبر عنها بالدرهم المغربي الذي تكون قيمته المرجعية هي تاريخ التوقيع على العقد.

المادة 69: اختيار الموطن

لأغراض عقد التدبير المفوض:

- 1- يختار المفوض إليه موطنه بمقره الاجتماعي الكائن بال.....
 - 2- تختار جماعة مراكش موطنها بمقر جماعة مراكش القصر البلدي- شارع محمد الخامس.
- كل تغيير لهذا الموطن المختار لا يمكن الاعتداد به تجاه جماعة مراكش إلا بعد انصرام سبعة (7) أيام كاملة بعد توصلها بإشعار بذلك.

الباب الرابع العاشر

قائمة الوثائق الملحقة

المادة 70: نموذج الضمانة

يقدم المفوض إليه الضمانة موضوع المادة 38 طبقا للنموذج التالي:

الضامن: (البنك)

المضمون: (المفوض إليه)

لفائدة: جماعة مراكش.....

برسم عقد التدبير المفوض لمرفق قطر العربات وإيداعها بالمحاجر، الموقع بتاريخ.....، والمسمى "عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وإيداعها بالمحاجر بجماعة مراكش"، يلتزم المفوض إليه بتقديم ضمانة بنكية بمبلغ..... درهم مغربي طبقا لمقتضيات البند 38 من الاتفاقية.

ستكون صلاحية الضمانة سنة يتم تجديدها كل عام لمقتضيات المادة 38 من الاتفاقية.

أ- تصحب هذه الضمانة سارية المفعول ابتداء من تاريخ دخول هذا العقد حيز التنفيذ.

- ب- وفقا لما سبق، نحن (البنك) نصرح بأننا ننتصب كفيلا ضامنا ومتضامنا وبصفة لا رجعة فيها تجاه المستفيد المشار إليه أعلاه في حدود درهم، لكل المبالغ التي يمكن للمستفيد المطالبة بها وفقا لمقتضيات الاتفاقية المحددة أسفله.
- ج- يمكن للمستفيد المطالبة بمبلغ الضمانة وفقا للمادتين 38 و39 في الحالات التالية:
 - لأداء كل مبلغ مستحق للمستفيد من طرف المضمون وفقا لمقتضيات المادتين 38 و39 من الاتفاقية؛
 - لأداء المصاريف اللازمة لضمان الأمن العمومي واستمرارية أو استمرار المرفق المفوض، في الحالات المنصوص عليها في المواد 48، 50، 51، 54 و55 من الاتفاقية.
- د- نحن البنك نلتزم بأن نؤدي لجماعة مراكش بناء على هذه الضمانة المبلغ المشار إليه أعلاه بمجرد التوصل بطلب مكتوب منه على شكل رسالة مضمونة مع التوصل بالإشعار دون أن تكون جماعة مراكش ملزمة بتعليل طلبها، مع العلم أن جماعة مراكش ستوضح المبلغ الذي تطالب به هو مستحق لها، لأنه لم يتم احترام إحدى المقتضيات المنصوص عليها في البنود المشار إليها أعلاه مع التنصيص على البند المعني. وسيكون طلبها مصحوبا بالوثائق التي ينص عليها البند المعني.
- وكل أداء من مؤسستنا برسم هذه الضمانة يتم لفائدة جماعة مراكش تبعا لأول طلب وارد عنها دون تأجيل أو تذرع بنزاعات أيا كان سببها، وذلك في حدود المبلغ المحدد في الفقرة ج أعلاه، وخصوصا أي لجوء للقضاء أو التحكيم.
- والمطالبات بمبلغ الضمانة يجب أن تتم من طرف جماعة مراكش.
- تنتهي صلاحية هذه الوثيقة سنة بعد استلام الاستثمارات المنجزة ما عدا في حالة وجود مسطرة قضائية أو تحكيمية يباشرها المفوض ضد المفوض إليه، وفي هذه الحال فإن المفوض إليه يبقى على الكفالة التي تبقى سارية المفعول.

المادة 71: ملحقات عقد التدبير المفوض

إن الوثائق التالية هي ملحقات التدبير المفوض ولها قيمة تعاقدية:

- الملحق 1: مجال التدبير المفوض؛
- الملحق 2، برنامج الاستثمار والاسقاطات المالية للمفوض إليه وتعريفات التدبير المفوض.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بعد استماعكم لتقرير اللجنة، الأمر يتعلق بنقطة سبق للمجلس الجماعي أن صادق عليها والخاصة بعقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات و ايداعها بالمحاجز بجماعة بمراكش لكنها أرجعت بملاحظات شكلية لمصالح وزارة الداخلية تم الأخذ بها كما هو مضمن في التقرير.

والآن باب المناقشة مفتوح.

إذن، وإن لم يكن هناك أي متدخل حول الموضوع، سنمر إلى عملية التصويت على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات و ايداعها بالمحاجز بجماعة بمراكش في شكله المعدل، والمتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية كما هي مرفقة بالتقرير.



المجلس الجماعي لمراكش

مقرر عدد 2023/10/202 بتاريخ 18 أكتوبر 2023
النقطة التاسعة عشرة من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 والمتعلقة:

بتعديل عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات و ايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش
المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة في جلستها الثانية العلنية يوم الأربعاء 18 أكتوبر 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلا للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وتبعا لإرسالية السيد الوالي عامل عمالة مراكش الصادرة تحت عدد 16074 بتاريخ 07 غشت 2023 مرفقة بكتاب السيد وزير الداخلية عدد 498 بتاريخ 2023/08/07 في شأن الملف الخاص بالتدبير المفوض لمرفق قطر المركبات و ايداعها بالمحجز الجماعي بمراكش، حيث تم ابداء مجموعة من الملاحظات همت كل من دفتر التحملات وكذا الاتفاقية.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم نص تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات في موضوع النقطة.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة و ابداء الرأي حول النقطة.
- وعملا بالملاحظات التي ابدتها مصالح وزارة الداخلية بخصوص عقد التدبير المفوض.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقا للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت	:	34	عضوا
- عدد الأصوات المعبر عنها	:	34	عضوا
- عدد الأعضاء الموافقين	:	34	عضوا وهم السادة:

محمد الإدريسي، عتيقة بوسنة، زبيدة لمشمر، خديجة بوحراشي، محمد ايت بويدو، نسيمة سهيم، جيهان حدان، أمل الملاح، فاطمة شوتين، نجية عوجاجي، أمينة المغاري القصري، رقية العلوي حاجب، مريم باحسو، حليلة بامحمد، رحيلة الغمراوي، محمد نكيل، الحسين نوار، سعيد بوجاجة، رجاء المنصوري، محمد بنلعروسي، ي. الحسن المنادي، عادل النميلي، محمد الحر، فؤاد حاجي، رشيدة لشهابي، حبيبة الكرشال، عبد الصادق بيطاري، محمد بنشقرن، عبد الغني طولاب، السيد ايت المحجوب، عبد الواحد الشافقي، عمر السلكي، حمزة الحداوي، محمد ايت احسيسين.

- عدد الأعضاء الرافضين	:	لا أحد
- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت	:	لا أحد

يقرر مايلي

صادق مجلس جماعة مراكش بإجماع الأصوات المعبر عنها للأعضاء الحاضرين على عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات و ايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية. المرفق بمداولات المجلس والمضمن في تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات في موضوع النقطة.

كاتب المجلس
محمد ايت احسيسين

النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش
محمد الإدريسي

النقطة الثانية والعشرون من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى.

النقطة الثالثة والعشرون من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بداية، ونظرا لوحدة الموضوع، أقترح عليكم تدارس النقطتين رقمي 22 و23 معا، والآن الكلمة للسيدة نسيمه سهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات لتلاوة التقرير الخاص بهما.

السيدة نسيمه سهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات



مجلس جماعة مراكش

تقرير عن اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

حول النقطتين رقم 22 و 23
من جدول أعمال الدورة العادية
لشهر أكتوبر 2023



النقطة رقم 22:

تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل المرضى والجرحى.

النقطة رقم 23:

تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل الاموات المسلمين.

تاريخ اجتماع اللجنة: 11 أكتوبر 2023

الاجتماع برئاسة السيدة نسيمة سليم



النقطة رقم 19: تعديل عقد التدبير المفوض لهرفق قطر المركبات وايداعها بالمهاجر بجماعة بمراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.

النقطة رقم 20: البث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

النقطة رقم 21: تعديل كناش التحملات المتعلقة باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

النقطة رقم 22: تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لهرفق نقل المرضى والرحى.

النقطة رقم 23: تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لهرفق نقل الاموات المسلمين.

الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023



مجلس جماعة مراكش

تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وفي إطار تحضير النقط المدرجة في جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش، وتبعا للدعوة رقم 16654 بتاريخ 2023/09/21 الموجهة للسادة أعضاء المجلس للحضور والمشاركة في أشغال اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، انعقد الاجتماع المذكور يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023 على الساعة الحادية عشر والربع صباحا بقاعة الاجتماعات الصغرى بالقصر البلدي شارع محمد الخامس برئاسة السيدة نسيم نائبة رئيس اللجنة، وذلك لتدارس النقط الآتية:

✧ **النقطة رقم 19:** تعديل عقد التدبير المفوض لمرافق قطر المركبات وايداعها بالمهاجر بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.

✧ **النقطة رقم 20:** البث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

✧ **النقطة رقم 21:** تعديل كناش التحملات المتعلقة باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

✧ **النقطة رقم 22:** تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل المرضى والجرحى.

✧ **النقطة رقم 23:** تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل الاموات المسلمين.

✧ حضر الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة:

أحمد خوية، رشيدة لشهائي، السعيد ايت المحجوب، عادل النميلي.

✧ شارك في الاجتماع من أعضاء المجلس السادة:

نجية عوجاجي، عبد الغني طولاب، محمد ايت بويدو، فاطمة شوتين، عبد الصادق بيطاري، محمد بنشقرون، ي. المصطفى مطهر، حليلة بامحمد، البشير جوهر، فؤاد حاجي، ي. الحسن المنادي، رقية العلوي حاجب، أمينة المغاري القصري، عبد الرزاق جبور، رحيلة الغمراوي، حمزة الحداوي، خليل بولحسن.

✧ وواكب الاجتماع من مكتب المجلس الجماعي السادة:

محمد الادريسي	:	النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو اللجنة)
خديجة بوحراشي	:	النائبة الخامسة لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو اللجنة)
زبيدة لمشمر	:	النائبة العاشرة لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو اللجنة)

✧ وشارك من أطر جماعة مراكش بصفة استشارية السادة:

زين الدين الزرهوني	:	المدير العام للمصالح الجماعية
عبد اللطيف أشلف	:	مستشار بديوان رئيسة المجلس الجماعي
محمد المحير	:	رئيس مصلحة إدارة شؤون المجلس
هشام بل الحوتي	:	رئيس قسم الممتلكات الجماعية
ي. منصف الشرقاوي	:	رئيس قسم حفظ الصحة والبيئة
عبد الصمد النجمي	:	رئيس قسم المرافق واللوجستيك
أسماء بودلال	:	عن قسم المرافق واللوجستيك
سعد نجاي	:	عن مصلحة إدارة شؤون المجلس

النقطة رقم 22 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:**تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى:****النقطة رقم 23 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:****تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل الأموات المسلمين:**

بداية، ونظرا لوحدة الموضوع، تم الاتفاق على تدارس النقطتين رقمي 22 و23 معا، وبعد تمكين السادة الأعضاء من نسخة من كناشي التحملات موضوع التعديل، ولتقديم حيثياته ودواعي إدراجه، أعطت السيدة رئيسة الجلسة الكلمة للسيد رئيس قسم حفظ الصحة والبيئة الذي ذكر السادة الأعضاء بالمحطات التي قطعها تدبير المرفقين نقل المرضى والجرحى ونقل الأموات المسلمين ابتداء من إبرام عقود التدبير المفوض سنة 2014، آخرها عرض نقطتين على انظار المجلس الجماعي في دورات سابقة تتعلقان بتمديد عقود الشركات المفوض إليها تبعا لاستشارة في الموضوع لدى وزارة الداخلية على اعتبار ان نهاية التدبير ستكون بتاريخ 24 فبراير 2024، وهو أمر يفرض الإعداد لإعلان طلب عروض جديد لتدبير المرفقين، مشيرا أن مسألة تعديل الوثيقتين موضوع النقاش جاءت لتجويد المرفقين وتجاوز بعض الإشكالات التي أظهرتها الممارسة الفعلية كحذف نقطة الانطلاق، تحديد مدة العقد في 7 سنوات عوض 5، فرض توفير أسطول يتكون من 20 سيارة عوض 5 وكذا تحديد تعريفية جزافية للنقل داخل المدار الحضري وبالكيلومتر خارجه.

عقب ذلك، فتح باب المناقشة وإبداء الرأي حيث اجمع السادة الأعضاء على أهمية ونبيل خدمة نقل المرضى وجرحى والأموات المسلمين باعتبارها ذات طبيعة إنسانية تحتاج تنظيم ملاءم وتعامل خاص مع المواطن، مسجلين ملاحظات بهدف تجويد هذه الخدمات جاءت على النحو التالي:

- إمكانية التخفيض العددي لشرط الاسطول أقل من 20 سيارة لفتح المجال لمتعهدين قد يتوفرون على الشروط الأخرى الضرورية على أساس تشجيع استثمار القطاع الخاص.
- ضرورة توضيح كيفية منح هذا التدبير بنظام الاستشارة عند الاعلان عن طلب العروض لمنح التدبير المفوض لهذا المرفق.
- المطالبة بتخصيص سيارات الإسعاف التابعة للجماعة للفئات المعوزة.
- تسجيل أن سيارات الإسعاف الحالية لا ترق لسعة مدينة في حجم مراكش.
- المطالبة بتحديد تعريفية نقل في متناول المواطن بحكم أن المرفقين يقدمان خدمة اجتماعية.
- عدم فرض شروط مكلفة على المتعهد الراغب في تدبير المرفق خاصة عدد سيارات لفتح باب المنافسة وكي لا ينعكس ذلك على التعريفية التي ستفرض على المرتفق.
- اقتراح اعتماد رقم أخضر وشباك وحيد خاص بتلقي طلبات نقل الأموات مع توفير التجهيزات المرتبطة بإكرام الميت.
- تسجيل قلة الأطر الصحية خاصة منها المكلفة بمعاينة الوفيات على مستوى مدينة مراكش.

ولتقديم مزيد من التوضيحات، منحت الكلمة مجددا للسيد رئيس قسم حفظ الصحة والبيئة الذي أكد أن التعديل موضوع النقاش سيتجاوز الاشكال الذي كان يطرحه استغلال سيارات الإسعاف او نقل الأموات المسلمين التابعة لجماعة مراكش او الجماعات المجاورة من خلال حذف نقطة الانطلاق وفرض التعريفية الجزافية، كما تمت الزيادة في مدة العقد إلى 7 سنوات مراعاة للمخطط الاستثماري للمتعهد وجعله يرقى لمتطلبات المرفقين، مشيرا أنه بعد المصادقة على كناشي التحملات سيتم إعلان الصفقة وإرفاقها بنظام استشارة انسجاما مع المقتضيات القانونية الخاصة بالتدبير المفوض اضافة الى مسودة اتفاقية التي على اساهها سيتم توقيع العقود.

كما أعطيت الكلمة للسيدة نائبة رئيسة المجلس الجماعي المكلفة بقطاع حفظ الصحة، التي أكدت بدورها أن تعديل كناشي التحملات موضوع النقاش يأتي لتجويد الخدمات التي يقدمها مرفقي نقل المرضى والجرحى وأموات المسلمين من خلال تجاوز بعض الصعوبات التي فرضتها الممارسة الحالية، وكذا الحرص على توفير سيارات إسعاف مجهزة لتلقي بسمعة المدينة وأطر طبية لتقديم المساعدة اللازمة لطالب الخدمة، مشيرة إلى أن الجماعة تعمل حاليا على تفعيل رقم أخضر خاص بتلقي الطلبات الواردة على مكتب حفظ الصحة الجماعي، ومسجلة أن مسألة معاينة الأموات لازالت تعرف قلة في الأطر الصحية المتخصصة في هذه العملية والجماعة عازمة على إطلاق مباراة للتعاقد مع ممرضين بغية سد هذا الخصاص.

وتأسيسا على ذلك، وبعد الاستماع للتوضيحات المقدمة في الموضوع، حيث تبين للسادة الأعضاء أن تعديل كناشي التحملات الخاصين بتدبير مرفقي نقل المرضى والجرحى والأموات المسلمين يأتي في إطار تجويد خدمات المرفقين المذكورين خاصة مع قرب نهاية عقد التدبير المفوض الحالي، وكذا لتجاوز بعض الصعوبات التي أظهرتها الممارسة الفعلية، ونظرا إلى أن هاذين المرفقين يقدمان خدمات إنسانية ويحتاجان لتدبير يرقى لتطلعات ساكنة وزوار مدينة في حجم مراكش، وحيث ان السادة الاعضاء قدمو مقترحات تعديلية في الشكل والموضوع بغية تجويد الوثيقتين وكذا الخدمات المقدمة وتفادي الصعوبات التدييرية من خلال الممارسات السابقة، وتأسيسا لمرحلة مستقبلية يتوخى من خلالها الرقي بالخدمات المقدمة و انسيابية في التدبير بين كل المتدخلين في القطاعين، فقد أيدت اللجنة موافقتها على النقطتين ادناه على اساس ارفاق كناشي التحملات بمسودة الاتفاقية من عقد التدبير المفوض لكل منهما، مع ضبط نظام الاستشارة عند اعلان طلب العروض:

- كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى المرفق بالتقرير على ضوء التعديلات المدخلة عليه حسب الجدول المرفق هو الاخرى بالتقرير.
- كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين المرفق بالتقرير على ضوء التعديلات المدخلة عليه حسب الجدول المرفق هو الاخرى بالتقرير.

ولمجلسكم الهوقر واسع النظر

نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

نسيمة سميم

NASSI

جدول التعديلات المقترحة على كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى

رقم الفصل	النص الأصلي في كناش التحملات	المقترح على مستوى اللجنة	ملاحظات
1	<p>الموضوع:</p> <p>يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض داخل المجال الترابي لمدينة مراكش كنقطة انطلاق.</p>	<p>الموضوع:</p> <p>يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض داخل المجال الترابي لمدينة مراكش ويستثنى من مقتضيات عقد التدبير المفوض هذا، سيارات نقل المرضى والجرحى التابعة لجماعة مراكش والجماعات الترابية والإدارات العمومية، والمؤسسات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها. ويسمح لسيارات نقل المرضى والجرحى هاته العمل بنقل المرضى والجرحى من الجماعات المعنية الى مدينة مراكش ومن هذه الأخيرة تجاه الجماعات الأصلية.</p> <p>ويبقى لجماعة مراكش كامل الصلاحية في منح التدبير المفوض للمرفق الى متعهد واحد وأكثر حسب الحاجة.</p>	<p>- تم حذف عبارة "نقطة انطلاق"</p> <p>- تم استثناء السيارات التابعة لجماعة مراكش وللجماعات الترابية والإدارات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها من مقتضيات كناش التحملات.</p>
4	<p>شروط الترشيح لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى:</p> <p>يجب أن تتوفر الشروط التالية في المرشحين الراغبين في تدبير المرفق المنظمين في إطار - القدرات المهنية والتقنية والموارد البشرية اللازمة وكذا كل التجهيزات الملائمة لتسيير مرفق نقل المرضى والجرحى:</p> <p>- الموارد المالية الكافية لاستغلال المرفق؛</p> <p>- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب.</p> <p>- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي</p> <p>ويبقى لجماعة مراكش كامل الصلاحية في منح التدبير المفوض للمرفق الى متعهد واحد وأكثر حسب الحاجة.</p> <p>كما تبقى خدمة نقل المرضى والجرحى التي تقوم بها الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها غير معنية بهذا التدبير المفوض.</p>	<p>شروط الترشيح لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى:</p> <p>يجب أن تتوفر الشروط التالية في المرشحين الراغبين في تدبير المرفق المنظمين في إطار شركة مغربية:</p> <p>- القدرات المهنية والتقنية والموارد البشرية اللازمة وكذا كل التجهيزات الملائمة لتسيير مرفق نقل المرضى والجرحى؛</p> <p>- الموارد المالية الكافية لاستغلال المرفق؛</p> <p>- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب.</p> <p>- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي</p>	<p>تم حذف الفقرتين الأخيرتين من هذا الفصل بحكم سبقت الإشارة إليهما في الفصل الأول</p>
7	<p>التعريف:</p> <p>يتقاضى المفوض اليه مقابل نقل المرضى والجرحى واجبا تحدد تعريفته خارج المدار الحضري لمدينة مراكش بعقد التدبير المفوض وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه. على أن يكون اقتراح التعريف داخل المدار الحضري بمبلغ جز آفي وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه.</p> <p>....</p>	<p>التعريف:</p> <p>يتقاضى المفوض اليه مقابل نقل المرضى والجرحى واجبا تحدد تعريفته على الشكل التالي:</p> <p>* داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جز آفي وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.</p> <p>* خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.</p> <p>...</p>	<p>إعادة صياغة الفقرة</p>

<p>تم إضافة عبارة "وحضور طبيب مختص في المستعجلات إن دعت الضرورة إلى ذلك" من باب تخفيف الشروط المفروضة على المتعهد</p>	<p>مستخدمو المرفق:</p> <p>يتعين على كل مفوض إليه لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى أن يضمن تسيير المرفق من طرف مستخدمين أكفاء حاصلين على شواهد في التطبيب أو التمريض أو شواهد الحضور لتدابير الإسعاف وأن يتواجد بكل سيارة اسعاف ممرض متمرن في الاسعافات الأولية وحضور طبيب مختص في المستعجلات إن دعت الضرورة إلى ذلك، مع إلزامية ارتداء الجميع لبدلات وقبعات بيضاء وإخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة (6) أشهر من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة أو المركز الصحي عند الاقتضاء.</p> <p>كما يلتزم المفوض إليه وعلى حسابه ونفقته، بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.</p>	<p>مستخدمو المرفق:</p> <p>يتعين على كل مفوض إليه لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى أن يضمن تسيير المرفق من طرف مستخدمين أكفاء حاصلين على شواهد في التطبيب أو التمريض أو شواهد الحضور لتدابير الإسعاف وأن يتواجد بكل سيارة اسعاف ممرض متمرن في الاسعافات الأولية بالإضافة إلى توفير طبيبين مختصين في المستعجلات، مع إلزامية ارتداء الجميع لبدلات وقبعات بيضاء وإخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة (6) أشهر من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة أو المركز الصحي عند الاقتضاء.</p> <p>كما يلتزم المفوض إليه وعلى حسابه ونفقته، بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.</p>	8
<p>إعادة الصياغة ولانتمتها مع كناش التحملات المتعلقة بنقل الأموات المسلمين وذلك بتميز الشرطة الإدارية للمرفق لدى المصالح الجماعية على أن مراقبة حسن تدبير المرفق ستبقى للجنة المراقبة المنصوص عليها في المادة 19.</p>	<p>المخالفات والتعويضات</p> <p>إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحزر بموجها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة. وإذا استمر في خرق بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال وأوقات العمل و استمراريتها وكذا توفير التأمينات و الوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض المتربط عن الأضرار المترتبة عن ذلك.</p>	<p>المخالفات والتعويضات</p> <p>إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحزر بموجها محضر من طرف المصالح المختصة بالمراقبة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف لجنة المراقبة المنصوص عليها في المادة 20 أعلاه، وإذا استمر في خرق بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال وأوقات العمل و استمراريتها وكذا توفير التأمينات و الوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض إليه للجماعة التعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك.</p> <p>...</p>	23

جدول التعديلات المقترحة على كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل الأموات المسلمين

رقم الفصل	النص الأصلي في كناش التحملات	المقترح على مستوى اللجنة	ملاحظات
1	<p><u>الموضوع:</u></p> <p>يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرافق نقل أموات المسلمين بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض بجماعة مراكش.</p> <p>يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرافق نقل أموات المسلمين بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض بجماعة مراكش. باستثناء سيارات نقل أموات المسلمين التابعة للجماعات الترابية والادارات العمومية التي يسمح لها العمل خارج أطار مقتضيات هذا الكناش بنقل الموتى المسلمين من الجماعات المعنية الى مدينة مراكش ومن هذه الأخيرة تجاه الجماعات الأصلية.</p>	<p><u>الموضوع:</u></p> <p>يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرافق نقل أموات المسلمين بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض بجماعة مراكش.</p> <p>ويستثنى من مقتضيات عقد التدبير المفوض هذا، سيارات نقل أموات المسلمين التابعة لجماعة مراكش والجماعات الترابية والادارات العمومية، والمؤسسات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها. ويسمح لسيارات نقل أموات المسلمين هاته العمل بنقل الموتى المسلمين من الجماعات المعنية الى مدينة مراكش ومن هذه الأخيرة تجاه الجماعات الأصلية.</p> <p>ويبقى لجماعة مراكش كامل الصلاحية في منح التدبير المفوض للمرفق الى متعهد واحد وأكثر حسب الحاجة.</p>	<p>تم إضافة الفقرة الأخيرة لملاءمة الصياغة مع ما هو متضمن في كناش التحملات الخاص بمرافق نقل المرضى والجرحى.</p>
4	<p><u>شروط الترشيح لتدبير مرفق نقل الأموات المسلمين:</u></p> <p>يجب أن تتوفر الشروط التالية في المرشحين الراغبين في التدبير المفوض للمرفق في إطار شركة مغربية:</p> <p>- القدرة المهنية والتقنية والموارد البشرية اللازمة وكذا كل التجهيزات الملائمة لمرفق نقل أموات المسلمين؛</p> <p>- الموارد المالية الكافية لاستغلال المرفق؛</p> <p>- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب.</p> <p>- أن يكون في وضعية قانونية مع إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</p> <p>تبقى خدمة نقل الموتى التي تقوم بها الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها غير معنية بهذا التدبير المفوض.</p>	<p><u>شروط الترشيح لتدبير مرفق نقل الأموات المسلمين:</u></p> <p>يجب أن تتوفر الشروط التالية في المرشحين الراغبين في التدبير المفوض للمرفق والمنظمين في إطار شركة مغربية:</p> <p>- القدرة المهنية والتقنية والموارد البشرية اللازمة وكذا كل التجهيزات الملائمة لتسيير مرفق نقل أموات المسلمين؛</p> <p>- الموارد المالية الكافية لاستغلال المرفق؛</p> <p>- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب.</p> <p>- أن يكون في وضعية قانونية مع إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</p>	<p>تم حذف الفقرة الأخيرة من هذا الفصل بحكم سبق الإشارة إليها في الفصل الأول</p>

إعادة صياغة الفقرة	<p style="text-align: center;"><u>التعريف</u></p> <p>يتقاضى المفوض اليه مقابل نقل الأموات المسلمين واجبا تحدد تعريفته على الشكل التالي:</p> <p>*داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جزافي وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.</p> <p>*خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض او اقتراح المفوض اليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.</p> <p>...</p>	<p style="text-align: center;"><u>التعريف</u></p> <p>يتقاضى المفوض اليه مقابل نقل أموات المسلمين واجبا تحدد تعريفته خارج المدار الحضري لمدينة مراكش بعقد التدبير المفوض وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه. على أن يكون اقتراح التعريف داخل المدار الحضري بمبلغ جزافي وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه.</p> <p>...</p>	7
إعادة صياغة الفقرة	<p><u>إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحزر بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على اساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال و أوقات العمل و استمراريتها و كذا توفيرا للتأمينات و الوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، فان ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض اليه للجماعة للتعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك .</u></p>	<p>إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحزر بموجبها محضر من طرف المصالح المختصة التابعة للجماعة، والذي على اساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف لجنة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال وأوقات العمل واستمراريتها وكذا توفيرا للتأمينات والوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، فان ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض اليه للجماعة للتعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك .</p> <p>...</p>	23



دفتر التحولات

من عقد التدبير المفوض

لهرفق نقل المرضى والجرحى بجماعة مراكش

ديباجة

بناء على النصوص القانونية والتنظيمية الآتية:

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر بتاريخ 19 ذو القعدة 1428 الموافق 30 نونبر 2007 بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بالضرائب والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها كما تم تميمه وتغييره.
- الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- الظهير الشريف رقم 1.06.15 الصادر في 15 من محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- الظهير الشريف رقم 1.96.124 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله و تميمه،
- الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليوز 1972) يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي،
- الظهير الشريف رقم 1.00.175 صادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية،
- الظهير الشريف رقم 1.02.238 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات كما تم تغييره وتتميمه،
- الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) بمثابة المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييره وتتميمه،
- الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما تم تغييره وتتميمه،
- الظهير الشريف رقم 1.02.124 صادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.
- الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 الموافق 20 أكتوبر 1969 والمتعلق بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.
- الظهير الشريف رقم 1.14.190 صادر في 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل،
- الظهير الشريف رقم 1.10.07 صادر في 26 صفر 1431 (11 فبراير 2010) بتنفيذ القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تعديله وتتميمه،
- الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر بتاريخ 24 جمادى الثانية 1383 الموافق 12 نوفمبر 1963 المتعلق بالنقل بواسطة السيارات عبر الطرق.
- الظهير الشريف رقم 1.03.195 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى
- المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 مايو 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية،
- المرسوم رقم 2.06.362 صادر في 9 أغسطس 2006 بتطبيق المادتين 5 و12 من القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات،
- وتبعا لمداوات مجلس جماعة مراكش في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 (جلسة بتاريخ) والتي أسفرت عن اتخاذ المقرر القاضي بالمصادقة على كناش التحملات في شكله المعدل من عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى بجماعة مراكش.

الفصل 1 : الموضوع

يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض داخل المجال الترابي لمدينة مراكش.

ويستثنى من مقتضيات عقد التدبير المفوض هذا، سيارات نقل المرضى والجرحى التابعة لجماعة مراكش والجماعات الترابية والادارات العمومية، والمؤسسات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها. ويسمح لسيارات نقل المرضى والجرحى هاته العمل بنقل المرضى والجرحى من الجماعات المعنية الى مدينة مراكش ومن هذه الأخيرة تجاه الجماعات الأصلية.

ويبقى لجماعة مراكش كامل الصلاحية في منح التدبير المفوض للمرفق الى متعهد واحد وأكثر حسب الحاجة.

الفصل 2 :تنظيم مرفق نقل المرضى والجرحى

تعتبر المقتضيات الواردة بهذا الكناش بمثابة مرجع في تنظيم مرفق نقل المرضى والجرحى بالجماعة وذلك بناء على القوانين والأنظمة المعمول بها والواردة ضمن حيثيات كناش التحملات هذا.

الفصل 3 : بداية تدبير المرفق

يبدأ سريان مفعول عقد التدبير المفوض بعد المصادقة على الاتفاقية المبرمة مع المفوض إليه من طرف السلطة الوصية وتبليغ أمر الشروع في التدبير للمعني بالأمر.

كل تأخير في عملية تدبير المرفق، بدون مبرر مقبول، يترتب عنه إلغاء عقد التدبير المفوض، دون أن يكون للمفوض إليه الحق في المطالبة بأي تعويض مع احتفاظ الجماعة بحق متابعته قضائيا طبقا للقوانين المعمول بها.

الفصل 4: شروط الترشيح لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى

يجب أن تتوفر الشروط التالية في المرشحين الراغبين في تدبير المرفق المنظمين في إطار شركة مغربية:

- القدرات المهنية والتقنية والموارد البشرية اللازمة وكذا كل التجهيزات الملائمة لتسيير مرفق نقل المرضى والجرحى؛
- الموارد المالية الكافية لاستغلال المرفق؛
- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب.
- أن يكونوا في وضعية قانونية مع ادارة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الفصل 5 : مدة عقد التدبير المفوض

تحدد مدة عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى في سبع (07) سنوات قابلة للتتمديد مرة واحدة وذلك بعد مداولة جماعة مراكش حول الموضوع، ويجب تبرير هذا التمديد في تقرير تعدده الجماعة وأن يكون موضوع عقد ملحق بعقد التدبير المفوض. ويؤخذ بعين الاعتبار عند البث في مبدأ تمديد العقد ومدته حجم الاستثمارات الموظفة وكذا نوعية التجهيزات المستخدمة وحسن تنفيذ خدمة المرفق المفوض.

أما في حالة عدم موافقة الجماعة على تمديد مدة العقد فإنها تقوم خلال ستة أشهر (6) قبل انتهاء مدته بالإجراءات اللازمة لاختيار مفوض إليه جديد.

الفصل 6 : الإتاوة

يجب على المفوض إليه أن يؤدي كل سنة للجماعة إتاوة تقدر بواسطة مبلغ جزافي، ويكون هذا المبلغ ضمن عرض أو اقتراح المفوض إليه. وتحدد كيفية الأداء في اتفاقية التدبير المفوض.

الفصل 7: التعريف

يتقاضى المفوض إليه مقابل نقل المرضى والجرحى واجبا تحدد تعريفته على الشكل التالي:

***داخل المدار الحضري:** يحدد الواجب بمبلغ جزافي وفق عرض أو اقتراح المفوض إليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.

***خارج المدار الحضري:** يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض او اقتراح المفوض إليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.

ويكون لزاما على المفوض إليه تعليق التسعيرة بوضوح داخل سيارة الإسعاف وبمقر الشركة وتسليم وصل مقابل كل خدمة قام بها. كما تقوم جماعة مراكش بنصب لوحات التعريف بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة وبالمكاتب الصحية بالمقاطعات والمستشفيات وفي الأماكن المناسبة.

الفصل 8 : مستخدمو المرفق

يتعين على كل مفوض إليه لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى أن يضمن تسيير المرفق من طرف مستخدمين أكفاء حاصلين على شواهد في التطبيب أو التمريض أو شواهد الحضور لتدبير الإسعاف و أن يتواجد بكل سيارة إسعاف ممرض متمرن في الإسعافات الأولية **وحضور طبيب مختص في المستعجلات إن دعت الضرورة إلى ذلك**، مع إلزامية ارتداء الجميع لبدلات وقبعات بيضاء وإخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة (6) أشهر من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة أو المركز الصحي عند الاقتضاء. كما يلتزم المفوض إليه وعلى حسابه ونفقاته، بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.

الفصل 9: الصفة الشخصية لعقد التدبير المفوض

إن عقد التدبير المفوض ذو طبيعة شخصية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون موضوع كراء أو توكيل أو تفويت.

الفصل 10 : مقر العمل وشروط التدبير

يتعهد المفوض إليه بتوفير مرآب لسيارات الإسعاف ومقر عمل لائق يستقبل فيه المكالمات والمراسلات حسب التوقيت المحدد في الفصل الحادي عشر، ويكون عنوان هذا المقر قارا ومسجلا لدى المصالح المختصة للجماعة ومجهزا بكافة الوسائل التي تضمن حسن تنفيذ خدمة المرفق. كما يتعين عليه أن يحترم أخلاقيات المهنة، وأن يجهز سيارات الإسعاف حسب صنف السيارة بكافة اللوازم الضرورية وذلك قصد نقل المرضى والجرحى في أحسن الظروف حتى بالأحياء التي يتعذر الوصول إليها بالسيارات كالمدينة القديمة والمناطق النائية.

الفصل 11 : أوقات العمل

يجب على المفوض إليه أن يكون رهن إشارة العموم والسلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية والصحة في كل أوقات اليوم (24 ساعة على 24 ساعة) بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد والعطل.

الفصل 12 : استمرارية المرفق

يكون المفوض إليه ملزما بضمان استمرارية المرفق وفق الشروط المحددة في كناش التحملات وبجميع الإلتزامات اتجاه الجماعة وذلك لضمان تسيير المرفق. يتعهد المفوض إليه بالتقيد بمبدأ المساواة بين المرتفقين، مبدأ ملاءمة الخدمة مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا تقديم خدمات في أحسن شروط السلامة والجودة والمحافظة على البيئة.

الفصل 13 : التأمينات

يجب على المفوض إليه أن يبرم عقد التأمين ضد حوادث الشغل لمستخدمي المرفق طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل كما يجب عليه أن يبرم العقود المتعلقة بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات وكذلك التأمين على المرضى والجرحى المنقولين.

الفصل 14 : تعديل عقد التدبير المفوض

يمكن للجماعة والمفوض إليه خلال مدة عقد التدبير المفوض أن يقترح كل التعديلات التي يمكن أن تفيد تدبير المرفق وذلك من خلال ملحق بالعقد يخضع لمصادقة سلطة الوصاية. وتتم هذه التعديلات بتشاور ورضى الطرفين.

الفصل 15 : وسائل تدبير المرفق

يجب على المفوض إليه القيام بتجهيز مرفق نقل المرضى والجرحى بأسطول مكون على الأقل من عشرون (20) سيارة لا يتجاوز عمرها خمس (5) سنوات. هذه السيارات يجب أن تكون من نوع (Fourgonnette) بيضاء اللون وحاملة لاسم سيارة إسعاف بلون أزرق على الواجهات الأربعة وباللغتين العربية والفرنسية و الأمازيغية وكذا شريط أصفر مشع على الجوانب ومؤخرة السيارة ومجهزة ب:

- صفارة الإنذار باللونين " الأحمر والبرتقالي"؛
- مصابيح قوية في الأمام وفي الخلف وعلى سقف السيارة؛
- مكبر الصوت تحت السقف الأمامي للسيارة؛
- إنارة جيدة داخل السيارة ومصابيح تعمل بطريقة أوتوماتيكية عند فتح وإغلاق الأبواب؛
- آلة لإخراج الهواء؛
- حاجز بين السائق والمريض أو الجريح يتوفر على نافذة تسمح بالاتصال بينهما؛
- قنينة لإطفاء النار من حجم 2.3 كيلوغرام من نوع مسحوق جاف توضع في الحاجز الموجود بين السائق والمريض أو الجريح؛

- حزام للنقالة المتحركة؛
 - نقالة متحركة تسمح بالوضع الملائم لحالة المريض " جالس، نصف جالس أو ممدود" مجهزة بعجلات مطاطية وحاجز للأرجل وعليها فراش مغلف بمادة الفينيل بسمك 50 مم؛
 - نقالة إضافية تطوى في المكان الخلفي للسيارة مغلقة بمادة الفينيل؛
 - أحزمة للنقالة الإضافية تشد المريض أو الجريح في الخصر والأرجل؛
 - قنينة للأوكسجين من حجم 2 متر مكعب مع ثلاث أقنعة للأوكسجين: واحد للبالغ، واحد للطفل وواحد للرضيع؛
 - نفاخة هوائية خاصة بسيارة الإسعاف تتوفر على مختلف الأقنعة اللازمة؛
 - جبيرات متعددة للأعضاء الأربعة والعنق؛
 - محفظة الإسعافات الأولية؛
 - آلة قياس الضغط الدموي؛
 - مسمع نبضات القلب؛
 - مقص، قفازات معقمة، قطن، ضمادات معقمة، لصاق، قنينات لمطهر محلي.
- *أما بالنسبة لسيارة الإسعاف الطبية، زيادة على التجهيزات المذكورة أعلاه يجب أن تتوفر على التجهيزات التالية:
- آلة افراغ النفس المحمول مع 2 قنينات الأوكسجين
 - جهاز المراقبة الطبية Moniteur
 - صمام للزوجة
 - منظار الحنجرة
 - قناع الأنف
 - فوار Barboteur
 - كيس القماش M . Coquille

الفصل 16 : صيانة التجهيزات

يلتزم المفوض إليه بأن يحافظ على جميع التجهيزات في حالة نظيفة وأن تصان باستمرار وبشكل جيد. وفي حالة المخالفة يتم اشعار المعني بالأمر بإيقاف السيارات موضوع المخالفة وإنذاره قصد القيام بجميع الإصلاحات اللازمة. وفي حالة عدم امتثاله لهذا الإنذار يتم تغريم المفوض إليه بأداء مبلغ تحدد قيمته باتفاقية التدبير المفوض في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه يتم بعد توجيه إنذار ثان للمفوض إليه فسخ عقد التدبير المفوض دون أي تعويض للمفوض إليه.

الفصل 17 : عملية التطهير

يلتزم المفوض إليه بأن يخضع سيارات نقل المرضى والجرحى لعملية التطهير بعد كل عملية نقل حسب القوانين الجاري بها العمل في ميدان الوقاية.

الفصل 18 : دفتر التسجيل

- يتعين على المفوض إليه أن يمسك سجلا يكون مؤشرا ومرقما من طرف الجماعة، يتم فيه تدوين المعلومات التالية:
- الاسم العائلي والشخصي للمريض أو الجريح المنقول وفقا لبطاقة تعريفه الوطنية؛
- تاريخ النقل؛
- مكان ووجهة النقل؛
- رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل وإسم الإسعافي.

الفصل 19 : لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق

تتكون لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق من:

- رئيسة جماعة مراكش بصفتها رئيسة للجنة أو من ينوب عنها؛
- طبيب مصلحة حفظ الصحة؛
- ممثل العمالة؛
- ممثل الأمن الوطني.

ويمكن للجماعة أن تستعين بكل من له خبرة في مجال المراقبة من أجل القيام بهذه المهمة. وتعد اللجنة أشغالها مرة كل ستة (6) أشهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل 20 : المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بفسح المجال لكل أجهزة المراقبة المختصة قصد التأكد من حسن تدبير المرفق وتنفيذ بنود عقد التدبير المفوض، وكل عرقلة لهذه المراقبة يحرق بشأنها محضر يرفع لرئيسة جماعة مراكش التي تتخذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة.

الفصل 21 : تكاليف التدبير المفوض

يلتزم المفوض إليه بتحمل جميع التكاليف الضرورية لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى كما يتحمل أيضا أداء جميع التعويضات المستحقة للغير بفعل تدبير المرفق أو صيانتته أو تجهيزه.

الفصل 22 : مصاريف حقوق التسجيل والتنبر

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف المتعلقة بحقوق التسجيل والتنبر وكذا المصاريف الناتجة عن القيام بخبرة يقتضيها تطبيق بنود كناش التحملات.

الفصل 23 : المخالفات والتعويضات

إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحرق بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال و أوقات العمل و استمراريتها و كذا توفير التأمينات و الوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض إليه للجماعة التعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك.

في حالة عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها أو فسخ العقد لسبب لا يرجع للمفوض إليه، فإنها مطالبة بتعويض هذا الأخير عن الأضرار التي قد تلحقه بسبب ذلك.

ويتم تحديد كيفية تعويض الطرفين في اتفاقية التدبير المفوض.

الفصل 24 : انتهاء أو فسخ العقد

يتم إنهاء أو فسخ العقد المبرم بين الطرفين في الحالات الآتية:

- نهاية مدة التدبير المفوض؛
- تصفية قضائية للشركة؛
- في حالة الإخلال بأحد بنود كناش التحملات؛
- التوقف عن الاستغلال؛
- استرداد استغلال المرفق من طرف الجماعة؛

الفصل 25 : المنازعات

تحال جميع المنازعات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ مقتضيات عقد التدبير المفوض بين الطرفين المتعاقدين على الجهات القضائية المختصة بعد فشل مسطرة الصلح والتحكيم.

الفصل 26 : المراجعات الدورية

يجب عقد اجتماعات بين الجماعة والمفوض إليه وفق فترات منتظمة، على الأقل مرة واحدة كل سنة، للنظر في مدى تقدم تنفيذ الخدمة، مع إعداد تقرير يتضمن تقييم خدمة المرفق.

الفصل 27 : النشر

يعهد بتطبيق مقتضيات دفتر التحملات هذا إلى جميع المصالح التابعة للجماعة والمحاسب الجماعي والمصالح الأمنية والسلطات المحلية كل في نطاق اختصاصاته.

وينشر عقد التدبير المفوض وكناش التحملات في الجريدة الرسمية للجماعات المحلية بعد التأشير عليهما من طرف السلطة المختصة.

الفصل 28 : الضمانة

يحدد مبلغ الضمانة المؤقتة في عشرين ألف 20000 درهما، بينما يحدد مبلغ الضمانة النهائية في 03 % من قيمة العرض المالي الإجمالي لمدة العقد.

الفصل 29 : التأشير

يصبح كناش التحملات من عقد التدبير المفوض ساريا المفعول بعد التأشير عليه من طرف السلطة المختصة طبقا للقوانين الجاري بها العمل.



**مسودة الاتفاقية
من
عقد التدبير المفوض
لهرفق نقل المرضى والجرحى**

أكتوبر 2023

مسودة الاتفاقية

من عقد التدبير المفوض لهرفق نقل المرضى والجرحى

الأطراف المتعاقدة

جماعة مراكش، القصر البلدي، شارع محمد الخامس، مراكش

ويشار إليها فيما يلي "السلطة المفوضة"؛

من جهة:

والشركة المفوض إليها نقل المرضى والجرحى

ذات المقر الاجتماعي ذات رأسمال قدره مدرجة في السجل التجاري تحت رقم
.....

ويشار إليها فيما يلي أيضا باسم "الشركة المفوض إليها"؛

من جهة أخرى:

وقد تم اعتماده والاتفاق عليه على النحو التالي:

ديباجة

بادرت جماعة مراكش، بتنظيم دعوة للمنافسة لمنح استغلال مرفق نقل المرضى والجرحى في إطار عقد التدبير المفوض. تم قبول عرض الشركة وأفاضت أشغال وضع الصيغة النهائية لعقد التدبير المفوض إلى مجموعة من المستندات منها الاتفاقية المرتبطة بالتدبير المفوض المذكور (فيما يلي الاتفاقية).

الفصل الأول : موضوع العقد

تهدف اتفاقية عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى تحديد شروط وقواعد تدبير هذا المرفق داخل المجال الترابي لمدينة مراكش ضمن إطار تنظيمي وقانوني وإداري ومالي، يتوخى جودة الخدمات المقدمة وذلك بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض.

الفصل الثاني : مدة العقد

تحدد مدة اتفاقية عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى في سبع سنوات (7) قابلة للتمديد مرة واحدة وذلك بعد مداولة جماعة مراكش حول الموضوع، ويجب تبرير هذا التمديد في تقرير تعده الجماعة وأن يكون موضوع عقد ملحق بعقد التدبير المفوض.

ويؤخذ بعين الاعتبار عند البث في مبدأ تمديد العقد ومدته حجم الاستثمارات الموظفة وكذا نوعية التجهيزات المستخدمة وحسن تنفيذ خدمة المرفق المفوض.

أما في حالة عدم موافقة الجماعة على تمديد مدة العقد فإنها تقوم خلال الستة أشهر (6) قبل انتهاء مدته بالإجراءات اللازمة لاختيار مفوض إليه جديد.

الفصل الثالث : الأتاوة

يجب على المفوض إليه أن يؤدي كل سنة اتاوة تقدر ب... درهم تحول إلى الخازن الاقليمي في بداية شهريناير من كل سنة.

الفصل الرابع : التعريف

يتقاضى المفوض إليه مقابل نقل المرضى والجرحى داخل المدار الحضري أو خارجه تعريفة محددة كالتالي:

* داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جزافي وفق عرض أو اقتراح المفوض إليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.

* خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض أو اقتراح المفوض إليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.

ويكون لزاما على المفوض إليه تعليق التعريف بوضوح داخل سيارة نقل المرضى والجرحى وبمقر الشركة وتسليم وصل مقابل كل خدمة قام بها، كما تقوم جماعة مراكش بنصب لوحات التعريف بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة وبالمكاتب الصحية بالمقاطعات وفي الأماكن المناسبة.

الفصل الخامس : مستخدمو المرفق

يتعين على كل مفوض إليه تدبير مرفق نقل المرضى والجرحى أن يضمن التدبير المفوض للمرفق من طرف مستخدمين أكفاء، مع إلزامية ارتداء الجميع لبدلات وقبعات بيضاء وإخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة (6) أشهر من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة أو المركز الصحي عند الاقتضاء.

كما يلتزم المفوض إليه وعلى حسابه ونفقاته، بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.

الفصل السادس : الصفة الشخصية لعقد التدبير المفوض

إن اتفاقية عقد التدبير المفوض ذات طبيعة شخصية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون موضوع كراء أو توكيل أو تفويت.

الفصل السابع : مقر العمل وشروط الاستقلال

يتعهد المفوض إليه بتوفير مرآب لسيارات نقل المرضى والجرحى ومقر عمل لائق يستقبل فيه المكالمات والمراسلات ويكون عنوان هذا المقر قارا ومسجلا لدى المصالح المختصة للجماعة ومجهزا بكافة الوسائل التي تضمن حسن تنفيذ خدمة المرفق.

كما يتعين عليه أن يحترم أخلاقيات المهنة، وأن يجهز سيارات نقل المرضى والجرحى حسب صنف السيارة بكافة اللوازم الضرورية وذلك قصد نقل المرضى والجرحى في أحسن الظروف حتى بالأحياء التي يتعذر الوصول إليها بالسيارات كالمدينة القديمة والمناطق النائية.

الفصل الثامن : أوقات العمل

يجب على المفوض إليه أن يكون رهن إشارة العموم والسلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية والصحة في كل أوقات اليوم (24 ساعة على 24 ساعة) بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد والعطل.

الفصل التاسع : استمرارية المرفق

يكون المفوض إليه ملزماً بضمان استمرارية المرفق وفق الشروط المحددة في كناش التحملات وبجميع الإلتزامات اتجاه الجماعة وذلك لضمان التدبير المفوض للمرفق.

الفصل العاشر : التأمينات

يجب على المفوض إليه أن يبرم عقد التأمين ضد حوادث الشغل لمستخدمي المرفق طبقاً لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل كما يجب عليه أن يبرم العقود المتعلقة بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.

الفصل الحادي عشر : تعديل عقد التدبير المفوض

يمكن للجماعة والمفوض إليه خلال مدة عقد التدبير المفوض أن يقترحاً كل التعديلات التي يمكن أن تفيد التدبير المفوض للمرفق وذلك من خلال ملحق بالعقد يخضع لمصادقة سلطة الوصاية. وتتم هذه التعديلات بتشاور ورضى الطرفين.

الفصل الثاني عشر : التدبير المفوض للمرفق

يجب على المفوض إليه القيام بتجهيز مرفق نقل المرضى والجرحى بأسطول مكون على الأقل من (.....) سيارة لا يتجاوز عمرها خمس (5) سنوات. هذه السيارات يجب أن تكون من نوع (Fourgonnette) بيضاء اللون وحاملة لاسم سيارة إسعاف بلون أزرق على الواجهات الأربعة وباللغتين العربية والفرنسية والأمازيغية وكذا شريط أصفر مشع على الجوانب ومؤخرة السيارة ومجهزة ب:

- صفارة الإنذار باللونين " الأحمر والبرتقالي "؛
- مصابيح قوية في الأمام وفي الخلف وعلى سقف السيارة؛
- مكبر الصوت تحت السقف الأمامي للسيارة؛
- إنارة جيدة داخل السيارة ومصابيح تعمل بطريقة أوتوماتيكية عند فتح وإغلاق الأبواب؛
- آلة لإخراج الهواء؛
- حاجز بين السائق والمريض أو الجريح يتوفر على نافذة تسمح بالاتصال بينهما؛
- قنينة لإطفاء النار من حجم 2.3 كيلوغرام من نوع مسحوق جاف توضع في الجانب الموجود بين السائق والمريض أو الجريح؛
- حزام للنقالة المتحركة؛
- نقالة متحركة تسمح بالوضع الملائم لحالة المريض " جالس، نصف جالس أو ممدود" مجهزة بعجلات مطاطية وحاجز للأرجل وعلماً فراش مغلف بمادة الفينيل بسمك 50 مم؛
- نقالة إضافية تطوى في المكان الخلفي للسيارة مغلفة بمادة الفينيل؛
- أحزمة للنقالة الإضافية تشد المريض أو الجريح في الخصر والأرجل؛
- قنينة للأوكسيجين من حجم 2 متر مكعب مع ثلاث أقنعة للأوكسيجين؛ واحد للبالغ، واحد للطفل وواحد للرضيع؛
- نفاخة هوائية خاصة بسيارة الإسعاف تتوفر على مختلف الأقنعة اللازمة؛
- جبيرات متعددة للأعضاء الأربعة والعنق؛
- محفظة الإسعافات الأولية؛
- آلة قياس الضغط الدموي؛
- مسمع نبضات القلب؛
- مقص، قفازات معقمة، قطن، ضمادات معقمة، لصاق، قنينات لمطهر محلي.

أما بالنسبة لسيارة الإسعاف المطببة، زيادة على التجهيزات المذكورة أعلاه يجب أن تتوفر على التجهيزات التالية:

- آلة افراغ النفس المحمول مع 2 قنينات الأكسجين

- جهاز المراقبة الطبية Moniteur

- صمام للزوجة

- منظار الحنجرة

- قناع الأنف

- فوار Barboteur

- كيس القماش M. Coquille

الفصل الثالث عشر : صيانة التجهيزات

يلتزم المفوض إليه بأن يحافظ على جميع التجهيزات في حالة نظيفة وأن تصان باستمرار وبشكل جيد. وفي حالة عدم امتثاله لشروط الصيانة يتم اشعار المعني بالأمر بإيقاف السيارات موضوع المخالفة واندازه قصد القيام بجميع الإصلاحات اللازمة. في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه يتم بعد توجيهه انذار ثان للمفوض اليه فسخ عقد التدبير المفوض دون أي تعويض للمفوض اليه.

الفصل الرابع عشر : عملية التطهير

يلتزم المفوض إليه بأن يخضع سيارات نقل المرضى والجرحى لعملية التطهير بعد كل عملية نقل حسب القوانين الجاري بها العمل في ميدان الوقاية.

الفصل الخامس عشر : دفتر التسجيل

يتعين على المفوض إليه أن يمسك سجلا يكون مؤشرا ومرقما من طرف الجماعة، يتم فيه تدوين المعلومات التالية:

- الاسم العائلي والشخصي للمريض أو الجريح المنقول وفقا لبطاقة تعريفه الوطنية؛

- تاريخ النقل؛

- مكان ووجهة النقل؛

- رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل واسم السائق.

الفصل السادس عشر : لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق

تتكون لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق من:

- رئيسة جماعة مراكش بصفتها رئيسة للجنة أو من ينوب عنها؛

- نائب رئيسة جماعة مراكش المكلف بالإشراف على قطاع الوقاية الصحية بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة

- رئيس مصلحة المكتب الصحي الجماعي؛

- ممثل العمالة؛

- ممثل الأمن الوطني.

ويمكن للجماعة أن تستعين بكل من له خبرة في مجال المراقبة من أجل القيام بهذه المهمة. وتتعقد اللجنة أشغالها مرة كل ستة (6) أشهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل السابع عشر : المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بفسح المجال لكل أجهزة المراقبة المختصة قصد التأكد من حسن تدبير المرفق وتنفيذ بنود عقد التدبير المفوض، وكل عرقلة لهذه المراقبة يحرق بشأنها محضر يرفع لرئيسة جماعة مراكش التي تتخذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة.

الفصل الثامن عشر : تكاليف التدبير المفوض

يلتزم المفوض إليه بتحمل جميع التكاليف الضرورية لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى كما يتحمل أيضا أداء جميع التعويضات المستحقة للغير بفعل تدبير المرفق أو صيانته أو تجهيزه.

الفصل التاسع عشر : مصاريف حقوق التسجيل والتبر

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف المتعلقة بحقوق التسجيل والتبر وكذا المصاريف الناتجة عن القيام بخبرة يقتضيها تطبيق بنود كناش التحملات.

الفصل العشرون : المخالفات والتعويضات

إن كل مخالفة، لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده ولاتفاقية التدبير المفوض يحزر بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق الاتفاقية و بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال وأوقات العمل واستمراريتها وكذا توفير التأمينات والوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، وكل المقتضيات القانونية الواردة في عقد الاتفاق، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض إليه للجماعة التعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك.

في حالة عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها أو فسخ العقد لسبب لا يرجع للمفوض إليه، فإنها مطالبة بتعويض هذا الأخير عن الأضرار التي قد تلحقه بسبب ذلك.

و يتم تحديد مبلغ التعويض بواسطة خبير ينتدب لهذه الغاية.

الفصل الواحد والعشرون : انتهاء أو فسخ العقد

يتم إنهاء أو فسخ العقد المبرم بين الطرفين في الحالات الآتية:

- نهاية مدة التدبير المفوض؛
- تصفية قضائية للشركة؛
- في حالة الإخلال بأحد بنود كناش التحملات؛
- التوقف عن الاستغلال؛
- استرداد استغلال المرفق من طرف الجماعة؛

الفصل الثاني والعشرون : المنازعات

تحال جميع المنازعات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ مقتضيات اتفاقية عقد التدبير المفوض بين الطرفين المتعاقدين على الجهات القضائية المختصة بعد فشل مسطرة الصلح والتحكيم.

الفصل الثالث والعشرون : المراجعات الدورية

يجب عقد اجتماعات بين الجماعة والمفوض إليه وفق فترات منتظمة، على الأقل مرة واحدة كل سنة، للنظر في مدى تقدم تنفيذ الخدمة، مع إعداد تقرير يتضمن تقييم خدمة المرفق.

الفصل الرابع والعشرون : التأشير

تصبح اتفاقية عقد التدبير المفوض سارية المفعول بعد التوقيع عليها من قبل رئيسة جماعة مراكش والطرف المفوض إليه وتأشير السلطة الادارية المختصة.

المفوض إليه

رئيسة جماعة مراكش

تأشير السيد والي جهة مراكش أسفي وعامل عمالة مراكش



دفتر التحولات

من عقد التدبير المفوض

لهرفق نقل اللاهوات المسلمين بجماعة مراكش

ديباجة

بناء على النصوص القانونية و التنظيمية الآتية:

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر بتاريخ 19 ذو القعدة 1428 الموافق 30 نونبر 2007 بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بالضرائب والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها كما تم تميمه وتغييره.
- الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية
- الظهير الشريف رقم 1.06.15 الصادر في 15 من محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- الظهير الشريف رقم 1.96.124 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله و تميمه،
- الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليوز 1972) يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي،
- الظهير الشريف رقم 1.00.175 صادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية،
- الظهير الشريف رقم 1.02.238 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات كما تم تغييره و تميمه.
- الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) بمثابة المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييره و تميمه،
- الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما تم تغييره و تميمه،
- الظهير الشريف رقم 1.02.124 صادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.
- الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 الموافق 20 أكتوبر 1969 والمتعلق بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.
- الظهير الشريف رقم 986-68 بتاريخ 31 أكتوبر 1969 يتعلق بنظام دفن الجثث وإخراجها من القبور كما تم تغييره بموجب المرسوم 522-80-2 في 16 دجنبر 1980 والمرسوم رقم 700-02-2 في 22 ماي 2003.
- الظهير الشريف رقم 1.14.190 صادر في 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل،
- الظهير الشريف رقم 1.10.07 صادر في 26 صفر 1431 (11 فبراير 2010) بتنفيذ القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تعديله و تميمه.
- الظهير الشريف رقم 986-68 بتاريخ 31 أكتوبر 1969 يتعلق بنظام دفن الجثث وإخراجها من القبور كما تم تغييره بموجب المرسوم 522-80-2 في 16 دجنبر 1980 والمرسوم رقم 700-02-2 في 22 ماي 2003.
- الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر بتاريخ 24 جمادى الثانية 1383 الموافق 12 نوفمبر 1963 المتعلق بالنقل بواسطة السيارات عبر الطرق.
- الظهير الشريف رقم 1.03.195 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى
- المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 مايو 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن و ضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية،
- المرسوم رقم 2.06.362 صادر في 9 أغسطس 2006 بتطبيق المادتين 5 و 12 من القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- المرسوم رقم 987.68 الصادر بتاريخ 21 ذي القعدة 1389 الموافق 29 يناير 1970 المتعلق بتطبيق النظام الخاص بإخراج الجثث من القبور ونقلها.
- قرار وزير الصحة العمومية رقم 310.96 الصادر في 4 شوال 1416 الموافق 23 فبراير 1996 المتعلق بتطبيق الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 986.68 الصادر بتاريخ 19 شعبان 1389 الموافق 31 أكتوبر 1969 والمتعلق بنظام دفن الجثث وإخراجها من القبور ونقلها.
- وتبعا لمداوات مجلس جماعة مراكش في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 (جلسة بتاريخ) والتي أسفرت عن اتخاذ المقرر القاضي بالمصادقة على كناش التحملات في شكله المعدل من عقد التدبير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين بجماعة مراكش.

الفصل 1 : الموضوع

يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرفق نقل أموات المسلمين بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض بجماعة مراكش.

ويستثنى من مقتضيات عقد التدبير المفوض هذا، سيارات نقل أموات المسلمين التابعة لجماعة مراكش والجماعات الترابية والادارات العمومية، والمؤسسات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها. ويسمح لسيارات نقل أموات المسلمين هاته العمل بنقل الموتى المسلمين من الجماعات المعنية الى مدينة مراكش ومن هذه الأخيرة تجاه الجماعات الأصلية.

ويبقى لجماعة مراكش كامل الصلاحية في منح التدبير المفوض للمرفق الى متعهد واحد وأكثر حسب الحاجة.

الفصل 2 : تنظيم مرفق نقل أموات المسلمين

تعتبر المقتضيات الواردة بهذا الكناش بمثابة مرجع في تنظيم مرفق نقل أموات المسلمين وذلك بناء على القوانين والأنظمة المعمول بها والواردة ضمن حيثيات كناش التحملات هذا.

الفصل 3 : بداية تدبير المرفق

يبدأ سريان مفعول عقد التدبير المفوض بعد المصادقة على الاتفاقية المبرمة مع المفوض إليه من طرف السلطة الوصية وتبليغ أمر الشروع في التدبير المفوض للمعني بالأمر.

كما أن كل تأخير في عملية تدبير المرفق، بدون مبرر مقبول، يترتب عنه إلغاء عقد التدبير المفوض، دون أن يكون للمفوض إليه الحق في المطالبة بأي تعويض مع احتفاظ الجماعة بحق متابعتها قضائيا طبقا للقوانين المعمول بها.

الفصل 4 : شروط الترشيح لتدبير مرفق نقل أموات المسلمين

يجب أن تتوفر الشروط التالية في المرشحين الراغبين في التدبير المفوض للمرفق والمنظمين في إطار شركة مغربية:

- القدرة المهنية والتقنية والموارد البشرية اللازمة وكذا كل التجهيزات الملائمة لتسيير مرفق نقل أموات المسلمين؛
- الموارد المالية الكافية لاستغلال المرفق؛
- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب.
- أن يكون في وضعية قانونية مع إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

الفصل 5 :مدة عقد التدبير المفوض

تحدد مدة عقد التدبير المفوض لمرفق نقل أموات المسلمين في سبع (07) سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة و ذلك بعد مداولة جماعة مراكش حول الموضوع، و يجب تبرير هذا التمديد في تقرير تعدده الجماعة و أن يكون موضوع عقد ملحق بعقد التدبير المفوض.

ويؤخذ بعين الاعتبار عند البث في مبدأ تمديد العقد ومدته حجم الاستثمارات الموظفة وكذا نوعية التجهيزات المستخدمة وحسن تنفيذ خدمة المرفق المفوض.

أما في حالة عدم موافقة الجماعة على تمديد مدة العقد فإنها تقوم خلال ستة أشهر (6) قبل انتهاء مدته بالإجراءات اللازمة لاختيار مفوض إليه جديد.

الفصل 6: الإتاوة

يجب على المفوض إليه أن يؤدي كل سنة للجماعة إتاوة تقدر بواسطة مبلغ جزافي ، ويكون هذا المبلغ ضمن عرض أو اقتراح المفوض إليه.وتحدد كيفية الأداء في اتفاقية التدبير المفوض.

الفصل 7 : التعريف

يتقاضى المفوض إليه مقابل نقل الأموات المسلمين واجبا تحدد تعريفته على الشكل التالي:

*داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جزافي وفق عرض أو اقتراح المفوض إليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.

*خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض او اقتراح المفوض إليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.

ويكون لزاما على المفوض اليه تعليق التسعيرة بوضوح داخل سيارة نقل أموات المسلمين و بمقر الشركة و تسليم وصل مقابل كل خدمة قام بها، كما تقوم جماعة مراكش بنصب لوحات التعريف بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة و بالمكاتب الصحية بالمقاطعات و المستشفيات و في الأماكن المناسبة.

الفصل 8 : مستخدمو المرفق

يتعين على كل مفوض اليه تدبير مرفق نقل أموات المسلمين أن يضمن تسيير المرفق من طرف مستخدمين أكفاء مع الزامية ارتداء الجميع لبدلات و قبعات بيضاء و اخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة أشهر (6) من طرف المكتب الجماعي أو المركز الصحي عند الاقتضاء.

كما يلتزم المفوض اليه و على حسابه و نفقته بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.

الفصل 9 : الصفة الشخصية لعقد التدبير المفوض

إن عقد التدبير المفوض ذو طبيعة شخصية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون موضوع كراء أو توكيل أو تفويت.

الفصل 10 : مقر العمل وشروط الاستغلال

يتعهد المفوض إليه بتوفير مرآب لسيارات نقل أموات المسلمين ومقر عمل لائق يستقبل فيه المكالمات والمراسلات حسب التوقيت المحدد في الفصل الحادي عشر، ويكون عنوان هذا المقر قارا ومسجلا لدى المصالح المختصة للجماعة ومجهزا بكافة الوسائل التي تضمن حسن تنفيذ خدمة المرفق.

كما يتعين عليه أن يحترم أخلاقيات المهنة، وأن يجهز سيارات نقل أموات المسلمين حسب صنف السيارة بكافة اللوازم الضرورية وذلك قصد نقلهم في أحسن الظروف حتى بالأحياء التي يتعذر الوصول إليها بالسيارات كالمدينة القديمة والمناطق النائية.

الفصل 11 : أوقات العمل

يجب على المفوض إليه أن يكون رهن إشارة العموم والسلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية والصحة في كل أوقات اليوم (24 ساعة على 24 ساعة) بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد والعطل.

الفصل 12 : استمرارية المرفق

يكون المفوض إليه ملزما بضمان استمرارية المرفق وفق الشروط المحددة في كناش التحملات و بجميع الالتزامات اتجاه الجماعة وذلك لضمان التدبير المفوض للمرفق.

يتعهد المفوض إليه بالتقيد بمبدأ المساواة بين المرتفقين، مبدأ ملاءمة الخدمة مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا تقديم خدمات في أحسن شروط السلامة والجودة والمحافظة على البيئة.

الفصل 13 : التأمينات

يجب على المفوض إليه أن يبرم عقد التأمين ضد حوادث الشغل لمستخدمي المرفق طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل، كما يجب عليه أن يبرم العقود المتعلقة بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.

الفصل 14 : تعديل عقد التدبير

يمكن للجماعة والمفوض إليه خلال مدة عقد التدبير المفوض أن يقترح كل التعديلات التي يمكن أن تفيد التدبير للمرفق وذلك من خلال ملحق بالعقد يخضع لمصادقة السلطة المختصة، وتتم هذه التعديلات بتشاور ورضا بين الطرفين.

الفصل 15 : وسائل تدبير المرفق

يجب على المفوض إليه القيام بتجهيز مرفق نقل أموات المسلمين بأسطول مكون على الأقل من عشرون (20) سيارة، لا يتجاوز عمرها خمس (5) سنوات. هذه السيارات يجب أن تتوفر على المواصفات التالية:

- أن تكون من نوع (Fourgonnette)

- في حالة ميكانيكية جيدة؛

- أن يكون لونها الداخلي والخارجي أبيض؛

- أن تحمل العبارات التالية وباللون الأخضر:

+ "لا إله إلا الله محمد رسول الله"

+ نقل أموات المسلمين؛

+ اسم وعنوان ورقم هاتف الشركة باللغة العربية.

- أن تكون مجهزة ب:

+ مادة البوليستر من واجهتها الداخلية لتسهيل تنظيفها؛

+ حاجز وقائي يفصل بين السائق والجنبة مع منفذ صغير للتواصل؛

+ محمل قابل للغسل لا يقل طوله عن 2.20 مترا وعرضه عن 0.5 مترا؛

+ فوطات؛

+ قفازات بلاستيكية ذات الاستعمال الواحد؛

+ أغلفة بلاستيكية لتلفيف الجثث؛

+ نظام تكييف؛

+ آلة لإخراج الهواء

+ نظام إشارة ضوئية لإفساح الطريق (Gyrophare).

الفصل 16 : صيانة التجهيزات

يلتزم المفوض إليه بأن يحافظ على جميع التجهيزات في حالة نظيفة وأن تصان باستمرار وبشكل جيد . وفي حالة المخالفة يتم اشعار المعني بالأمر بإيقاف السيارات موضوع المخالفة وإنذاره قصد القيام بجميع الإصلاحات اللازمة، وفي حالة عدم امتثاله لهذا الانذار يتم تغريم المفوض إليه بأداء مبلغ تحدد قيمته باتفاقية التدبير المفوض.

في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه يتم بعد توجيه انذار ثان للمفوض اليه، فسخ عقد التدبير المفوض دون أي تعويض للمفوض اليه.

الفصل 17 : عملية التطهير

يلتزم المفوض إليه بأن يخضع سيارة نقل أموات المسلمين لعملية التطهير بعد كل عملية نقل حسب القوانين الجاري بها العمل في ميدان الوقاية.

الفصل 18 : دفتر التسجيل

يتعين على المفوض إليه أن يمسك سجلا يكون مؤشرا ومرقما من طرف الجماعة، يتم فيه تدوين المعلومات التالية:

+ الإسم العائلي والشخصي للميت وفقا لبطاقة تعريفه الوطنية؛

+ تاريخ النقل؛

+ مكان و وجهة النقل؛

+ رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل وإسم السائق.

الفصل 19 : لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق

تتكون لجنة مراقبة حسن تدبير المرفق من:

+ رئيسة جماعة مراكش بصفتها رئيسة للجنة أو من ينوب عنها؛

+ طبيب مصلحة حفظ الصحة؛

+ ممثل العمالة أو الإقليم؛

+ ممثل الأمن الوطني؛

ويمكن للجماعة أن تستعين بكل من له خبرة في المراقبة من أجل القيام بهذه المهمة . و تعقد اللجنة أشغالها، مرة كل ستة (6) أشهر، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

الفصل 20 : المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بفسح المجال لكل أجهزة المراقبة المختصة قصد التأكد من حسن التدبير المفوض للمرفق وتنفيذ بنود عقد التدبير المفوض ، وكل عرقلة لهذه المراقبة يحجر بشأنها محضر يرفع لرئيسة جماعة مراكش التي تتخذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة.

الفصل 21 : تكاليف التدبير المفوض

يلتزم المفوض إليه بتحمل جميع التكاليف الضرورية لتدبير مرفق نقل أموال المسلمين كما يتحمل أيضا أداء جميع التعويضات المستحقة للغير بفعل تدبيره للمرفق أو صيانتته أو تجهيزه.

الفصل 22 : مصاريف حقوق التسجيل والتبر

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف المتعلقة بحقوق التسجيل والتبر وكذا المصاريف الناتجة عن القيام بخبرة يقتضيها تطبيق بنود كناش التحملات.

الفصل 23 : المخالفات والتعويضات

إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحزر بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال و أوقات العمل و استمراريتها وكذا توفيرها للتأمينات و الوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، فان ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض اليه للجماعة للتعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك .
في حالة عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها أو فسخ العقد لسبب لا يرجع للمفوض إليه، فإنها مطالبة بتعويض هذا الأخير عن الأضرار التي قد تلحقه بسبب ذلك.
و يتم تحديد كيفية تعويض الطرفين في اتفاقية التدبير المفوض.

الفصل 24 : انتهاء أو فسخ العقد

يتم انتهاء أو فسخ العقد المبرم بين الطرفين في الحالات الآتية:

- + نهاية مدة التدبير المفوض؛
- + تصفية قضائية للشركة؛
- + التوقف عن الاستغلال؛
- + استرداد استغلال المرفق من طرف الجماعة؛

الفصل 25 : المنازعات

تحال جميع المنازعات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ مقتضيات عقد التدبير المفوض بين الطرفين المتعاقدين على الجهات القضائية المختصة بعد فشل مسطرة الصلح والتحكيم.

الفصل 26 : المراجعات الدورية

يجب عقد اجتماعات بين الجماعة والمفوض إليه وفق فترات منتظمة، على الأقل مرة واحدة كل سنة، للنظر في مدى تقدم تنفيذ الخدمة، مع إعداد تقرير يتضمن تقييم خدمة المرفق.

الفصل 27 : النشر

يعهد بتطبيق مقتضيات دفتر التحملات هذا إلى جميع المصالح التابعة للجماعة والخازن الجماعي والمصالح الأمنية والسلطات المحلية كل في نطاق اختصاصاته.

وينشر عقد التدبير المفوض وكناش التحملات في الجريدة الرسمية للجماعات المحلية بعد التأشير عليهما من طرف السلطة المختصة.

الفصل 28 : الضمانة

يحدد مبلغ الضمانة المؤقتة في عشرين ألف (20000) درهما، بينما يحدد مبلغ الضمانة النهائية في 03 % من قيمة العرض المالي الإجمالي لمدة العقد.

الفصل 29 : التأشير

يصبح كناش التحملات وعقد التدبير المفوض ساري المفعول بعد التأشير عليهما من طرف السلطة المختصة طبقا للقوانين الجاري بها العمل.



مسودة الاتفاقية من عقد التدبير المفوض لهرفق نقل الأهوات المسلمين

أكتوبر 2023

مسودة الاتفاقية

من عقد التدبير المفوض لمرفق نقل الأموات المسلمين

الأطراف المتعاقدة

جماعة مراكش، القصر البلدي، شارع محمد الخامس، مراكش
ويشار إليها فيما يلي "السلطة المفوضة"؛

من جهة:

والشركة المفوض إليها نقل الأموات المسلمين

ذات المقر الاجتماعي ذات رأسمال قدره مدرجة في السجل التجاري تحت رقم

ويشار إليها فيما يلي أيضا باسم "الشركة المفوض إليها"؛

من جهة أخرى:

وقد تم اعتماده والاتفاق عليه على النحو التالي:

ديباجة

بادرت جماعة مراكش، بتنظيم دعوة للمنافسة لمنح استغلال مرفق نقل الأموات المسلمين في إطار عقد التدبير المفوض. تم قبول عرض الشركة وأفاضت أشغال وضع الصيغة النهائية لعقد التدبير المفوض الى مجموعة من المستندات منها الاتفاقية المرتبطة بالتدبير المفوض المذكور (فيما يلي الاتفاقية).

الفصل الأول : موضوع العقد

تهدف اتفاقية عقد التدبير المفوض لمرفق نقل أموات المسلمين الى تحديد شروط وقواعد تدبير هذا المرفق داخل المجال الترابي لمدينة مراكش ضمن إطار تنظيمي وقانوني وإداري ومالي، يتوخى جودة الخدمات المقدمة وذلك بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض.

الفصل الثاني : مدة العقد

تحدد مدة اتفاقية عقد التدبير المفوض لمرفق نقل أموات المسلمين في سبع سنوات (7) قابلة للتمديد مرة واحدة وذلك بعد مداولة جماعة مراكش حول الموضوع، ويجب تبرير هذا التمديد في تقرير تعده الجماعة وأن يكون موضوع عقد ملحق بعقد التدبير المفوض.

ويؤخذ بعين الاعتبار عند البث في مبدأ تمديد العقد ومدته حجم الاستثمارات الموظفة وكذا نوعية التجهيزات المستخدمة وحسن تنفيذ خدمة المرفق المفوض.

أما في حالة عدم موافقة الجماعة على تمديد مدة العقد فإنها تقوم خلال الستة أشهر (6) قبل انتهاء مدته بالإجراءات اللازمة لاختيار مفوض إليه جديد.

الفصل الثالث : الأتاوة

يجب على المفوض إليه أن يؤدي كل سنة اتاوة تقدر ب..... درهم تحول الى الخازن الاقليمي في بداية شهريناير من كل سنة.

الفصل الرابع : التعريف

يتقاضى المفوض اليه مقابل نقل الأموات المسلمين داخل المدار الحضري أو خارجه تعريفة محددة كالتالي:

* داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جزائي وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.

* خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.

ويكون لزاما على المفوض اليه تعليق التعريف بوضوح داخل سيارة نقل الأموات وبمقر الشركة وتسليم وصل مقابل كل خدمة قام بها، كما تقوم جماعة مراكش بنصب لوحات التعريف بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة وبالمكاتب الصحية بالمقاطعات و في الأماكن المناسبة.

الفصل الخامس : مستخدمو المرفق

يتعين على كل مفوض إليه تدبير مرفق نقل أموات المسلمين أن يضمن التدبير المفوض للمرفق من طرف مستخدمين أكفاء، مع إلزامية ارتداء الجميع لبدلات وقبعات بيضاء وإخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة (6) أشهر من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة أو المركز الصحي عند الاقتضاء.

كما يلتزم المفوض إليه وعلى حسابه ونفقته، بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.

الفصل السادس : الصفة الشخصية لعقد التدبير المفوض

إن اتفاقية عقد التدبير المفوض ذات طبيعة شخصية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون موضوع كراء أو توكيل أو تفويت.

الفصل السابع : مقر العمل وشروط الاستغلال

يتعهد المفوض إليه بتوفير مرآب لسيارات نقل أموات المسلمين ومقر عمل لائق يستقبل فيه المكالمات والمراسلات ويكون عنوان هذا المقر قارا ومسجلا لدى المصالح المختصة للجماعة ومجهزا بكافة الوسائل التي تضمن حسن تنفيذ خدمة المرفق.

كما يتعين عليه أن يحترم أخلاقيات المهنة، وأن يجهز سيارات نقل أموات المسلمين حسب صنف السيارة بكافة اللوازم الضرورية وذلك قصد نقل أموات المسلمين في أحسن الظروف حتى بالأحياء التي يتعذر الوصول إليها بالسيارات كالمدينة القديمة والمناطق النائية.

الفصل الثامن : أوقات العمل

يجب على المفوض إليه أن يكون رهن إشارة العموم والسلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية والصحة في كل أوقات اليوم (24 ساعة على 24 ساعة) بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد والعطل.

الفصل التاسع : استمرارية المرفق

يكون المفوض إليه ملزما بضمان استمرارية المرفق وفق الشروط المحددة في كناش التحملات وبجميع الإلتزامات اتجاه الجماعة وذلك لضمان التدبير المفوض للمرفق.

الفصل العاشر : التأمينات

يجب على المفوض إليه أن يبرم عقد التأمين ضد حوادث الشغل لمستخدمي المرفق طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل كما يجب عليه أن يبرم العقود المتعلقة بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.

الفصل الحادي عشر : تعديل عقد التدبير المفوض

يمكن للجماعة والمفوض إليه خلال مدة عقد التدبير المفوض أن يقترح كل التعديلات التي يمكن أن تفيد التدبير المفوض للمرفق وذلك من خلال ملحق بالعقد يخضع لمصادقة سلطة الوصاية. وتتم هذه التعديلات بتشاور ورضا الطرفين.

الفصل الثاني عشر : التدبير المفوض للمرفق

يجب على المفوض إليه القيام بتجهيز مرفق نقل أموات المسلمين بأستطول مكون على الأقل من (.....) سيارة لا يتجاوز عمرها خمس (5) سنوات. هذه السيارات يجب تتوفر على المواصفات التالية:

- أن تكون من نوع (Fourgonnette)

- في حالة ميكانيكية جيدة؛

- أن يكون لونها الداخلي والخارجي أبيض؛

- أن تحمل العبارات التالية وباللون الأخضر:

+ "لا إله إلا الله محمد رسول الله"

+ نقل أموات المسلمين؛

+ اسم وعنوان ورقم هاتف الشركة باللغة العربية.

- أن تكون مجهزة ب:

+ مادة البوليستر من واجهتها الداخلية لتسهيل تنظيفها؛

+ حاجز وقائي يفصل بين السائق والجنئة مع منفذ صغير للتواصل؛

+ محمل قابل للغسل لا يقل طوله عن 2.20 مترا وعرضه عن 0.5 مترا؛

+ فوطات؛

+ قفازات بلاستيكية ذات الاستعمال الواحد؛

+ أغلفة بلاستيكية لتلفيف الجثث؛

+ نظام تكييف؛

+ آلة لآخراج الهواء

+ نظام إشارة ضوئية لإفساح الطريق (Gyrophare).

الفصل الثالث عشر : صيانة التجهيزات

يلتزم المفوض إليه بأن يحافظ على جميع التجهيزات في حالة نظيفة وأن تصان باستمرار وبشكل جيد. وفي حالة عدم امتثاله لشروط الصيانة يتم اشعار المعني بالأمر بإيقاف السيارات موضوع المخالفة واندازه قصد القيام بجميع الإصلاحات اللازمة.

في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه يتم بعد توجيهه انذار ثان للمفوض اليه، فسخ عقد التدبير المفوض دون أي تعويض للمفوض اليه.

الفصل الرابع عشر : عملية التطهير

يلتزم المفوض إليه بأن يخضع سيارات نقل أموات المسلمين لعملية التطهير بعد كل عملية نقل حسب القوانين الجاري بها العمل في ميدان الوقاية.

الفصل الخامس عشر : دفتر التسجيل

يتعين على المفوض إليه أن يمسك سجلا يكون مؤشرا ومرقما من طرف الجماعة، يتم فيه تدوين المعلومات التالية:

- الاسم العائلي والشخصي للميت المنقول وفقا لبطاقة تعريفه الوطنية؛

- تاريخ النقل؛

- مكان ووجهة النقل؛

- رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل واسم السائق.

الفصل السادس عشر : لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق

تتكون لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق من:

- رئيسة جماعة مراكش بصفتها رئيسة للجنة أو من ينوب عنها؛

- نائب رئيسة جماعة مراكش المكلف بالإشراف على قطاع الوقاية الصحية بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة

- رئيس مصلحة المكتب الصحي الجماعي؛

- ممثل العمالة؛

- ممثل الأمن الوطني.

ويمكن للجماعة أن تستعين بكل من له خبرة في مجال المراقبة من أجل القيام بهذه المهمة. وتتعقد اللجنة أشغالها مرة كل ستة (6) أشهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل السابع عشر : المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بفسح المجال لكل أجهزة المراقبة المختصة قصد التأكد من حسن تدبير المرفق وتنفيذ بنود عقد التدبير المفوض، وكل عرقلة لهذه المراقبة يحرق بشأنها محضر يرفع لرئيسة جماعة مراكش التي تتخذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة.

الفصل الثامن عشر : تكاليف التدبير المفوض

يلتزم المفوض إليه بتحمل جميع التكاليف الضرورية لتدبير مرفق نقل أموات المسلمين كما يتحمل أيضا أداء جميع التعويضات المستحقة للغير بفعل تدبير المرفق أو صيانته أو تجهيزه.

الفصل التاسع عشر : مصاريف حقوق التسجيل والتنبر

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف المتعلقة بحقوق التسجيل والتنبر وكذا المصاريف الناتجة عن القيام بخبرة يقتضيها تطبيق بنود كناش التحملات.

الفصل العشرون : المخالفات والتعويضات

إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحرق بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق بنود الاتفاقية و كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال وأوقات العمل واستمراريتها وكذا توفير التأمينات والوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، وكل المقتضيات القانونية الواردة في عقد الاتفاق، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض اليه للجماعة التعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك.

في حالة عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها أو فسخ العقد لسبب لا يرجع للمفوض إليه، فإنها مطالبة بتعويض هذا الأخير عن الأضرار التي قد تلحقه بسبب ذلك.

و يتم تحديد مبلغ التعويض بواسطة خبير ينتدب لهذه الغاية.

الفصل الواحد والعشرون : انتهاء أو فسخ العقد

يتم إنهاء أو فسخ العقد المبرم بين الطرفين في الحالات الآتية:

- نهاية مدة التدبير المفوض؛
- تصفية قضائية للشركة؛
- في حالة الإخلال بأحد بنود كناش التحملات؛
- التوقف عن الاستغلال؛
- استرداد استغلال المرفق من طرف الجماعة؛

الفصل الثاني والعشرون : المنازعات

تحال جميع المنازعات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ مقتضيات اتفاقية عقد التدبير المفوض بين الطرفين المتعاقدين على الجهات القضائية المختصة بعد فشل مسطرة الصلح والتحكيم.

الفصل الثالث والعشرون : المراجعات الدورية

يجب عقد اجتماعات بين الجماعة والمفوض إليه وفق فترات منتظمة، على الأقل مرة واحدة كل سنة، للنظر في مدى تقدم تنفيذ الخدمة، مع إعداد تقرير يتضمن تقييم خدمة المرفق.

الفصل الرابع والعشرون : التأشير

تصبح اتفاقية عقد التدبير المفوض سارية المفعول بعد التوقيع عليه من قبل رئيسة جماعة مراكش والطرف المفوض إليه وتأشير السلطة الادارية المختصة.

المفوض إليه

رئيسة جماعة مراكش

تأشيرة السيد والي جهة مراكش أسفي

وعامل عمالة مراكش

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بعد إنصاتكم لنص تقرير اللجنة في الموضوع، الأمر يتعلق بتعديل كناشي التحملات الخاصين بمرفقي نقل المرضى والجرحى وأموات المسلمين في إطار الإعداد لإعلان طلب عروض جديد لتدبير المرفقين المذكورين على اعتبار أن التدبير الحالي سينتهي بتاريخ 24 فبراير 2024، ويهدف هذا التعديل إلى تجويد الخدمات التي يقدمها هذا القطاع للمواطنين وتجاوز إشكالاته. والآن باب المناقشة مفتوح.

السيد محمد أيت بويدو عضو المجلس الجماعي

بالنسبة لموضوع إمكانية التخفيض العددي للأسطول طالبنا بتوفير عشرين سيارة، ولكي لا يكون هناك احتكار من طرف البعض، أقترح تحديد العدد في خمس سيارات.

السيد السعيد أيت المحجوب عضو المجلس الجماعي

بخصوص هذا الموضوع، فقد عرف القيل والقال في المجلس السابق الذي أشكره حيث تعاوننا جميعا لكي يرجع هذا المرفق بعد أن كان السيد مدير المكتب الصحي والسيدة النائبة أرادا تفويته لأحد الأشخاص مما قد يتسبب لنا كمجلس في العديد من المشاكل. هذا القطاع ليس بالسهل فمن كان يشتغل في شركة قام هو أيضا بشراء سيارة اسعاف وهناك من يمتلك ثلاث أو أربع سيارات اسعاف، لذلك لا بد من أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار وهو ما أكدته لنا السيدة الزرهوني في اجتماع اللجنة، فمنذ بداية هذا المجلس وأنا أناضل وعلى اتصال دائم مع المعنيين بالأمر وكذا مع المجلس الجماعي، لذلك أطلب من السيدة النائبة المفوض لها القطاع أن تهتم بهذا الموضوع الحساس إذ يجب الاجتماع مع جميع الأطراف من أصحاب سيارات الإسعاف والجمعيات، لأن الأمر يتعلق بأربعين شركة والكل يجب أخذه بعين الاعتبار والكل يجب أن يشتغل هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، هناك نقص في عدد الأطباء المتخصصين في معاينة الوفيات إذ لا يتجاوز عددهم طبيين اثنين، وفي نفس السياق أقترح أن تكون خدمة نقل الموتى بكل مستلزماتها مجانية على غرار ما هو جار به العمل في مدينة العيون، وذلك من خلال تخصيص رقم لهذه الخدمة وهو أمر سيعتبر بمثابة حسنة لهذا المجلس، فعدد الموتى في مدينة مراكش لا يتجاوز العشرين شخصا يوميا، وأنا أتحدث عن علم لأنني عاينت هذا الموضوع منذ ما يقارب العشرين سنة ولن يكلف مصاريف كثيرة، لذلك لا بد من عرض هذا الأمر على أنظار اللجنة في الدورة القادمة.

أما فيما يخص موضوع الجرحى، فلا بد من إعادة النظر فيه مع السيد الدكتور الشرفاوي والسيد الزرهوني وهما على اطلاع بكل المشاكل وقد عايشاها معنا منذ البداية.

السيد عبد الصادق بيطاري عضو المجلس الجماعي

ان هذا الموضوع ذو صبغة اجتماعية، ولنكن واقعيين فان مدينة مراكش ارتقت إلى مستوى عال، وليس كل من امتلك سيارتين للإسعاف أو ثلاث سيارات ويقول بأن لديه شركة صالحة لهذا المرفق، هل تعلمون أن السائق هو الذي يقوم بالإعاش وبكل شيء مع العلم أنه غير مؤهل لذلك، كما أن سيارة الإسعاف لا تحتوي على أي تجهيز فقط قنينة أكسجين غير صالحة، وبالتالي فالوضع كارثي، كانت هناك حرب ضروس بين سيارة الإسعاف التابعة للجماعة المحلية وبين الشركات التي تشتغل في الميدان، فمثلا يكون هناك شخص في وضعية اجتماعية صعبة توفيت والدته وحينما تريد سيارة الجماعة نقل الميت توقف هذه الشركات سيارة الجماعة بدعوى أن الدور قد وصلهم والسبب هو أن الجماعة قد تساهلت معهم في كناش التحملات، هذا الوضع يؤدي الى أن السيدة العمدة والسيدة النائبة وكذا الجمعيات يتدخلون لحل الاشكال، والحال أن هذه الخدمة داخل المجال الحضري هي مجانية في حين أن هذه الشركات منها من يطالب داخل المجال الحضري بمبلغ 300 درهم وهناك من يطالب ب 500 أو 600 درهم، لأن هدف هذه الشركات مادي محض.

سيدي الرئيس، لقد ارتكبنا في هذا الموضوع خطأ كبيرا ومجحفا في حق مدينة مراكش، التي كان يجب أن ترقى للمستوى المطلوب كباقي المدن في تدبير هذا القطاع، فمن لا يتوفر على عشر أو عشرين سيارة اسعاف لا يستحق أن يشتغل في الميدان، لقد عشت مؤخرا تجربة مريرة في إحدى سيارات الإسعاف حيث كنت مريضا وتم نقلي عبر سيارة اسعاف من حي "تاركة" الى مصحة "مراكش" والمسافة لا تتعدى كيلومتريين وأديت مقابل ذلك 600 درهما رغم أن ظروف نقلتي كانت مروعة، فسيارة الإسعاف لم تكن تتوفر على قنينة أوكسجين والسائق كان يقود بطريقة متهورة وهو المكلف بكل شيء حيث لم يتواجد ممرض في السيارة.

ان صاحب الجلالة يؤكد في خطابه على ضرورة اعتماد الجودة، وأعتبر التمديد لمدة سنتين أكبر خطأ ارتكبه المجلس السابق، كما أن أرباب سيارات الإسعاف يأتون للاحتجاج أمام المجلس والحال أن شخص واحد يؤسس أربع شركات تحمل أسماء أفراد من عائلته، وبالتالي فالمشروع الذي حدد عدد السيارات في عشرين سيارة الذي جاء باتفاق مع السلطة المحلية هو مشروع سيرتقي بهذا القطاع بمدينة مراكش، وكما اطلعتم على كناش التحملات فانه يعطي الأولوية للسيارات التي تحمل الشارات، واقترحت خلال اللجنة إضافة السيارات التي تحمل شارة الجماعة "ج" وعليه أطلب التصويت على هذا الموضوع بالشكل الذي اوردناه في اللجنة لأن ذلك في صالح مدينة مراكش.

السيد عبد الواحد الشافقي عضو المجلس الجماعي

فيما يخص الشق الاجتماعي لهذه الاتفاقية، فما دمنا نتحدث عن الدولة الاجتماعية فموضوع سيارات الإسعاف أو سيارات نقل المرضى أو الموتى كان من الأفضل أن تتكفل به الدولة وليس الجماعة لأن حياة المواطنين وأرواحهم ليست للمزايدة ولا للبيع والشراء، فقد وصلنا اليوم الى درجة أن المواطن يتعذب في حياته وهو حي كما يتعذب وهو في طريقه الى الدفن كما تعاني معه عائلته. ان موضوع دفتر التحملات لا بد أن تعطى له العناية الكافية، فأمور القدرة المالية والكفاءة وغيرها من المواصفات التي يجب أن تراعى في هذه الوثيقة نظرا لخصوصية الموضوع، وكنا نتمنى أن المجلس كما جاء على لسان السيد السعيد ايت المحجوب أن يحدث موقفا جيدا بتنسيق مع المكتب الصحي تتواجد به سيارات الإسعاف التابعة للمقاطعات وتكون رهن إشارة هذا المكتب وأن يكون هناك رقم لهذه الخدمة ومواكبة ابتداء من وفاة الشخص الى غاية دفنه في المقبرة التي يجب أن تكون نموذجية على غرار ما هو موجود في بعض المدن المغربية، فهذا الموضوع لا بد أن يكون محل نقاش بحكم أنه مهم مصلحة المدينة والمواطنين على وجه الخصوص. وبالنسبة لموضوع نقل الموتى، قيل فيه الكثير خصوصا وأننا أصبحنا نشاهد مضاربة وأسعار غير موحدة، ناهيك عن المشاحنات حول من سيحمل ميتا، والحال أن عائلة الهالك خاصة التي لا تتوفر على الإمكانيات المادية تعاني الأمرين، وهنا أتساءل هل قطاعي نقل المرضى والموتى مقنن أم لا؟ فإذا كان مقننا يجب الاحتكام للقانون لأن الكل يعمل بالطريقة التي يريد، يكفي القيام بزيارة لأحد المستشفيات الخاصة أو العمومية للوقوف على الوضع الخطير التي تعرفه هذه الخدمة، وعليه فأنا أرى سيدي الرئيس أن هذا الموضوع يستدعي منا الكثير من التريث لمناقشته والاطلاع على جميع حيثياته لأن مصلحة المواطنين تبقى فوق كل اعتبار.

السيد الحسين نوار عضو المجلس الجماعي

ان هذا الموضوع هو من بين مجموعة من المواضيع التي تؤرق مدينة مراكش والتي لم نتوصل بعد الى الطريقة المثلى لتدبيرها، فنقل الجرحى ونقل موتى المسلمين سابقا كان يدبر عن طريق رخص ولائبة تعطى لمن يتوفر على سيارة ويشتغل في الميدان، وخلال الفترة الانتدابية 2009/2015 ارتأى المجلس إلى خلق كناش التحملات لمعالجة مشاكل هذا القطاع وبالفعل تم إحداث كناش تحملات، وفي سنة 2014 تم اصدار أمر بالخدمة ولكن ورغم الاشتغال في اطار كناش التحملات ظهرت مجموعة من الاشكالات التي لم نستطع معالجتها وقد سبق الإشارة إليها منها ما عولج في الفصل الأول كسيارات الإسعاف التابعة لجماعة مراكش والجماعات الترابية الأخرى حيث يمكنها أن تنقل الجرحى والموتى من خارج والى مدينة مراكش، كذلك لم يكن هناك إشارة للحصة الجزافية بل فقط الكيلومترات، وأصحاب سيارات الإسعاف التي تشتغل داخل مدينة مراكش يقولون أن هذه الطريقة لا تناسبهم. ان التعديلات التي جاء بها كناش التحملات الآن أراها مناسبة كما أن هذا الكناش سيعرف بدوره تعديلات أخرى بعد ظهور إشكالات جديدة، ما جرى في السابق هو أن العمل بكناش التحملات توقف وتم الأخذ بفكرة إعطاء الرخصة لمن يتوفر على سيارة مجهزة وهو ما تم رفضه من طرف وزارة الداخلية وكان هذا هو الصواب، لذلك أرى أن العمل بكناش التحملات هو الأنسب، لكن لدي تحفظ حول تعديل يهم عدد السيارات المحدد في 20 سيارة ففي سنة 2014 كنا حددنا العدد في خمس سيارات ومع ذلك لم يستطع العديد ممن يشتغلون في هذا القطاع المشاركة ومع ذلك ظلوا يشتغلون، وعليه فحينما نحدد العدد في 20 سيارة فانه سيتم الغاء مبدأ المنافسة وستحتكر القطاع شركتان أو ثلاث، ومع ذلك سيبقى هناك من يشتغل لأن اللجنة المكلفة بالمراقبة لا تقوم بدورها، فالسلطات الولائية ترأى هذا الموضوع، وفي الفترة السابقة من كان يشتغل دون أن تتوفر فيه الشروط القانونية يغض عليه النظر على أساس أن هذا القطاع اجتماعي يشغل عددا من الأشخاص وهو ما قد يتكرر الآن، فكناش التحملات يكون واضحا ويحدد التعريفه لكن هل يتم مراعاتها بالفعل، لأن اللجان المكلفة بالمراقبة التي تضم خصوصا السلطة المحلية تعرف بعض الاشكالات، لذلك أقترح تعديل الفصل 15 وأن يحدد العدد في خمس سيارات اسعاف وليس عشرين.

السيد محمد الحر عضو المجلس الجماعي

ان هذا الموضوع سيدي الرئيس قديم جديد، وكان يشكل عرقلة في مدينة مراكش وحدثت فيه انتفاضة داخل المجلس الجماعي لوقف هذا التزيف، وحسب رأيي فان هذا الوضع يجب تصحيحه لأن هؤلاء الأشخاص يشتغلون خارج القانون ولدينا ملاحظات كبيرة على المكتب الصحي، فقد منحنا للسيدة النائبة المحترمة المفوض لها القطاع فرصة الاشتغال لمدة عامين لكي نبدي اقتراحاتنا في هذا الموضوع، فاللمسة السياسية غائبة في هذا الموضوع، لأنه ولحد الساعة هناك أمور هامة لم تتم معالجتها كالشئ المرتبط بالبيئة، كما أن السيدة النائبة وجدت تفرقة كبيرة في المكتب الصحي لأنه ولأول مرة أعرف أن من بين اختصاصاته مراقبة النظافة والحدائق واعداد الصفقات وهو ما عرقل عمل هذا المكتب بعد أن كان يعمل بشكل جيد وتصاعدي، فقد تم بناء المشرحة ومجموعة من المرافق وتم اصلاح مرفق ب"دار البارود" ومرفق "الحارة" وشراء السيارات من طرف وزارة الداخلية وحضر خمسة أطباء لاجتماعات رسمية وأبدو رأيهم واستطعنا انتزاع مجموعة من الامتيازات للمكتب الصحي بتأييد ومؤازرة من الأستاذة فاطمة الزهراء المنصوري، لذلك أثناء مناقشة الميزانية سأبدي برأيي حول كيفية تدبير المكتب الصحي لكي نجد حلا للنفايات الطبية وللأشخاص الذين يصبون الدماء في المجاري ونفايات المصانع الكبرى.

وفيما يخص هذا الموضوع، فرأيي هو أن نوافق عليه لأن الناس الآن يشتغلون خارج القانون، فالقرارات والقوانين التي يتوفر عليها المكتب الصحي يجب على السيدة النائبة المحترمة أن تعرضها على المجلس للنقاش، لأن هناك قوانين تجاوزها الزمن من بينها مسألة الجثث التي يتم نقلها خارج المدار الحضري والتي تحمل أمراضا معدية، فهي تخرج دون مراعاة للمواصفات القانونية، لأن الصندوق يجب أن يكون مزدوجا وأن يكون محاطا بالحديد وأن يخرج برخصة، فنحن الآن نورط معنا في بعض الأحيان السلطة المحلية التي توقع معنا على خروج الجثة وإذا كانت فيها أمراض معدية، فإنها يمكن أن تشكل خطرا على الساكنة التي دفنت الجثة. في الأخير، لا أريد أن أسمع ولا أن أسمع المواطنين عبارة "اللي بغا يموت يمشي لمراكش راه فيه الكفن فابور" فهذه الصيغة يجب أن تتغير وأن نجد شركة تقوم بهذا الواجب، فمراكش تحتضن الجميع بجمالها وحيها وليس بكفنها، ففي السابق كانت لدينا صيغة تعرف ب "بامورات" يجب الرجوع إليها وهي أقل تكلفة مما يتم صرفه الآن.

السيد ي. الحسن المنادي عضو المجلس الجماعي

سبق لهذا الموضوع أن تمت مناقشته داخل اللجنة وقد أشرنا الى أن هذا المرفق له طابع اجتماعي محض فكل ما يتعلق بالصحة والثقافة لا ننتظر منه ربحا، وكان من الأحرى بالجماعة أن تستثمر في هذا القطاع بصفة مباشرة لأنه مع الأسف تضمن القانون التنظيمي رقم 113.14 بما يسمى بالتدبير الحرا وشركة التنمية المحلية أو التدبير المفوض مما أفرغ الجماعات من محتواها. أثناء تدارس هذا الموضوع على مستوى اللجنة، قلت حتى لو أن الدولة أو الجماعة ذهبت في اتجاه تطوير المرفق ليوكب التطور الذي تعرفه مدينة مراكش فيجب أثناء تصويتنا على دفتر التحملات ألا نبالغ في مبلغ الاستثمار، لأن ذلك سينعكس مباشرة على المرتفق، ففي هذا المرفق يجب التمييز بين قطاعين قطاع نقل المرضى والجرحى الذي لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من التجهيزات وقطاع نقل الميت الذي يقتضي اكرام هذا الأخير من خلال دفنه ولا يحتاج تجهيزات معينة ما عدى اذا كان الشخص قد توفي نتيجة مرض معد، إضافة إلى جانب أخريهم دفن الغرباء، وهنا أسأل السيدة النائبة حول ما اذا كانت الجماعة مازالت تقدم هذه الخدمة. أما بالنسبة لمعاينة الوفيات، أنساءل إلى متى سنعتمد على وزارة الصحة؟ فالجماعة لديها حق التعاقد لحل هذا الاشكال، اذ لا يعقل أن طبيبين فقط سيقومان بمعاينة كافة وفيات المدينة، كذلك وفي إطار سياسة القرب لماذا لا يتم خلق نواة داخل المقاطعات تابعة للمكتب الصحي تتولى على الأقل مراقبة الأموات ومواضيع الرضع؟

السيد السعيد ايت المحجوب عضو المجلس الجماعي

بالنسبة لما أشار اليه العضو المحترم السيد محمد الحر من كون الكفن يعطى مجانا فهو ليس مجاني، وانما تؤدي الجماعة ثمنه ونفس الشيء بالنسبة للصندوق ولكن هذه المجانية موجودة فقط في دفتر التحملات لأنه في المجلس السابق كان الناس يؤدون 250 درهم ثمنا للكفن والصندوق.

السيد محمد نكيل عضو المجلس الجماعي

بالنسبة لهاتين النقطتين فقد لاحظنا أثناء مناقشتهما على مستوى اللجنة أن كناشي التحملات اتسما بالعمومية وعدم التحديد، فالاستثمار غير محدد، كذلك تحديد الأسطول في 20 مركبة هو مبالغ فيه، لأن الأمر يتطلب استثمارة كبيرا مما سيؤثر سلبا

على العديد من المشتغلين بالقطاع، لذلك أقتراح الإبقاء على ما جاء به دفتر التحملات القديم الذي حدد العدد في 5 مركبات. وقبل أن ننظم الشركات التي ستشتغل معنا يجب أن ننظم أنفسنا أولاً، فنحن كرؤساء لمجالس المقاطعات وكأعضاء مجلس جماعي نعاني وموضوع المكتب الصحي موضوع كبير، والدكتور الشرقاوي والسيد النائبة المفوض لها القطاع بيدلان مجهودا جبارا، لكننا كمجلس لا بد أن نحل هذا الاشكال، فيمكننا اليوم التصويت على كناشي التحملات المعروضان علينا ويمكننا أن نغيرها في أي وقت، والمشكل الذي يمكن حله على مستوى وزارة الداخلية وعلى المستوى الحكومي هو قلة الأطر ليس فقط على مستوى المكتب الصحي وانما قلة الموظفين والموارد البشرية في كل القطاعات، ويجب أن نفكر هل هذا الموضوع سيفوض كله للقطاع الخاص لأن الجماعة اليوم بمواردها الحالية لا تستطيع تلبية كافة حاجيات المواطنين، فما ذكره السادة الأعضاء صحيح في كون ما تعيشه مدينة مراكش ليس هو المستوى الذي تستحقه، ولكن لا يمكن المطالبة بمجهود أكبر من المبدول حاليا، هناك عمل كبير يبذل في المكتب الصحي لكنه غير ظاهر للعيان، وما قاله العضو المحترم السيد محمد الحرصائب لكن الإمكانيات المتوفرة قليلة، فكل مواطن مراكشي يجب أن يتوفر على رقم أخضر يتصل به في حالة الوفاة، كذلك يجب أن يشتغل القطاع الخاص في هذا الاطار.

من خلال كناشي التحملات سنقوم بتسيير هذا المرفق مع القطاع الخاص، وهنا لا يجب ألا ننسى أن هذا القطاع يشغل أكثر من 200 مستخدم، فكيف يمكننا أن نتجنب قطع باب الرزق على مجموعة من العائلات؟ وهو ما قد يحدث إذا تم تحديد عدد الأسطول في 20 مركبة، أما ما قيل عن كون الخدمة التي تقدمها سيارات الإسعاف يجب أن ترقى الى مستوى مدينة مراكش باعتبارها مدينة عالمية فالأمر سهل ويكمن في المراقبة، كما نطلب من السلطة المحلية المساعدة في تنفيذ قرارات المجلس الجماعي ويجب أن نتعاون جميعا لما فيه مصلحة مدينة مراكش والرقى بالمكتب الصحي، وبهذه المناسبة نشكر السيدة النائبة التي تقوم بعمل دؤوب.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

شكرا لكم السادة الأعضاء على تدخلاتكم النيرة، وإذا سمحتم سأعطي الكلمة للسيدة خديجة بوحراشي نائبة رئيسة المجلس الجماعي المفوض لها القطاع لتقديم مزيد من التوضيحات حول الموضوع.

السيدة خديجة بوحراشي النائبة الخامسة لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش

اننا اليوم بصدد مناقشة موضوع هام يتعلق بتعديل كناشي التحملات الخاصين بتدبير مرفقي نقل المرضى والجرحى ونقل أموات المسلمين، والتعديلات المقترحة جاءت تبعا للممارسة اليومية التي أبانت عن اختلالات من بينها مشكل السقف الذي لم يكن محددًا واليوم أصبح محددًا داخل المدار الحضري، كذلك إشكال النقل من وإلى الجماعات المجاورة حتى لا تتعرض الشركات الخاصة لسيارات الإسعاف التابعة للجماعات، كما قمنا في كناش التحملات بإدراج مجموعة من التجهيزات التي يجب أن تتوفر في سيارات الإسعاف حتى نرقى بالخدمة لمستوى يليق بساكنة مدينة مراكش، أيضا طالبنا هذه الشركات أن تمنح للمستفيدين من خدماتها وصل الأداء وأن يكون هناك سجل يضم عدد الأشخاص الذين تم نقلهم وكذا توقيت التنقل.

وبالنسبة للموارد البشرية، فقد حضرنا عرضا للسيد المدير الجهوي للصحة الذي وعد بتزويدنا بسبعة ممرضين و لم يلتحق بنا هؤلاء نظرا للخصائص المطروح في هذا الميدان، لكننا توصلنا الى حل وهو اجراء مباراة للتوظيف وقد قمنا بالإعلان عنها وستجرى في شهر نونبر القادم مما سيمكننا من توظيف مجموعة من ممرضي الدولة كمر اقبين للموتى لكي نحل إشكال الخصائص في هذا الجانب، حيث تتوفر الآن على مر اقبين اثنين فقط، وسيتم توزيع الممرضين الجدد على المقاطعات حيث سيخصص ممرضان لمقاطعة المنارة مراعاة لمساحتها الشاسعة ويمكن أن يشتغل هؤلاء الممرضون بطريقة الانابة قد تصل الى غاية الحادية عشرة ليلا.

أما فيما يخص اللمسة السياسية لهذا القطاع وما قام به المكتب الصحي في هذا الإطار، فأنا جاهزة لتقديم عرض مستقبلا لما أنجزناه مدة السنتين الماضيتين التي تحملنا فيها المسؤولية.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

أنا أتفق مع السادة الأعضاء المحترمين الذي اقترحوا عدم تحديد الأسطول في عشرين سيارة لأن من شأن ذلك اقضاء مجموعة من الشركات، وأقتراح أن يحدد العدد في خمس سيارات والتشديد سيكون في نظام الاستشارة الذي سيحدد الشروط والمعايير اللازمة للمشاركة، وبخصوص كيفية منح هذا التدبير في نظام الاستشارة فهو سيكون عن طريق الإعلان عن طلب العروض.

إذن وبعد استنفاد النقاش حول النقطتين رقمي 22 و23، فاني أعرضهما على التصويت كل واحدة على حدة مع التعديل المقترح بخصوص عدد الاسطول بتخفيضه من 20 الى 5 سيارات.



المجلس الجماعي لمراكش

مقرر عدد 203/10/2023 بتاريخ 18 أكتوبر 2023
النقطة الثانية والعشرون من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 والمتعلقة:

بتعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة في جلستها الثانية العلنية يوم الأربعاء 18 أكتوبر 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشوارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلا للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم نص تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات في موضوع النقطة.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- وحيث انه اثناء المناقشة تم تقديم مقترح تعديل الفصل 15 من كناش التحملات لمرفق نقل المرضى والجرحى والمتعلق بوسائل تدبير المرفق وذلك بتخفيض الاسطول من عشرين سيارة على الاقل الى 5 سيارات على الاقل.
- واعتبارا ان عقد التدبير المفوض للمرفق يشمل كناش التحملات ومسودة الاتفاقية.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقا للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين اثناء التصويت : 33 عضوا

- عدد الأصوات المعبر عنها : 33 عضوا

- عدد الأعضاء الموافقين : 32 عضوا **وهم السادة:**

محمد الإدريسي، عتيقة بوسنة، زبيدة لمشم، خديجة بوحراشي، رقية العلوي حاجب، نسيمة سهيم، طارق حنيش، السعيد ايت المحجوب، جهان حدان، رحيلة الغمراوي، أمل الملاخ، فاطمة شوتين، نجية عوجاجي، أمينة المغاري القصري، مريم باحسو، حليلة بامحمد، محمد نكيل، الحسين نوار، سعيد بوجاجة، حمزة الحداوي، عبد الجليل بنسعود، عبد الغني خيا، أحمد مروان الزنجاري، محمد بنلعروسي، ي. الحسن المنادي، عادل النميلي، محمد الحر، خليل بولحسن، محمد بنشقرن، عبد الغني طولاب، عبد الواحد الشافقي، محمد ايت احسيسين.

- عدد الأعضاء الرافضين : 01 عضوا **وهو السيد:**

عبد الصادق بيطاري.

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت : لا أحد

يقرر مايلي

صادق مجلس جماعة مراكش بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها للأعضاء الحاضرين على عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى المتكون من كناش التحملات في شكله المعدل ومسودة الاتفاقية وهما كالآتي:



دفتر التحملات

من عقد التدبير المفوض

لهرفق نقل المرضى والجرحى بجماعة مراكش

أكتوبر 2023

ديباجة

بناء على النصوص القانونية والتنظيمية الآتية:

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر بتاريخ 19 ذو القعدة 1428 الموافق 30 نونبر 2007 بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بالضرائب والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها كما تم تميمه وتغييره.
- الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- الظهير الشريف رقم 1.06.15 الصادر في 15 من محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- الظهير الشريف رقم 1.96.124 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله و تميمه،
- الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليوز 1972) يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي،
- الظهير الشريف رقم 1.00.175 صادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية،
- الظهير الشريف رقم 1.02.238 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات كما تم تغييره وتتميمه،
- الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) بمثابة المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييره وتتميمه،
- الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما تم تغييره وتتميمه،
- الظهير الشريف رقم 1.02.124 صادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.
- الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 الموافق 20 أكتوبر 1969 والمتعلق بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.
- الظهير الشريف رقم 1.14.190 صادر في 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل،
- الظهير الشريف رقم 1.10.07 صادر في 26 صفر 1431 (11 فبراير 2010) بتنفيذ القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تعديله وتتميمه،
- الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر بتاريخ 24 جمادى الثانية 1383 الموافق 12 نوفمبر 1963 المتعلق بالنقل بواسطة السيارات عبر الطرق.
- الظهير الشريف رقم 1.03.195 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى
- المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 مايو 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية،
- المرسوم رقم 2.06.362 صادر في 9 أغسطس 2006 بتطبيق المادتين 5 و12 من القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات،
- وتبعاً لمداوات مجلس جماعة مراكش في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 2023/10/18) والتي أسفرت عن اتخاذ مقرر قاضي بالمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات في شكله المعدل ومسودة الاتفاقية.

الفصل 1: الموضوع

يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض داخل المجال الترابي لمدينة مراكش.

ويستثنى من مقتضيات عقد التدبير المفوض هذا، سيارات نقل المرضى والجرحى التابعة لجماعة مراكش والجماعات الترابية والادارات العمومية، والمؤسسات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها. ويسمح لسيارات نقل المرضى والجرحى هاته العمل بنقل المرضى والجرحى من الجماعات المعنية الى مدينة مراكش ومن هذه الأخيرة تجاه الجماعات الأصلية.

ويبقى لجماعة مراكش كامل الصلاحية في منح التدبير المفوض للمرفق الى متعهد واحد وأكثر حسب الحاجة.

الفصل 2: تنظيم مرفق نقل المرضى والجرحى

تعتبر مقتضيات الواردة بهذا الكناش بمثابة مرجع في تنظيم مرفق نقل المرضى والجرحى بالجماعة وذلك بناء على القوانين والأنظمة المعمول بها والواردة ضمن حيثيات كناش التحملات هذا.

الفصل 3: بداية تدبير المرفق

يبدأ سريان مفعول عقد التدبير المفوض بعد المصادقة على الاتفاقية المبرمة مع المفوض إليه من طرف السلطة الوصية وتبليغ أمر الشروع في التدبير للمعني بالأمر.

كل تأخير في عملية تدبير المرفق، بدون مبرر مقبول، يترتب عنه إلغاء عقد التدبير المفوض، دون أن يكون للمفوض إليه الحق في المطالبة بأي تعويض مع احتفاظ الجماعة بحق متابعتها قضائيا طبقا للقوانين المعمول بها.

الفصل 4: شروط الترشيح لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى

- يجب أن تتوفر الشروط التالية في المرشحين الراغبين في تدبير المرفق المنظمين في إطار شركة مغربية:
- القدرات المهنية والتقنية والموارد البشرية اللازمة وكذا كل التجهيزات الملائمة لتسيير مرفق نقل المرضى والجرحى:
- الموارد المالية الكافية لاستغلال المرفق:
- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب.
- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الفصل 5: مدة عقد التدبير المفوض

تحدد مدة عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى في سبع (07) سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة وذلك بعد مداولة جماعة مراكش حول الموضوع، ويجب تبرير هذا التمديد في تقرير تعدده الجماعة وأن يكون موضوع عقد ملحق بعقد التدبير المفوض. ويؤخذ بعين الاعتبار عند البث في مبدأ تمديد العقد ومدته حجم الاستثمارات الموظفة وكذا نوعية التجهيزات المستخدمة وحسن تنفيذ خدمة المرفق المفوض. أما في حالة عدم موافقة الجماعة على تمديد مدة العقد فإنها تقوم خلال ستة أشهر (6) قبل انتهاء مدته بالإجراءات اللازمة لاختيار مفوض إليه جديد.

الفصل 6: الإتاوة

يجب على المفوض إليه أن يؤدي كل سنة للجماعة إتاوة تقدر بواسطة مبلغ جزائي، ويكون هذا المبلغ ضمن عرض أو اقتراح المفوض إليه. وتحدد كيفية الأداء في اتفاقية التدبير المفوض.

الفصل 7: التعريفية

يتقاضى المفوض إليه مقابل نقل المرضى والجرحى واجبا تحدد تعريفته على الشكل التالي:

*داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جزائي وفق عرض أو اقتراح المفوض إليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.

*خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض أو اقتراح المفوض إليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.

ويكون لزاما على المفوض إليه تعليق التسعيرة بوضوح داخل سيارة الإسعاف وبمقر الشركة وتسليم وصل مقابل كل خدمة قام بها. كما تقوم جماعة مراكش بنصب لوحات التعريفية بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة وبالمكاتب الصحية بالمقاطعات والمستشفيات وفي الأماكن المناسبة.

الفصل 8: مستخدمو المرفق

يتعين على كل مفوض إليه لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى أن يضمن تسيير المرفق من طرف مستخدمين أكفاء حاصلين على شواهد في التطبيب أو التمريض أو شواهد الحضور لتدابير الإسعاف وأن يتواجد بكل سيارة إسعاف ممرض متمرن في الإسعافات الأولية وحضور طبيب مختص في المستعجلات إن دعت الضرورة إلى ذلك، مع إلزامية ارتداء الجميع لبدلات وقبعات بيضاء وإخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة (6) أشهر من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة أو المركز الصحي عند الاقتضاء.

كما يلتزم المفوض إليه وعلى حسابه ونفقتة، بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.

الفصل 9: الصفة الشخصية لعقد التدبير المفوض

إن عقد التدبير المفوض ذو طبيعة شخصية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون موضوع كراء أو توكيل أو تفويت.

الفصل 10: مقرر العمل وشروط التدبير

يتعهد المفوض إليه بتوفير مرآب لسيارات الإسعاف ومقر عمل لائق يستقبل فيه المكالمات والمراسلات حسب التوقيت المحدد في الفصل الحادي عشر، ويكون عنوان هذا المقر قارا ومسجلا لدى المصالح المختصة للجماعة ومجهزا بكافة الوسائل التي تضمن حسن تنفيذ خدمة المرفق. كما يتعين عليه أن يحترم أخلاقيات المهنة، وأن يجهز سيارات الإسعاف حسب صنف السيارة بكافة اللوازم الضرورية وذلك قصد نقل المرضى والجرحى في أحسن الظروف حتى بالأحياء التي يتعذر الوصول إليها بالسيارات كالمدينة القديمة والمناطق النائية.

الفصل 11: أوقات العمل

يجب على المفوض إليه أن يكون رهن إشارة العموم والسلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية والصحة في كل أوقات اليوم (24 ساعة على 24 ساعة) بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد والعطل.

الفصل 12: استمرارية المرفق

يكون المفوض إليه ملزما بضمان استمرارية المرفق وفق الشروط المحددة في كناش التحملات وبجميع الإلتزامات اتجاه الجماعة وذلك لضمان تسيير المرفق.

يتعهد المفوض إليه بالتقيد بمبدأ المساواة بين المرتفقين، مبدأ ملاءمة الخدمة مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا تقديم خدمات في أحسن شروط السلامة والجودة والمحافظة على البيئة.

الفصل 13: التأمينات

يجب على المفوض إليه أن يبرم عقد التأمين ضد حوادث الشغل لمستخدمي المرفق طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل كما يجب عليه أن يبرم العقود المتعلقة بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات وكذلك التأمين على المرضى والجرحى المنقولين.

الفصل 14: تعديل عقد التدبير المفوض

يمكن للجماعة والمفوض إليه خلال مدة عقد التدبير المفوض أن يقترح كل التعديلات التي يمكن أن تفيد تدبير المرفق وذلك من خلال ملحق بالعقد يخضع لمصادقة سلطة الوصاية. وتتم هذه التعديلات بتشاور ورضى الطرفين.

الفصل 15: وسائل تدبير المرفق

يجب على المفوض إليه القيام بتجهيز مرفق نقل المرضى والجرحى بأسطول مكون على الأقل من خمسة (05) سيارات لا يتجاوز عمرها خمس (5) سنوات. هذه السيارات يجب أن تكون من نوع (Fourgonnette) بيضاء اللون وحاملة لاسم سيارة إسعاف بلون أزرق على الواجهات الأربعة وباللغتين العربية والفرنسية و الأمازيغية وكذا شريط أصفر مشع على الجوانب ومؤخرة السيارة ومجهزة ب:

- صفارة الإنذار باللونين " الأحمر والبرتقالي "؛
- مصابيح قوية في الأمام وفي الخلف وعلى سقف السيارة؛
- مكبر الصوت تحت السقف الأمامي للسيارة؛
- إنارة جيدة داخل السيارة ومصابيح تعمل بطريقة أوتوماتيكية عند فتح وإغلاق الأبواب؛
- آلة لإخراج الهواء؛
- حاجز بين السائق والمريض أو الجريح يتوفر على نافذة تسمح بالاتصال بينهما؛
- قنينة لإطفاء النار من حجم 2.3 كيلوغرام من نوع مسحوق جاف توضع في الحاجز الموجود بين السائق والمريض أو الجريح؛
- حزام للنقالة المتحركة؛
- نقالة متحركة تسمح بالوضع الملائم لحالة المريض " جالس، نصف جالس أو ممدود" مجهزة بعجلات مطاطية وحاجز للأرجل وعليها فراش مغلف بمادة الفينيل بسبك 50 مم؛
- نقالة إضافية تطوى في المكان الخلفي للسيارة مغلفة بمادة الفينيل؛
- أحزمة للنقالة الإضافية تشد المريض أو الجريح في الخصر والأرجل؛
- قنينة للأكسيجين من حجم 2 متر مكعب مع ثلاث أقنعة للأكسيجين؛ واحد للبالغ، واحد للطفل وواحد للرضيع؛
- نفاخة هوائية خاصة بسيارة الإسعاف تتوفر على مختلف الأقنعة اللازمة؛

- جبيرات متعددة للأعضاء الأربعة والعنق؛
- محفظة الإسعافات الأولية؛
- آلة قياس الضغط الدموي؛
- مسمع نبضات القلب؛
- مقص، قفازات معقمة، قطن، ضمادات معقمة، لصاق، قنينات لمطهر محلي.
- * أما بالنسبة لسيارة الإسعاف المطببة، زيادة على التجهيزات المذكورة أعلاه يجب أن تتوفر على التجهيزات التالية:
- آلة افراغ النفس المحمول مع 2 قنينات الأكسجين
- جهاز المراقبة الطبية Moniteur
- صمام للزوجة
- منظار الحنجرة
- قناع الأنف
- فوار Barboteur
- كيس القماش M. Coquille

الفصل 16 : صيانة التجهيزات

يلتزم المفوض إليه بأن يحافظ على جميع التجهيزات في حالة نظيفة وأن تصان باستمرار وبشكل جيد. وفي حالة المخالفة يتم اشعار المعني بالأمر بإيقاف السيارات موضوع المخالفة وإنذاره قصد القيام بجميع الإصلاحات اللازمة. وفي حالة عدم امتثاله لهذا الإنذار يتم تغريم المفوض إليه بأداء مبلغ تحدد قيمته باتفاقية التدبير المفوض

في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه يتم بعد توجيه إنذار ثان للمفوض إليه فسخ عقد التدبير المفوض دون أي تعويض للمفوض إليه.

الفصل 17 : عملية التطهير

يلتزم المفوض إليه بأن يخضع سيارات نقل المرضى والجرحى لعملية التطهير بعد كل عملية نقل حسب القوانين الجاري بها العمل في ميدان الوقاية.

الفصل 18 : دفتر التسجيل

يتعين على المفوض إليه أن يمسك سجلا يكون مؤشرا ومرقما من طرف الجماعة، يتم فيه تدوين المعلومات التالية:

- الاسم العائلي والشخصي للمريض أو الجريح المنقول وفقا لبطاقة تعريفه الوطنية؛
- تاريخ النقل؛
- مكان ووجهة النقل؛
- رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل واسم الإسعافي.

الفصل 19 : لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق

تتكون لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق من:

- رئيسة جماعة مراكش بصفتها رئيسة للجنة أو من ينوب عنها؛
- طبيب مصلحة حفظ الصحة؛
- ممثل العمالة؛
- ممثل الأمن الوطني.

ويمكن للجماعة أن تستعين بكل من له خبرة في مجال المراقبة من أجل القيام بهذه المهمة. وتعد اللجنة أشغالها مرة كل ستة (6) أشهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل 20 : المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بفسح المجال لكل أجهزة المراقبة المختصة قصد التأكد من حسن تدبير المرفق وتنفيذ بنود عقد التدبير المفوض، وكل عرقلة لهذه المراقبة يحرر بشأنها محضر يرفع لرئيسة جماعة مراكش التي تتخذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة.

الفصل 21 : تكاليف التدبير المفوض

يلتزم المفوض إليه بتحمل جميع التكاليف الضرورية لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى كما يتحمل أيضا أداء جميع التعويضات المستحقة للغير بفعل تدبير المرفق أو صيانته أو تجهيزه.

الفصل 22 : مصاريف حقوق التسجيل والتنبر

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف المتعلقة بحقوق التسجيل والتنبر وكذا المصاريف الناتجة عن القيام بخبرة يقتضيها تطبيق بنود كناش التحملات.

الفصل 23 : المخالفات والتعويضات

إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحرر بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال و أوقات العمل و استمراريتها و كذا توفير التأمينات و الوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض إليه للجماعة التعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك.

في حالة عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها أو فسخ العقد لسبب لا يرجع للمفوض إليه، فإنها مطالبة بتعويض هذا الأخير عن الأضرار التي قد تلحقه بسبب ذلك.

ويتم تحديد كيفية تعويض الطرفين في اتفاقية التدبير المفوض.

الفصل 24 : انتهاء أو فسخ العقد

يتم إنهاء أو فسخ العقد المبرم بين الطرفين في الحالات الآتية:

- نهاية مدة التدبير المفوض؛

- تصفية قضائية للشركة؛

- في حالة الإخلال بأحد بنود كناش التحملات؛

- التوقف عن الاستغلال؛

- استرداد استغلال المرفق من طرف الجماعة؛

الفصل 25 : المنازعات

تحال جميع المنازعات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ مقتضيات عقد التدبير المفوض بين الطرفين المتعاقدين على الجهات القضائية المختصة بعد فشل مسطرة الصلح والتحكيم.

الفصل 26 : المراجعات الدورية

يجب عقد اجتماعات بين الجماعة والمفوض إليه وفق فترات منتظمة، على الأقل مرة واحدة كل سنة، للنظر في مدى تقدم تنفيذ الخدمة، مع إعداد تقرير يتضمن تقييم خدمة المرفق.

الفصل 27 : النشر

يعهد بتطبيق مقتضيات دفتر التحملات هذا إلى جميع المصالح التابعة للجماعة والمحاسب الجماعي والمصالح الأمنية والسلطات المحلية كل في نطاق اختصاصاته.

وينشر عقد التدبير المفوض وكناش التحملات في الجريدة الرسمية للجماعات المحلية بعد التأشير عليهما من طرف السلطة المختصة.

الفصل 28 : الضمانة

يحدد مبلغ الضمانة المؤقتة في عشرين ألف 20000 درهما، بينما يحدد مبلغ الضمانة النهائية في 03 % من قيمة العرض المالي الإجمالي لمدة العقد.

الفصل 29 : التناشير

يصبح كناش التحملات من عقد التدبير المفوض ساريا المفعول بعد التأشير عليه من طرف السلطة المختصة طبقا للقوانين الجاري بها العمل.



مסودة الاتفاقية

من

عقد التدبير المفوض

لهرفق نقل المرضى والجرحى

أكتوبر 2023

مسودة الاتفاقية

من عقد التدبير المفوض لهرفق نقل المرضى والجرحى

الأطراف المتعاقدة

جماعة مراكش، القصر البلدي، شارع محمد الخامس، مراكش

ويشار إليها فيما يلي "السلطة المفوضة"؛

من جهة:

والشركة المفوض إليها نقل المرضى والجرحى

ذات المقر الاجتماعي ذات رأسمال قدره مدرجة في السجل التجاري تحت رقم

ويشار إليها فيما يلي أيضا باسم "الشركة المفوض إليها"؛

من جهة أخرى:

وقد تراءت اعتماده والاتفاق عليه على النحو التالي:

ديباجة

بادرت جماعة مراكش، بتنظيم دعوة للمنافسة لمنح استغلال مرفق نقل المرضى والجرحى في إطار عقد التدبير المفوض. تم قبول عرض الشركة وأفاضت أشغال وضع الصيغة النهائية لعقد التدبير المفوض الى مجموعة من المستندات منها الاتفاقية المرتبطة بالتدبير المفوض المذكور (فيما يلي الاتفاقية).

الفصل الأول: موضوع العقد

تهدف اتفاقية عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى تحديد شروط وقواعد تدبير هذا المرفق داخل المجال الترابي لمدينة مراكش ضمن إطار تنظيمي وقانوني وإداري ومالي، يتوخى جودة الخدمات المقدمة وذلك بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض.

الفصل الثاني: مدة العقد

تحدد مدة اتفاقية عقد التدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى في سبع سنوات (7) قابلة للتمديد مرة واحدة وذلك بعد مداولة جماعة مراكش حول الموضوع، ويجب تبرير هذا التمديد في تقرير تعدد الجماعة وأن يكون موضوع عقد ملحق بعقد التدبير المفوض. ويؤخذ بعين الاعتبار عند البث في مبدأ تمديد العقد ومدته حجم الاستثمارات الموظفة وكذا نوعية التجهيزات المستخدمة وحسن تنفيذ خدمة المرفق المفوض. أما في حالة عدم موافقة الجماعة على تمديد مدة العقد فإنها تقوم خلال الستة أشهر (6) قبل انتهاء مدته بالإجراءات اللازمة لاختيار مفوض إليه جديد.

الفصل الثالث: الأتاوة

يجب على المفوض إليه أن يؤدي كل سنة اتاوة تقدر ب... درهم تحول الى الخازن الاقليمي في بداية شهريناير من كل سنة.

الفصل الرابع: التعريف

يتقاضى المفوض إليه مقابل نقل المرضى والجرحى داخل المدار الحضري أو خارجه تعريفة محددة كالتالي:
* داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جزائي وفق عرض أو اقتراح المفوض إليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.
* خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض أو اقتراح المفوض إليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.
ويكون لزاما على المفوض إليه تعليق التعريف بوضوح داخل سيارة نقل المرضى والجرحى وبمقر الشركة وتسليم وصل مقابل كل خدمة قام بها، كما تقوم جماعة مراكش بنصب لوحات التعريف بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة وبالمكاتب الصحية بالمقاطعات وفي الأماكن المناسبة.

الفصل الخامس: مستخدمو المرفق

يتعين على كل مفوض إليه تدبير مرفق نقل المرضى والجرحى أن يضمن التدبير المفوض للمرفق من طرف مستخدمين أكفاء، مع إلزامية ارتداء الجميع لبدلات وقبعات بيضاء وإخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة (6) أشهر من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة أو المركز الصحي عند الاقتضاء.
كما يلتزم المفوض إليه وعلى حسابه ونفقاته، بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.

الفصل السادس: الصفة الشخصية لعقد التدبير المفوض

إن اتفاقية عقد التدبير المفوض ذات طبيعة شخصية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون موضوع كراء أو توكيل أو تفويت.

الفصل السابع: مقر العمل وشروط الاستغلال

يتعهد المفوض إليه بتوفير مرآب لسيارات نقل المرضى والجرحى ومقر عمل لائق يستقبل فيه المكالمات والمراسلات ويكون عنوان هذا المقر قارا ومسجلا لدى المصالح المختصة للجماعة ومجهزا بكافة الوسائل التي تضمن حسن تنفيذ خدمة المرفق.
كما يتعين عليه أن يحترم أخلاقيات المهنة، وأن يجهز سيارات نقل المرضى والجرحى حسب صنف السيارة بكافة اللوازم الضرورية وذلك قصد نقل المرضى والجرحى في أحسن الظروف حتى بالأحياء التي يتعذر الوصول إليها بالسيارات كالمدينة القديمة والمناطق النائية.

الفصل الثامن: أوقات العمل

يجب على المفوض إليه أن يكون رهن إشارة العموم والسلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية والصحة في كل أوقات اليوم (24 ساعة على 24 ساعة) بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد والعطل.

الفصل التاسع: استمرارية المرفق

يكون المفوض إليه ملزما بضمان استمرارية المرفق وفق الشروط المحددة في كناش التحملات وبجميع الإلتزامات اتجاه الجماعة وذلك لضمان التدبير المفوض للمرفق.

الفصل العاشر: التأمينات

يجب على المفوض إليه أن يبرم عقد التأمين ضد حوادث الشغل لمستخدمي المرفق طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل كما يجب عليه أن يبرم العقود المتعلقة بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.

الفصل الحادي عشر: تعديل عقد التدبير المفوض

يمكن للجماعة والمفوض إليه خلال مدة عقد التدبير المفوض أن يقترحا كل التعديلات التي يمكن أن تفيد التدبير المفوض للمرفق وذلك من خلال ملحق بالعقد يخضع لمصادقة سلطة الوصاية. وتتم هذه التعديلات بتشاور ورضى الطرفين.

الفصل الثاني عشر: التدبير المفوض للمرفق

يجب على المفوض إليه القيام بتجهيز مرفق نقل المرضى والجرحى بأسطول مكون على الأقل من (.....) سيارة لا يتجاوز عمرها خمس (5) سنوات. هذه السيارات يجب أن تكون من نوع (Fourgonnette) بيضاء اللون وحاملة لاسم سيارة إسعاف بلون أزرق على الواجهات الأربعة وباللغتين العربية والفرنسية و الأمازيغية وكذا شريط أصفر مشع على الجوانب ومؤخرة السيارة ومجهزة ب:

- صفارة الإنذار باللونين " الأحمر والبرتقالي";

- مصابيح قوية في الأمام وفي الخلف وعلى سقف السيارة;

- مكبر الصوت تحت السقف الأمامي للسيارة;

- إنارة جيدة داخل السيارة ومصابيح تعمل بطريقة أوتوماتيكية عند فتح وإغلاق الأبواب;

- آلة لإخراج الهواء;

- حاجز بين السائق والمريض أو الجريح يتوفر على نافذة تسمح بالاتصال بينهما;

- قنينة لإطفاء النار من حجم 2.3 كيلوغرام من نوع مسحوق جاف توضع في الجانب الموجود بين السائق والمريض أو الجريح;

- حزام للنقالة المتحركة;

- نقالة متحركة تسمح بالوضع الملائم لحالة المريض " جالس، نصف جالس أو ممدود" مجهزة بعجلات مطاطية وحاجز للأرجل وعلما فراش مغلف بمادة الفينيل بسمك 50 مم;

- نقالة إضافية تطوى في المكان الخلفي للسيارة مغلقة بمادة الفينيل;

- أحزمة للنقالة الإضافية تشد المريض أو الجريح في الخصر والأرجل;

- قنينة للأوكسيجين من حجم 2 متر مكعب مع ثلاث أقنعة للأوكسيجين: واحد للبالغ، واحد للطفل وواحد للرضيع;

- نفاخة هوائية خاصة بسيارة الإسعاف تتوفر على مختلف الأقنعة اللازمة;

- جيبرات متعددة للأعضاء الأربعة والعنق;

- محفظة الإسعافات الأولية;

- آلة قياس الضغط الدموي;

- مسمع نبضات القلب;

- مقص، قفازات معقمة، قطن، ضمادات معقمة، لصاق، قنينات لمطهر محلي.

أما بالنسبة لسيارة الإسعاف الطبية، زيادة على التجهيزات المذكورة أعلاه يجب أن تتوفر على التجهيزات التالية:

- آلة افراغ النفس المحمول مع 2 قنينات الأوكسيجين

- جهاز المراقبة الطبية Moniteur

- صمام للزوجة

- منظار الحنجرة

- قناع الأنف

- فوار Barboteur

- كيس القماش M . Coquille

الفصل الثالث عشر: صيانة التجهيزات

يلتزم المفوض إليه بأن يحافظ على جميع التجهيزات في حالة نظيفة وأن تصان باستمرار وبشكل جيد. وفي حالة عدم امتثاله لشروط الصيانة يتم اشعار المعني بالأمر بإيقاف السيارات موضوع المخالفة واندازه قصد القيام بجميع الإصلاحات اللازمة. في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه يتم بعد توجيه انذار ثان للمفوض اليه فسخ عقد التدبير المفوض دون أي تعويض للمفوض اليه.

الفصل الرابع عشر: عملية التطهير

يلتزم المفوض إليه بأن يخضع سيارات نقل المرضى والجرحى لعملية التطهير بعد كل عملية نقل حسب القوانين الجاري بها العمل في ميدان الوقاية.

الفصل الخامس عشر: دفتر التسجيل

يتعين على المفوض إليه أن يمسك سجلا يكون مؤشرا ومرقما من طرف الجماعة، يتم فيه تدوين المعلومات التالية:

- الاسم العائلي والشخصي للمريض أو الجريح المنقول وفقا لبطاقة تعريفه الوطنية؛
- تاريخ النقل؛
- مكان ووجهة النقل؛
- رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل وإسم السائق.

الفصل السادس عشر: لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق

تتكون لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق من:

- رئيسة جماعة مراكش بصفتها رئيسة للجنة أو من ينوب عنها؛
- نائب رئيسة جماعة مراكش المكلف بالإشراف على قطاع الوقاية الصحية بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة
- رئيس مصلحة المكتب الصحي الجماعي؛
- ممثل العمالة؛
- ممثل الأمن الوطني.

ويمكن للجماعة أن تستعين بكل من له خبرة في مجال المراقبة من أجل القيام بهذه المهمة. وتعد اللجنة أشغالها مرة كل ستة (6) أشهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل السابع عشر: المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بفسح المجال لكل أجهزة المراقبة المختصة قصد التأكد من حسن تدبير المرفق وتنفيذ بنود عقد التدبير المفوض، وكل عرقلة لهذه المراقبة يحرر بشأنها محضر يرفع لرئيسة جماعة مراكش التي تتخذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة.

الفصل الثامن عشر: تكاليف التدبير المفوض

يلتزم المفوض إليه بتحمل جميع التكاليف الضرورية لتدبير مرفق نقل المرضى والجرحى كما يتحمل أيضا أداء جميع التعويضات المستحقة للغير بفعل تدبير المرفق أو صيانتته أو تجهيزه.

الفصل التاسع عشر: مصاريف حقوق التسجيل والتنبر

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف المتعلقة بحقوق التسجيل والتنبر وكذا المصاريف الناتجة عن القيام بخبرة يقتضيها تطبيق بنود كناش التحملات.

الفصل العشرون: المخالفات والتعويضات

إن كل مخالفة، لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده ولائقافية التدبير المفوض يحرر بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على اساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق الاتفاقية وبنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال وأوقات العمل واستمراريتها وكذا توفير التأمينات والوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، وكل المقتضيات القانونية

الواردة في عقد الاتفاق، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض اليه للجماعة التعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك.
في حالة عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها أو فسخ العقد لسبب لا يرجع للمفوض إليه، فإنها مطالبة بتعويض هذا الأخير عن الأضرار التي قد تلحقه بسبب ذلك.
ويتم تحديد مبلغ التعويض بواسطة خبير ينتدب لهذه الغاية.

الفصل الواحد والعشرون: انتهاء أو فسخ العقد

يتم إنهاء أو فسخ العقد المبرم بين الطرفين في الحالات الآتية:

- نهاية مدة التدبير المفوض؛
- تصفية قضائية للشركة؛
- في حالة الإخلال بأحد بنود كناش التحملات؛
- التوقف عن الاستغلال؛
- استرداد استغلال المرفق من طرف الجماعة؛

الفصل الثاني والعشرون: المنازعات

تحال جميع المنازعات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ مقتضيات اتفاقية عقد التدبير المفوض بين الطرفين المتعاقدين على الجهات القضائية المختصة بعد فشل مسطرة الصلح والتحكيم.

الفصل الثالث والعشرون: المراجعات الدورية

يجب عقد اجتماعات بين الجماعة والمفوض إليه وفق فترات منتظمة، على الأقل مرة واحدة كل سنة، للنظر في مدى تقدم تنفيذ الخدمة، مع إعداد تقرير يتضمن تقييم خدمة المرفق.

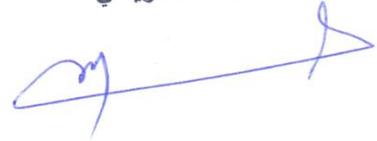
الفصل الرابع والعشرون: التأشير

تصبح اتفاقية عقد التدبير المفوض سارية المفعول بعد التوقيع عليها من قبل رئيسة جماعة مراكش والطرف المفوض اليه وتأشير السلطة الادارية المختصة.

كاتب المجلس
محمد آيت احسيسين



النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش
محمد الادريسي





المجلس الجماعي لمراكش

مقرر عدد 204/10/2023 بتاريخ 18 أكتوبر 2023

النقطة الثالثة والعشرون من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 والمتعلقة:

بتعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة في جلستها الثانية العلنية يوم الاربعاء 18 أكتوبر 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الادريسي النائب الاول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثالا للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم نص تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات في موضوع النقطة.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- وحيث انه اثناء المناقشة تم تقديم مقترح تعديل الفصل 15 من كناش التحملات لمرفق نقل الاموات المسلمين والمتعلق بوسائل تدبير المرفق وذلك بتخفيض الاسطول من عشرين سيارة على الاقل الى 5 سيارات على الاقل.
- واعتبارا ان عقد التدبير المفوض للمرفق يشمل كناش التحملات ومسودة الاتفاقية.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقا للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين اثناء التصويت

: 29 عضوا

- عدد الأصوات المعبر عنها

: 29 عضوا

- عدد الأعضاء الموافقين

: 28 عضوا

وهم السادة:

محمد الادريسي، عتيقة بوستة، زبيدة لمشمير، رقية العلوي حاجب، طارق حنيش، السعيد ايت المحجوب، نسيمة سهيم، جهان حدان، رحيلة الغمراوي، أمل الملاح، فاطمة شوتين، نجية عوجاجي، مريم باحسو، حليلة بامحمد، محمد نكيل، الحسين نوار، حمزة الحداوي، عادل النميلي، عبد الغني خيا، عبد الجليل بنسعود، أحمد مروان الزنجاري، محمد بنلعروسي، ي. الحسن المنادي، خليل بولحسن، محمد بنشقرن، عبد الغني طولاب، عبد الواحد الشافقي، محمد ايت احسيين.

- عدد الأعضاء الرافضين

: 01 عضوا واحد

وهو السيد:

عبد الصادق بيطاري.

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت

: لا أحد

يقرر ما يلي

صادق مجلس جماعة مراكش بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها للأعضاء الحاضرين على عقد التدبير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين المتكون من كناش التحملات في شكله المعدل ومسودة الاتفاقية وهما كالاتي:



دفتر التحملات

من عقد التدبير المفوض

لمرفق نقل الاموات المسلمين بجماعة مراكش

ديباجة

بناء على النصوص القانونية و التنظيمية الآتية:

- الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.
- الظهير الشريف رقم 1.07.195 الصادر بتاريخ 19 ذو القعدة 1428 الموافق 30 نونبر 2007 بتنفيذ القانون رقم 47.06 المتعلق بالضرائب والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيئاتها كما تم تميمه وتغييره.
- الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 (27 ديسمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية
- الظهير الشريف رقم 1.06.15 الصادر في 15 من محرم 1427 الموافق 14 فبراير 2006 بتنفيذ القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- الظهير الشريف رقم 1.96.124 الصادر في 14 من ربيع الآخر 1417 (30 أغسطس 1996) بتنفيذ القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله و تميمه،
- الظهير الشريف بميثاق قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليو 1972) يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي،
- الظهير الشريف رقم 1.00.175 صادر في 28 من محرم 1421 (3 ماي 2000) بتنفيذ القانون رقم 15.97 بمثابة مدونة تحصيل الديون العمومية،
- الظهير الشريف رقم 1.02.238 الصادر في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) بتنفيذ القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات كما تم تغييره و تميمه.
- الظهير الشريف رقم 1.06.232 بتاريخ 10 ذي الحجة 1427 (31 ديسمبر 2006) بمثابة المدونة العامة للضرائب، كما تم تغييره و تميمه،
- الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 غشت 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود كما تم تغييره و تميمه،
- الظهير الشريف رقم 1.02.124 صادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) بتنفيذ القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.
- الظهير الشريف رقم 1.69.100 الصادر في 8 شعبان 1389 الموافق 20 أكتوبر 1969 والمتعلق بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.
- الظهير الشريف رقم 986-68 بتاريخ 31 أكتوبر 1969 يتعلق بنظام دفن الجثث وإخراجها من القبور كما تم تغييره بموجب المرسوم 2-80-522 في 16 دجنبر 1980 والمرسوم رقم 2-02-700 في 22 ماي 2003.
- الظهير الشريف رقم 1.14.190 صادر في 6 ربيع الأول 1436 (29 ديسمبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل،
- الظهير الشريف رقم 1.10.07 صادر في 26 صفر 1431 (11 فبراير 2010) بتنفيذ القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق كما تم تعديله و تميمه.
- الظهير الشريف رقم 986-68 بتاريخ 31 أكتوبر 1969 يتعلق بنظام دفن الجثث وإخراجها من القبور كما تم تغييره بموجب المرسوم 2-80-522 في 16 دجنبر 1980 والمرسوم رقم 2-02-700 في 22 ماي 2003.
- الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر بتاريخ 24 جمادى الثانية 1383 الموافق 12 نوفمبر 1963 المتعلق بالنقل بواسطة السيارات عبر الطرق.
- الظهير الشريف رقم 1.03.195 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى
- المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 من رجب 1400 (26 مايو 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن و ضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية،
- المرسوم رقم 2.06.362 صادر في 9 أغسطس 2006 بتطبيق المادتين 5 و 12 من القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة.
- المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الأول 1439 (23 نوفمبر 2017) بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- المرسوم رقم 987.68 الصادر بتاريخ 21 ذي القعدة 1389 الموافق 29 يناير 1970 المتعلق بتطبيق النظام الخاص بإخراج الجثث من القبور و نقلها.
- قرار وزير الصحة العمومية رقم 310.96 الصادر في 4 شوال 1416 الموافق 23 فبراير 1996 المتعلق بتطبيق الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 986.68 الصادر بتاريخ 19 شعبان 1389 الموافق 31 أكتوبر 1969 والمتعلق بنظام دفن الجثث وإخراجها من القبور و نقلها.
- وتبعاً لمداوات مجلس جماعة مراكش في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 2023/10/18) والتي أسفرت عن اتخاذ مقرر قاضي بالمصادقة على عقد التدبير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات في شكله المعدل و مسودة الاتفاقية.

الفصل 1 : الموضوع

- يهدف كناش التحملات هذا إلى تحديد طريقة منح التدبير المفوض لمرفق نقل أموات المسلمين بجماعة مراكش بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض بجماعة مراكش.
- ويستثنى من مقتضيات عقد التدبير المفوض هذا، سيارات نقل أموات المسلمين التابعة لجماعة مراكش والجماعات الترابية والادارات العمومية، والمؤسسات العمومية والهيئات الاجتماعية التابعة لها. ويسمح لسيارات نقل أموات المسلمين هاته العمل بنقل الموتى المسلمين من الجماعات المعنية الى مدينة مراكش ومن هذه الأخيرة تجاه الجماعات الأصلية.
- و يبقى لجماعة مراكش كامل الصلاحية في منح التدبير المفوض للمرفق الى متعهد واحد و أكثر حسب الحاجة.

الفصل 2 : تنظيم مرفق نقل أموات المسلمين

تعتبر مقتضيات الواردة بهذا الكناش بمثابة مرجع في تنظيم مرفق نقل أموات المسلمين وذلك بناء على القوانين والأنظمة المعمول بها والواردة ضمن حيثيات كناش التحملات هذا:

الفصل 3 : بداية تدبير المرفق

يبدأ سريان مفعول عقد التدبير المفوض بعد المصادقة على الاتفاقية المبرمة مع المفوض إليه من طرف السلطة الوصية وتبليغ أمر الشروع في التدبير المفوض للمعني بالأمر.
كما أن كل تأخير في عملية تدبير المرفق، بدون مبرر مقبول، يترتب عنه إلغاء عقد التدبير المفوض، دون أن يكون للمفوض إليه الحق في المطالبة بأي تعويض مع احتفاظ الجماعة بحق متابعته قضائيا طبقا للقوانين المعمول بها.

الفصل 4 : شروط الترشيح لتدبير مرفق نقل أموات المسلمين

يجب أن تتوفر الشروط التالية في المرشحين الراغبين في التدبير المفوض للمرفق والمنظمين في إطار شركة مغربية:
- القدرة المهنية والتقنية والموارد البشرية اللازمة وكذا كل التجهيزات الملائمة لتسيير مرفق نقل أموات المسلمين؛
- الموارد المالية الكافية لاستغلال المرفق؛
- أن يكونوا في وضعية قانونية مع إدارة الضرائب.
- أن يكون في وضعية قانونية مع إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

الفصل 5 : مدة عقد التدبير المفوض

تحدد مدة عقد التدبير المفوض لمرفق نقل أموات المسلمين في سبع (07) سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة وذلك بعد مداولة جماعة مراكش حول الموضوع، و يجب تبرير هذا التمديد في تقرير تعدده الجماعة و أن يكون موضوع عقد ملحق بعقد التدبير المفوض.
ويؤخذ بعين الاعتبار عند البث في مبدأ تمديد العقد ومدته حجم الاستثمارات الموظفة وكذا نوعية التجهيزات المستخدمة وحسن تنفيذ خدمة المرفق المفوض.
أما في حالة عدم موافقة الجماعة على تمديد مدة العقد فإنها تقوم خلال ستة أشهر (6) قبل انتهاء مدته بالإجراءات اللازمة لاختيار مفوض إليه جديد.

الفصل 6 : الإتاوة

يجب على المفوض إليه أن يؤدي كل سنة للجماعة إتاوة تقدر بواسطة مبلغ جزافي ، ويكون هذا المبلغ ضمن عرض أو اقتراح المفوض إليه .
وتحدد كيفية الأداء في اتفاقية التدبير المفوض.

الفصل 7 : التعريف

يتقاضى المفوض اليه مقابل نقل الأموات المسلمين واجبا تحدد تعريفته على الشكل التالي:
*داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جزافي وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.
*خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض او اقتراح المفوض اليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.

ويكون لزاما على المفوض اليه تعليق التسعيرة بوضوح داخل سيارة نقل أموات المسلمين و بمقر الشركة و تسليم وصل مقابل كل خدمة قام بها، كما تقوم جماعة مراكش بنصب لوحات التعريف بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة و بالمكاتب الصحية بالمقاطعات و المستشفيات و في الأماكن المناسبة.

الفصل 8 : مستخدمو المرفق

يتعين على كل مفوض اليه تدبير مرفق نقل أموات المسلمين أن يضمن تسيير المرفق من طرف مستخدمين أكفاء مع الزامية ارتداء الجميع لبدلات و قبعات بيضاء و اخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة أشهر (6) من طرف المكتب الجماعي أو المركز الصحي عند الاقتضاء.
كما يلتزم المفوض اليه و على حسابه و نفقته بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.

الفصل 9 : الصفة الشخصية لعقد التدبير المفوض

إن عقد التدبير المفوض ذو طبيعة شخصية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون موضوع كراء أو توكيل أو تفويت.

الفصل 10 : مقر العمل وشروط الاستغلال

يتعهد المفوض إليه بتوفير مرآب لسيارات نقل أموات المسلمين ومقر عمل لائق يستقبل فيه المكالمات والمراسلات حسب التوقيت المحدد في الفصل الحادي عشر، ويكون عنوان هذا المقر قارا ومسجلا لدى المصالح المختصة للجماعة ومجهزا بكافة الوسائل التي تضمن حسن تنفيذ خدمة المرفق.

كما يتعين عليه أن يحترم أخلاقيات المهنة، وأن يجهز سيارات نقل أموات المسلمين حسب صنف السيارة بكافة اللوازم الضرورية وذلك قصد نقلهم في أحسن الظروف حتى بالأحياء التي يتعذر الوصول إليها بالسيارات كالمدينة القديمة والمناطق النائية.

الفصل 11 : أوقات العمل

يجب على المفوض إليه أن يكون رهن إشارة العموم والسلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية والصحة في كل أوقات اليوم (24 ساعة على 24 ساعة) بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد والعطل.

الفصل 12 : استمرارية المرفق

يكون المفوض إليه ملزما بضمان استمرارية المرفق وفق الشروط المحددة في كناش التحملات و بجميع الالتزامات اتجاه الجماعة وذلك لضمان التدبير المفوض للمرفق.

يتعهد المفوض إليه بالتقيد بمبدأ المساواة بين المرتفقين، مبدأ ملاءمة الخدمة مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا تقديم خدمات في أحسن شروط السلامة والجودة والمحافظة على البيئة.

الفصل 13 : التأمينات

يجب على المفوض إليه أن يبرم عقد التأمين ضد حوادث الشغل لمستخدمي المرفق طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل، كما يجب عليه أن يبرم العقود المتعلقة بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.

الفصل 14 : تعديل عقد التدبير

يمكن للجماعة والمفوض إليه خلال مدة عقد التدبير المفوض أن يقترحا كل التعديلات التي يمكن أن تفيد التدبير للمرفق وذلك من خلال ملحق بالعقد يخضع لمصادقة السلطة المختصة، وتتم هذه التعديلات بتشاور ورضا بين الطرفين.

الفصل 15 : وسائل تدبير المرفق

يجب على المفوض إليه القيام بتجهيز مرفق نقل أموات المسلمين بأسطول مكون على الأقل من خمسة (05) سيارات، لا يتجاوز عمرها خمس (5) سنوات. هذه السيارات يجب أن تتوفر على المواصفات التالية:

- أن تكون من نوع (Fourgonnette)

- في حالة ميكانيكية جيدة؛

- أن يكون لونها الداخلي والخارجي أبيض؛

- أن تحمل العبارات التالية وباللون الأخضر:

+ "لا إله إلا الله محمد رسول الله"

+ نقل أموات المسلمين؛

+ اسم وعنوان ورقم هاتف الشركة باللغة العربية.

- أن تكون مجهزة ب:

+ مادة البوليستر من واجهتها الداخلية لتسهيل تنظيفها؛

+ حاجز وقائي يفصل بين السائق والجنّة مع منفذ صغير للتواصل؛

+ محمل قابل للغسل لا يقل طوله عن 2.20 مترا وعرضه عن 0.5 مترا؛

+ فوطات؛

- + قفازات بلاستيكية ذات الاستعمال الواحد؛
- + أغلفة بلاستيكية لتغليف الجثث؛
- + نظام تكييف؛
- + آلة لإخراج الهواء
- + نظام إشارة ضوئية لإفصاح الطريق (Gyrophare).

الفصل 16 : صيانة التجهيزات

يلتزم المفوض إليه بأن يحافظ على جميع التجهيزات في حالة نظيفة و أن تصان باستمرار وبشكل جيد . و في حالة المخالفة يتم اشعار المعني بالأمر بإيقاف السيارات موضوع المخالفة و إنذاره قصد القيام بجميع الإصلاحات اللازمة، وفي حالة عدم امتثاله لهذا الإنذار يتم تغريم المفوض إليه بأداء مبلغ تحدد قيمته باتفاقية التدبير المفوض.

في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه يتم بعد توجيه إنذار ثان للمفوض إليه، فسخ عقد التدبير المفوض دون أي تعويض للمفوض إليه.

الفصل 17 : عملية التطهير

يلتزم المفوض إليه بأن يخضع سيارة نقل أموات المسلمين لعملية التطهير بعد كل عملية نقل حسب القوانين الجاري بها العمل في ميدان الوقاية.

الفصل 18 : دفتر التسجيل

يتعين على المفوض إليه أن يمسك سجلا يكون مؤشرا ومرقما من طرف الجماعة، يتم فيه تدوين المعلومات التالية:

- + الإسم العائلي والشخصي للميت وفقا لبطاقة تعريفه الوطنية؛
- + تاريخ النقل؛
- + مكان و وجهة النقل؛
- + رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل وإسم السائق.

الفصل 19 : لجنة مراقبة تتبع حسن تدبير المرفق

تتكون لجنة مراقبة حسن تدبير المرفق من:

- + رئيسة جماعة مراكش بصفتها رئيسة للجنة أو من ينوب عنها؛
- + طبيب مصلحة حفظ الصحة؛
- + ممثل العمالة أو الإقليم؛
- + ممثل الأمن الوطني؛

ويمكن للجماعة أن تستعين بكل من له خبرة في المراقبة من أجل القيام بهذه المهمة . و تعقد اللجنة أشغالها، مرة كل ستة (6) أشهر، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

الفصل 20 : المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بفسح المجال لكل أجهزة المراقبة المختصة قصد التأكد من حسن التدبير المفوض للمرفق وتنفيذ بنود عقد التدبير المفوض ، وكل عرقلة لهذه المراقبة يحزر بشأنها محضر يرفع لرئيسة جماعة مراكش التي تتخذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة.

الفصل 21 : تكاليف التدبير المفوض

يلتزم المفوض إليه بتحمل جميع التكاليف الضرورية لتدبير مرفق نقل أموات المسلمين كما يتحمل أيضا أداء جميع التعويضات المستحقة للغير بفعل تدبيره للمرفق أو صيانته أو تجهيزه.

الفصل 22 : مصاريف حقوق التسجيل والتنبر

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف المتعلقة بحقوق التسجيل والتنبر وكذا المصاريف الناتجة عن القيام بخبرة يقتضيها تطبيق بنود كناش التحملات.

الفصل 23 : المخالفات والتعويضات

إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحجر بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق بنود كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال و أوقات العمل و استمراريتها و كذا توفيراً للتأمينات و الوسائل الكفيلة بالتدبير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدبير المفوض مع أداء المفوض إليه للجماعة للتعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك .

في حالة عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها أو فسخ العقد لسبب لا يرجع للمفوض إليه، فإنها مطالبة بتعويض هذا الأخير عن الأضرار التي قد تلحقه بسبب ذلك.

و يتم تحديد كيفية تعويض الطرفين في اتفاقية التدبير المفوض.

الفصل 24 : انتهاء أو فسخ العقد

يتم انتهاء أو فسخ العقد المبرم بين الطرفين في الحالات الآتية:

+ نهاية مدة التدبير المفوض؛

+ تصفية قضائية للشركة؛

+ التوقف عن الاستغلال؛

+ استرداد استغلال المرفق من طرف الجماعة؛

الفصل 25 : المنازعات

تحال جميع المنازعات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ مقتضيات عقد التدبير المفوض بين الطرفين المتعاقدين على الجهات القضائية المختصة بعد فشل مسطرة الصلح والتحكيم.

الفصل 26 : المراجعات الدورية

يجب عقد اجتماعات بين الجماعة والمفوض إليه وفق فترات منتظمة، على الأقل مرة واحدة كل سنة، للنظر في مدى تقدم تنفيذ الخدمة، مع إعداد تقرير يتضمن تقييم خدمة المرفق.

الفصل 27 : النشر

يعهد بتطبيق مقتضيات دفتر التحملات هذا إلى جميع المصالح التابعة للجماعة والخازن الجماعي والمصالح الأمنية والسلطات المحلية كل في نطاق اختصاصاته.

وينشر عقد التدبير المفوض وكناش التحملات في الجريدة الرسمية للجماعات المحلية بعد التأشير عليهما من طرف السلطة المختصة.

الفصل 28 : الضمانة

يحدد مبلغ الضمانة المؤقتة في عشرين ألف (20000) درهما، بينما يحدد مبلغ الضمانة النهائية في 03 % من قيمة العرض المالي الإجمالي لمدة العقد.

الفصل 29 : التأشير

يصبح كناش التحملات وعقد التدبير المفوض ساري المفعول بعد التأشير عليهما من طرف السلطة المختصة طبقاً للقوانين الجاري بها العمل.



مسودة الاتفاقية
من
عقد التدبير المفوض
لمرفق نقل الأتومات المسلمين

أكتوبر 2023

مسودة الاتفاقية

من عقد التدبير المفوض لهرفق نقل الأموات المسلمين

الأطراف المتعاقدة

جماعة مراكش، القصر البلدي، شارع محمد الخامس، مراكش
ويشار إليها فيما يلي "السلطة المفوضة"؛

من جهة:

والشركة المفوض إليها نقل الأموات المسلمين

ذات المقر الاجتماعي ذات رأسمال قدره مدرجة في السجل التجاري
تحت رقم

ويشار إليها فيما يلي أيضا باسم "الشركة المفوض إليها"؛

من جهة أخرى:

وقد تم اعتماده والاتفاق عليه على النحو التالي:

ديباجة

بادرت جماعة مراكش، بتنظيم دعوة للمنافسة لمنح استغلال مرفق نقل الأموات المسلمين في إطار عقد التدبير المفوض. تم قبول عرض الشركة وأفاضت أشغال وضع الصيغة النهائية لعقد التدبير المفوض الى مجموعة من المستندات منها الاتفاقية المرتبطة بالتدبير المفوض المذكور (فيما يلي الاتفاقية).

الفصل الأول : موضوع العقد

تهدف اتفاقية عقد التدبير المفوض لمرفق نقل أموات المسلمين الى تحديد شروط وقواعد تدبير هذا المرفق داخل المجال الترابي لمدينة مراكش ضمن إطار تنظيمي وقانوني وإداري ومالي، يتوخى جودة الخدمات المقدمة وذلك بواسطة أسطول مخصص لهذا الغرض.

الفصل الثاني : مدة العقد

تحدد مدة اتفاقية عقد التدبير المفوض لمرفق نقل أموات المسلمين في سبع سنوات (7) قابلة للتمديد مرة واحدة وذلك بعد مداولة جماعة مراكش حول الموضوع، ويجب تبرير هذا التمديد في تقرير تعدده الجماعة وأن يكون موضوع عقد ملحق بعقد التدبير المفوض . ويؤخذ بعين الاعتبار عند البث في مبدأ تمديد العقد ومدته حجم الاستثمارات الموظفة وكذا نوعية التجهيزات المستخدمة وحسن تنفيذ خدمة المرفق المفوض.

أما في حالة عدم موافقة الجماعة على تمديد مدة العقد فإنها تقوم خلال الستة أشهر (6) قبل انتهاء مدته بالإجراءات اللازمة لاختيار مفوض إليه جديد.

الفصل الثالث : الأتاوة

يجب على المفوض إليه أن يؤدي كل سنة اتاوة تقدر ب..... درهم تحول الى الخازن الاقليمي في بداية شهريناير من كل سنة.

الفصل الرابع : التعريف

يتقاضى المفوض اليه مقابل نقل الأموات المسلمين داخل المدار الحضري أو خارجه تعريفة محددة كالتالي:

* داخل المدار الحضري: يحدد الواجب بمبلغ جزافي وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه ويضمن في اتفاقية عقد التدبير المفوض.

* خارج المدار الحضري: يحدد الواجب عن الكيلومتر الواحد ذهابا وإيابا وفق عرض أو اقتراح المفوض اليه ويضمن باتفاقية عقد التدبير المفوض.

ويكون لزاما على المفوض اليه تعليق التعريف بوضوح داخل سيارة نقل الأموات وبمقر الشركة وتسليم وصل مقابل كل خدمة قام بها، كما تقوم جماعة مراكش بنصب لوحات التعريف بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة و بالمكاتب الصحية بالمقاطعات و في الأماكن المناسبة.

الفصل الخامس : مستخدمو المرفق

يتعين على كل مفوض إليه تدبير مرفق نقل أموات المسلمين أن يضمن التدبير المفوض للمرفق من طرف مستخدمين أكفاء، مع إلزامية ارتداء الجميع لبدلات وقبعات بيضاء وإخضاعهم للمراقبة الصحية كل ستة (6) أشهر من طرف المكتب الجماعي لحفظ الصحة أو المركز الصحي عند الاقتضاء.

كما يلتزم المفوض إليه وعلى حسابه ونفقته، بضمان التكوين المستمر لمستخدميه وفق حاجيات المرفق.

الفصل السادس : الصفة الشخصية لعقد التدبير المفوض

إن اتفاقية عقد التدبير المفوض ذات طبيعة شخصية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون موضوع كراء أو توكيل أو تفويت.

الفصل السابع : مقر العمل وشروط الاستغلال

يتعهد المفوض إليه بتوفير مرآب لسيارات نقل أموات المسلمين ومقر عمل لائق يستقبل فيه المكالمات والمراسلات ويكون عنوان هذا المقر قارا ومسجلا لدى المصالح المختصة للجماعة ومجهزا بكافة الوسائل التي تضمن حسن تنفيذ خدمة المرفق.

كما يتعين عليه أن يحترم أخلاقيات المهنة، وأن يجهز سيارات نقل أموات المسلمين حسب صنف السيارة بكافة اللوازم الضرورية وذلك قصد نقل أموات المسلمين في أحسن الظروف حتى بالأحياء التي يتعذر الوصول إليها بالسيارات كالمدينة القديمة والمناطق النائية.

الفصل الثامن : أوقات العمل

يجب على المفوض إليه أن يكون رهن إشارة العموم والسلطات المحلية والأمنية ومصالح الوقاية المدنية والصحة في كل أوقات اليوم (24 ساعة على 24 ساعة) بما في ذلك أيام السبت والأحد والأعياد والعطل.

الفصل التاسع : استمرارية المرفق

يكون المفوض إليه ملزما بضمان استمرارية المرفق وفق الشروط المحددة في كناش التحملات وبجميع الإلتزامات اتجاه الجماعة وذلك لضمان التدبير المفوض للمرفق.

الفصل العاشر : التأمينات

يجب على المفوض إليه أن يبرم عقد التأمين ضد حوادث الشغل لمستخدمي المرفق طبقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل كما يجب عليه أن يبرم العقود المتعلقة بالتأمين الإجباري للسيارات على الطرقات.

الفصل الحادي عشر : تعديل عقد التدبير المفوض

يمكن للجماعة والمفوض إليه خلال مدة عقد التدبير المفوض أن يقترحا كل التعديلات التي يمكن أن تفيد التدبير المفوض للمرفق وذلك من خلال ملحق بالعقد يخضع لمصادقة سلطة الوصاية. وتتم هذه التعديلات بتشاور ورضا الطرفين.

الفصل الثاني عشر : التدبير المفوض للمرفق

يجب على المفوض إليه القيام بتجهيز مرفق نقل أموات المسلمين بأسطول مكون على الأقل من (.....) سيارة لا يتجاوز عمرها خمس (5) سنوات. هذه السيارات يجب تتوفر على المواصفات التالية:

- أن تكون من نوع (Fourgonnette)

- في حالة ميكانيكية جيدة؛

- أن يكون لونها الداخلي والخارجي أبيض؛

- أن تحمل العبارات التالية وباللون الأخضر:

+ "لا إله إلا الله محمد رسول الله"

+ نقل أموات المسلمين؛

+ اسم وعنوان ورقم هاتف الشركة باللغة العربية.

- أن تكون مجهزة ب:

+ مادة البوليستر من واجهتها الداخلية لتسهيل تنظيفها؛

+ حاجز وقائي يفصل بين السائق والجنّة مع منفذ صغير للتواصل؛

+ محمل قابل للغسل لا يقل طوله عن 2.20 مترا وعرضه عن 0.5 مترا؛

+ فوطات؛

+ قفازات بلاستيكية ذات الاستعمال الواحد؛

+ أغلفة بلاستيكية لتلغيف الجثث؛

+ نظام تكييف؛

+ آلة لآخراج الهواء

+ نظام إشارة ضوئية لإفساح الطريق (Gyrophare).

الفصل الثالث عشر : صيانة التجهيزات

يلتزم المفوض إليه بأن يحافظ على جميع التجهيزات في حالة نظيفة وأن تصان باستمرار وبشكل جيد. وفي حالة عدم امتثاله لشروط الصيانة يتم اشعار المعني بالأمر بإيقاف السيارات موضوع المخالفة واندازه قصد القيام بجميع الاصلاحات اللازمة. في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه يتم بعد توجيه انذار ثان للمفوض اليه، فسخ عقد التدبير المفوض دون أي تعويض للمفوض اليه.

الفصل الرابع عشر : عملية التطهير

يلتزم المفوض إليه بأن يخضع سيارات نقل أموات المسلمين لعملية التطهير بعد كل عملية نقل حسب القوانين الجاري بها العمل في ميدان الوقاية.

الفصل الخامس عشر : دفتر التسجيل

- يتعين على المفوض إليه أن يمسك سجلا يكون مؤشرا ومرقما من طرف الجماعة، يتم فيه تدوين المعلومات التالية:
- الاسم العائلي والشخصي للميت المنقول وفقا لبطاقة تعريفه الوطنية؛
- تاريخ النقل؛
- مكان و وجهة النقل؛
- رقم تسجيل السيارة التي قامت بالنقل وإسم السائق.

الفصل السادس عشر : لجنة مراقبة تتبع حسن تدير المرفق

تتكون لجنة مراقبة تتبع حسن تدير المرفق من:

- رئيسة جماعة مراكش بصفتها رئيسة للجنة أو من ينوب عنها؛
 - نائب رئيسة جماعة مراكش المكلف بالإشراف على قطاع الوقاية الصحية بالمكتب الجماعي لحفظ الصحة
 - رئيس مصلحة المكتب الصحي الجماعي؛
 - ممثل العمالة؛
 - ممثل الأمن الوطني.
- ويمكن للجماعة أن تستعين بكل من له خبرة في مجال المراقبة من أجل القيام بهذه المهمة. وتعد اللجنة أشغالها مرة كل ستة (6) أشهر أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الفصل السابع عشر : المراقبة المستمرة

يلتزم المفوض إليه بفسح المجال لكل أجهزة المراقبة المختصة قصد التأكد من حسن تدير المرفق وتنفيذ بنود عقد التدير المفوض، وكل عرقلة لهذه المراقبة يحزر بشأنها محضر يرفع لرئيسة جماعة مراكش التي تتخذ الإجراء المناسب حسب طبيعة المخالفة.

الفصل الثامن عشر : تكاليف التدير المفوض

يلتزم المفوض إليه بتحمل جميع التكاليف الضرورية لتدير مرفق نقل أموات المسلمين كما يتحمل أيضا أداء جميع التعويضات المستحقة للغير بفعل تدير المرفق أو صيانتة أو تجهيزه.

الفصل التاسع عشر : مصاريف حقوق التسجيل والتنبر

يتحمل المفوض إليه جميع المصاريف المتعلقة بحقوق التسجيل والتنبر وكذا المصاريف الناتجة عن القيام بخبرة يقتضيها تطبيق بنود كناش التحملات.

الفصل العشرون : المخالفات والتعويضات

إن كل مخالفة لمقتضيات دفتر التحملات وشروطه وبنوده يحزر بموجبها محضر من طرف مصالح المراقبة المختصة التابعة للجماعة، والذي على أساسه يتم توجيه إنذار للمفوض إليه للقيام بالمتعين في أجل يتم تحديده من طرف مصلحة المراقبة المذكورة، وإذا استمر في خرق بنود الاتفاقية و كناش التحملات المتعلقة بشروط الاستغلال وأوقات العمل واستمراريتها وكذا توفير التأمينات والوسائل الكفيلة بالتدير المفوض كما هي منصوص عليها في كناش التحملات، وكل المقتضيات القانونية الواردة في عقد الاتفاق، فإن ذلك يخول للجماعة الحق في فسخ عقد التدير المفوض مع أداء المفوض إليه للجماعة التعويضات عن الأضرار المترتبة عن ذلك. في حالة عدم وفاء الجماعة بالتزاماتها أو فسخ العقد لسبب لا يرجع للمفوض إليه، فإنها مطالبة بتعويض هذا الأخير عن الأضرار التي قد تلحقه بسبب ذلك.

و يتم تحديد مبلغ التعويض بواسطة خبير يندب لهذه الغاية.

الفصل الواحد والعشرون : انتهاء أو فسخ العقد

يتم إنهاء أو فسخ العقد المبرم بين الطرفين في الحالات الآتية:

- نهاية مدة التدير المفوض؛
- تصفية قضائية للشركة؛
- في حالة الإخلال بأحد بنود كناش التحملات؛
- التوقف عن الاستغلال؛
- استرداد استغلال المرفق من طرف الجماعة؛

الفصل الثاني والعشرون : المنازعات

تحال جميع المنازعات التي يمكن أن تحدث أثناء تنفيذ مقتضيات اتفاقية عقد التدبير المفوض بين الطرفين المتعاقدين على الجهات القضائية المختصة بعد فشل مسطرة الصلح والتحكيم.

الفصل الثالث والعشرون : المراجعات الدورية

يجب عقد اجتماعات بين الجماعة والمفوض إليه وفق فترات منتظمة، على الأقل مرة واحدة كل سنة، للنظر في مدى تقدم تنفيذ الخدمة، مع إعداد تقرير يتضمن تقييم خدمة المرفق.

الفصل الرابع والعشرون : التأشير

تصبح اتفاقية عقد التدبير المفوض سارية المفعول بعد التوقيع عليه من قبل رئيسة جماعة مراكش والطرف المفوض اليه وتأشير السلطة الادارية المختصة.

كاتب المجلس

محمد ايت احسيسين


النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش

محمد الادريسي



النقطة الخامسة والعشرون من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):**الدراسة والمصادقة على الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع.**

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

في مستهل مناقشة هذه النقطة، أعطي الكلمة للسيد خليل بولحسن رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والتنمية الاجتماعية وإشراك المجتمع المدني لتلاوة نص التقرير المتعلق بها.

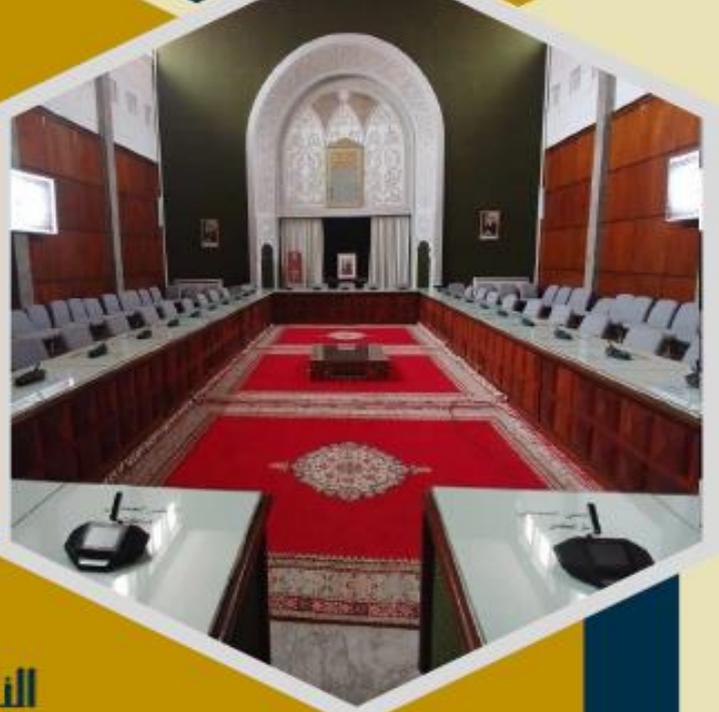
السيد خليل بولحسن رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والتنمية الاجتماعية وإشراك المجتمع المدني



مجلس جماعة مراكش

تقرير عن اجتماع اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والتنمية الاجتماعية وإشراك المجتمع المدني

حول النقطتين رقم 24 و 25
من جدول اعمال الدورة العادية
لشهر أكتوبر 2023



النقطة رقم 24
دعم ميزانية تسيير الجمعيات والأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات والعصب
الرياضية برسم السنة المالية 2023.

النقطة رقم 25
الدراسة والمصادقة على الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع.

تاريخ اجتماع اللجنة: 12 أكتوبر 2023

الاجتماع برئاسة السيد خليل بولحسن .



الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023



مجلس جماعة مراكش

تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والتنمية الاجتماعية وإشراك المجتمع المدني

طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وفي إطار تحضير النقط المدرجة في جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش، وتبعا للدعوة رقم 16655 بتاريخ 2023/09/21 الموجهة للسادة أعضاء المجلس للحضور والمشاركة في أشغال اجتماع اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والتنمية الاجتماعية وإشراك المجتمع المدني، انعقد الاجتماع المذكور يوم الخميس 12 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بقاعة الاجتماعات الصغرى بالقصر البلدي شارع محمد الخامس برئاسة السيد خليل بولحسن رئيس اللجنة، وذلك لتدارس النقطتين الآتيتين:

❖ **النقطة رقم 24: دعم ميزانية تسيير الجمعيات والأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات والعصب الرياضية برسم السنة المالية 2023.**

❖ **النقطة رقم 25: الدراسة والمصادقة على الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع.**

❖ حضر الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة:

لحسن حبيبو، رجاء المنصوري، مريم العرابي، أمينة المغاري القصري، البشير جوهر، عبد الصادق بيطاري، رحيلة الغمراوي، فاطمة شوتين.

❖ شارك في الاجتماع من أعضاء المجلس السادة:

الحسين نوار، محمد ايت بويدو، محمد بنشقرون، ي. الحسن المنادي، أحمد مروان الزنجاري، رقية العلوي حاجب، رشيدة لشهابي، جهان حدان، نسيمة سهيم، فؤاد حاجي، محمد نكيل، عثمان عزام.

❖ وواكب الاجتماع من مكتب المجلس الجماعي السيدة:

عتيقة بوسته : النائبة السادسة لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش

❖ وشارك من أطر جماعة مراكش بصفة استشارية السادة:

المدير العام للمصالح الجماعية	:	زين الدين الزرهوني
مستشار بديوان رئيسة المجلس الجماعي	:	عبد اللطيف أشلف
رئيس قسم العمل الاجتماعي	:	عبد العزيز الأمري
رئيس القسم الثقافي والرياضي	:	الحسين الزواق
عن قسم العمل الاجتماعي	:	حياة البصري
عن القسم الثقافي والرياضي	:	عبد الجليل ايت بلخير
عن مصلحة إدارة شؤون المجلس	:	سعد نجاي

في بداية الاجتماع، قدم السيد رئيس اللجنة كلمة ترحيبية في حق السادة الحضور، شاكرًا لهم تلبية الدعوة، مذكرا بالنقطتين المدرجتين في جدول اعمال اللجنة لتحضيرهما للجمع العام للمجلس التداولي لمراكش، مشيرًا الى انهما يتدرجان في إطار التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والديموقراطية التشاركية من جهة مع دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تقديم الدعم العمومي للنسيج الجمعي والتعاوني والنهوض بمواردهما وفق مقومات وشروط تعتمد مبادئ الحكامة، الثقة، الموضوعية والنزاهة، وكذا وفقا لقواعد وأليات وأخلاقيات التشاور والتعاقد والشفافية والمحاسبة والاستدامة في توزيع المال العام.

النقطة رقم 25 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:**الدراسة والمصادقة على الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع.**

في مستهل مناقشة هذه النقطة، وبعد تمكين السادة الأعضاء من الوثائق المرجعية الخاصة بها، ولتقديم حثيائتها ودواعي إدراجها، تدخل السيد رئيس اللجنة ليذكر أنه سبق للمجلس الجماعي أن اتخذ مقرا بدعم التعاونيات الناشطة بتراب جماعة مراكش، لكنه أرجع بملاحظات من السيد الوالي أهمها ضرورة عقد اتفاقية مع مؤسسات متخصصة في دعم، تأطير ومواكبة التعاونيات، وعليه تم إبرام اتفاقية شراكة مع مكتب تنمية التعاون مرفقة باتفاقية نموذج صودق عليها خلال الدورة العادية لشهر ماي 2023 وحضيت بتأشيرة مصاح المراقبة الادارية .

كما أشار السيد رئيس اللجنة أنه تم تخصيص اعتماد مالي قدره 2.7 مليون درهم لدعم التعاونيات، في إطار هدف عام يتعلق بإنعاش ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للتعاونيات بتراب جماعة مراكش، واهداف خاصة تروم:

- ✘ تأهيل التعاونيات؛
- ✘ تحسين جودة المنتجات والخدمات؛
- ✘ إنعاش التشغيل الذاتي؛
- ✘ تقوية القدرات التدييرية والتقنية والتسويقية وتحسين الحكامة.

مضيفا ان الجماعة تلقت طلبات دعم من طرف 78 تعاونية، تمت الموافقة على 71 منها والتي سيتم دعمها بمبالغ تتراوح بين 50.000 درهم و30.000 درهم حسب جدول تنقيط ومعايير مضمنة في كناش التحملات الخاص بدعم التعاونيات، بعدها، قام السيد رئيس اللجنة بتلاوة محضر اجتماع لجنة الانتقاء الأولي الخاصة بدعم مشاريع التعاونيات موضوع النقطة كما هو مرفق بالتقرير.

عقب ذلك، وبعد فتح باب المناقشة وإبداء الرأي، حيث أشاد السادة الأعضاء بمبادرة دعم التعاونيات باعتبارها تجربة جديدة على مستوى الجماعات، مثنين عمل لجنة الانتقاء الأولي في اختيار المشاريع الجادة للتعاونيات الناشطة بتراب مدينة مراكش والتي تنسجم مع كناش التحملات في الموضوع، وحيث أن هذه اللجنة تضم في عضويتها ممثلين عن مؤسسات مختصة في دعم ومواكبة مشاريع التعاونيات كمكتب تنمية التعاون والوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات ANAPEC، وبناء على الاطار التنظيمي المؤسس لمسطرة الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع من خلال الاتفاقية المبرمة مع مكتب تنمية التعاون و الاتفاقية النموذج الخاصة بدعم التعاونيات المرفقة بها والمؤشر عليها سابقا من لدن السيد الوالي عامل عمالة مراكش، **أيدت اللجنة موافقتها على ما يلي:**

- ✘ **الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع موضوع الجدول المرفق بالتقرير.**
- ✘ **إخضاع مسطرة دعم التعاونيات المشار اليها اعلاه لإطار تعاقدي مع كل تعاونية على حدة وفق اتفاقية النموذج موضوع مقرر مجلس جماعة مراكش عدد 2023/05/182 بتاريخ 18 ماي 2023 المؤشر عليه من لدن السيد الوالي عامل عمالة مراكش بتاريخ 2023/07/25.**

ولمجلسكم الهوقر واسع النظر

رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية

والتنمية الاجتماعية وإشراك المجتمع المدني

خليل بولحسن



الرقم الترتيبي	اسم التعاونية	مقترح الدعم – بالدرهم –
1	تعاونية الاستفاداة للطرز	50000
2	تعاونية باهي كوير	50000
3	تعاونية امل كروم	50000
4	تعاونية ايت اعطة	50000
5	تعاونية فن دنيا	50000
6	تعاونية كولوربيو	50000
7	التعاونية الحرفية - الأصابع الفضية للطرز	50000
8	نعمة ديكور	50000
9	تعاونية مراكش معادن	50000
10	تعاونية حي لصنعة بلادي	50000
11	طاكسي سرفيس مراكش س ت س	50000
12	تعاونية أناروزكوب	50000
13	تعاونية صفصافة للتعليم الاولي	50000
14	تعاونية امل مراكش	50000
15	تعاونية ايادي الكرم	50000
16	تعاونية ويف دريمز	35000
17	تعاونية بيو طاييف	35000
18	تعاونية الخطوة	35000
19	تعاونية فن السراين	35000
20	تعاونية الفن والتنمية	35000
21	تعاونية ديدي ارت	35000
22	تعاونية بي سيسترز	35000
23	تعاونية بوشراحيل كوتير	35000
24	تعاونية توب الفا	35000
25	تعاونية كوبا تفرنوت	35000
26	تعاونية صناعة ايلجسيف للطرز الخياطة	35000
27	تعاونية أزياء تقليدية وعصرية	35000
28	تعاونية افاق حرفية	35000
29	تعاونية جكارندا	35000
30	التعاونية شهبوات زهرة	35000
31	تعاونية دراز مراكش	35000
32	تعاونية قبة المرابطين	35000
33	تعاونية كوب ايادي الخير	35000
34	تعاونية الوفاء للأنامل الذهبية	35000
35	تعاونية مخمال كوير	35000
36	تعاونية حرفي البهجة	35000

35000	تعاونية الفوز للنماء	37
35000	تعاونية خيوط البهجة	38
35000	تعاونية دارمراكش	39
35000	تعاونية العودة السعدية	40
35000	تعاونية فن الشباب	41
35000	تعاونية السبيل للرافيا	42
35000	تعاونية نسرين للموضى	43
35000	تعاونية فن الطبخ	44
35000	تعاونية مافريكا	45
35000	تعاونية فاميد بيو	46
35000	تعاونية زهرة الزهور للخياطة والطرز	47
35000	تعاونية ايسو الاطلس	48
35000	تعاونية الاندلس لحرف المعمار التقليدي	49
35000	تعاونية داويزي ارت	50
35000	تعاونية بلدي قفطان	51
35000	تعاونية قوس قزح لصباغة المباني	52
35000	تعاونية التمرات للطرز والخياطة	53
35000	تعاونية الخياطة الفضلى	54
35000	تعاونية الاتقان للحرف اليدوية	55
35000	تعاونية بيت المرأة	56
35000	تعاونية الامل لصناعة الحبال والمنتوجات النباتية بمراكش	57
35000	تعاونية الانامل السحرية	58
35000	تعاونية الضحى للخياطة	59
35000	تعاونية اليد الذهبية للصناعة التقليدية	60
35000	تعاونية زمان بيو	61
35000	تعاونية هن برود	62
35000	تعاونية نساء قبور الشو الحرفية	63
35000	تعاونية تخزين	64
35000	تعاونية النصح للصناعة التقليدية	65
30000	تعاونية ايبوركولوجي	66
30000	تعاونية تريزوردو كوير	67
30000	تعاونية ارابيسك كويفر	68
30000	تعاونية المواطنة المغربية	69
30000	تعاونية عزيزية ارت	70
30000	تعاونية عطاء ونماء	71



وزارة الداخلية
ولاية جهة مراكش أسفي
عمالة مراكش
جماعة مراكش
المديرية العامة للمصالح
قسم العمل الاجتماعي
مصلحة الشؤون الاجتماعية

محضر اجتماع لجنة الانتقاء الأولي بشأن دعم مشاريع التعاونيات برسم السنة المالية 2023

بتاريخ 26 شتنبر 2023 وبمكتب نائبة السيدة رئيسة جماعة مراكش المكلفة بالقطاع الثقافي والرياضي، عقد اجتماع للجنة الانتقاء الأولي لدراسة موضوع طلبات مشاريع التعاونيات برسم السنة المالية 2023، ولقد حضر هذا الاجتماع:

- عتيقة بوستة	نائبة السيدة رئيسة جماعة مراكش المكلفة بالقطاع الثقافي والرياضي والاجتماعي
- خليل بولحسن	رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والاجتماعية
- حنان اباكريم	قسم العمل الاجتماعي بولاية جهة مراكش أسفي
- نعيمة عمورة	مكتب تنمية التعاون / مراكش
- زهيري منصف	رئيس مصلحة الشراكة والمقاولات الصغرى / ANAPEC
- عبد العزيز الامري	رئيس قسم العمل الاجتماعي بجماعة مراكش
- حياة البصري	مصلحة الشؤون الاجتماعية / قسم العمل الاجتماعي بجماعة مراكش

هذا، وفي بداية هذا الاجتماع، استعرضت السيدة نائبة الرئيسة اهم المراحل التي قطعها موضوع التعاونيات حيث ذكرت في هذا الصدد بالمحطات التالية:

- مصادقة مجلس جماعة مراكش على كناش التحملات الخاص بدعم التعاونيات العاملة بتراب جماعة مراكش وذلك خلال الدورة العادية لشهر ماي 2022؛
- مصادقة مجلس جماعة مراكش على اتفاقية الشراكة مع مكتب تنمية التعاون بشأن دعم التعاونيات خلال الدورة العادية لشهر ماي 2023؛
- إطلاق اعلان طلب مشاريع التعاونيات خلال الفترة الممتدة من 22 غشت 2023 الى غاية 11 شتنبر 2023.
- قيام قسم العمل الاجتماعي بتجميع الطلبات المتوصل بها داخل الأجل المعلن عنها مع إعداد جدول تكميلي يحمل اسم المشروع وكلفته المالية وأهدافه؛...

ولم يفت السيدة النائبة التشديد على ان عملية انتقاء مشاريع التعاونيات تظل جزء اوليا يستهدف إعداد أرضية عمل ستشتغل عليها لاحقا لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية بناء على تقرير يضم جدولا تركيبيا يحتوي على النقاط المحصل عليها.

من جانب آخر، ركز السيد رئيس لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية والرياضية على طبيعة المشاريع المتوصل بها، مشيرا الى الكيفيات المعتمدة في انتقاء هذه المشاريع مستندا في ذلك على شبكة التنقيط الواردة بكناش التحملات، مبرزا في ذات الوقت عمل لجنة الانتقاء الأولي المكونة من المصالح التالية:

- نائبة رئيسة جماعة مراكش المكلفة بالقطاع الثقافي والاجتماعي
- رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والتنمية الاجتماعية وإشراك المجتمع المدني أو من ينوب عنه.
- قسم العمل الاجتماعي بولاية جهة مراكش أسفي
- الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بمراكش
- قسم العمل الاجتماعي بجماعة مراكش أو من ينوب عنه
- مكتب تنمية التعاون

الى ان عملية انتقاء مشاريع التعاونيات تظل اجراء اوليا يروم إيجاد أرضية عمل ستشتغل عليها لاحقا لجنة الشؤون الثقافية بناء على تقرير يضم جدولا تركيبيا يحتوي على النقاط المحصل عليها..

هذا، وبعد سلسلة من التدخلات والاقتراحات والايضاحات.. شرعت اللجنة في دراسة مختلف الملفات المعروضة، مستندة في ذلك على اعتماد المقترحات التالية:

- 1- مقترح 50.000 درهم لفائدة التعاونيات الحاصلة على تنقيط 90 نقطة فما فوق؛
- 2- مقترح 35.000 درهم لفائدة التعاونيات الحاصلة على تنقيط ما بين 70 الى 89 نقطة؛
- 3- مقترح 30.000 درهم لفائدة التعاونيات الحاصلة على تنقيط ما بين 50 الى 69 نقطة.

ليستقر رأيها، بالتوافق، على اعتماد التوزيع التالي وفق شبكة التفتيط الواردة بكناش التحملات:

الرقم الترتيبي	اسم التعاونية	مقترح الدعم بالدرهم -
1	تعاونية الاستفادة للطرز	50000
2	تعاونية باهي كوير	50000
3	تعاونية امل كروم	50000
4	تعاونية ايت اعطة	50000
5	تعاونية فن دنيا	50000
6	تعاونية كولور بيو	50000
7	التعاونية الحرفية - الأصابع الفضية للطرز	50000
8	نعمة ديكور	50000
9	تعاونية مراكش معادن	50000
10	تعاونية حبي لصناعة بلادي	50000
11	طاكسي سرفيس مراكش س ت س	50000
12	تعاونية أناروز كوب	50000
13	تعاونية صفصافة للتعليم الاولي	50000
14	تعاونية امل مراكش	50000
15	تعاونية ايادي الكرم	50000
16	تعاونية ويف دريمز	35000
17	تعاونية بيو طايف	35000
18	تعاونية الخطوة	35000
19	تعاونية فن الدزوين	35000
20	تعاونية الفن والتنمية	35000
21	تعاونية ديدي ارت	35000
22	تعاونية بي سيسترز	35000
23	تعاونية بوشراحيل كوتير	35000
24	تعاونية توب الفا	35000
25	تعاونية كوبا تفرنوت	35000
26	تعاونية صناعة ايلجسيف للطرز الخياطة	35000
27	تعاونية أزياء تقليدية وعصرية	35000
28	تعاونية افاق حرفية	35000
29	تعاونية جكارندا	35000
30	التعاونية شهيووات زهرة	35000
31	تعاونية دراز مراكش	35000
32	تعاونية قبة المرابطين	35000
33	تعاونية كوب ايادي الخير	35000
34	تعاونية الوفاء للآتامل الذهبية	35000
35	تعاونية مخمال كوير	35000
36	تعاونية حرفيي البهجة	35000
37	تعاونية الفوز للنماء	35000
38	تعاونية خيوط البهجة	35000
39	تعاونية دار مراكش	35000
40	تعاونية العودة السعدية	35000
41	تعاونية فن الشباب	35000
42	تعاونية السبيل للرافيا	35000

35000	تعاونية نسرين للموضى	43
35000	تعاونية فن الطبخ	44
35000	تعاونية مافريكا	45
35000	تعاونية فاميد بيو	46
35000	تعاونية زهرة الزهور للخياطة والطرز	47
35000	تعاونية ايسو الاطلس	48
35000	تعاونية الاندلس لحرف المعمار التقليدي	49
35000	تعاونية داووزي ارت	50
35000	تعاونية بلدي قفطان	51
35000	تعاونية قوس قزح لصباغة المباني	52
35000	تعاونية التمراث للطرز والخياطة	53
35000	تعاونية الخياطة الفضلى	54
35000	تعاونية الاتقان للحرف اليدوية	55
35000	تعاونية بيت المرأة	56
35000	تعاونية الامل لصناعة الحبال والمنتجات النباتية بمراكش	57
35000	تعاونية الانامل السحرية	58
35000	تعاونية الضحي للخياطة	59
35000	تعاونية اليد الذهبية للصناعة التقليدية	60
35000	تعاونية زمان بيو	61
35000	تعاونية هن برود	62
35000	تعاونية نساء قبور الشو الحرفية	63
35000	تعاونية تخزين	64
35000	تعاونية النصح للصناعة التقليدية	65
30000	تعاونية ايبوركولوجي	66
30000	تعاونية تريزور دو كوير	67
30000	تعاونية ارابيسك كويفر	68
30000	تعاونية المواطنة المغربية	69
30000	تعاونية عزيزية ارت	70
30000	تعاونية عطاء ونماء	71

وتجدر الإشارة الى انه تم استبعاد التعاونيات التالية:

ملاحظات	اسم التعاونية
ضمن المشاريع غير المقبولة - شراء تجهيزات مكتبية	تعاونية الفا امغوص
المشروع ضمن المشاريع غير المقبولة حسب كناش التحملات	التعاونية القرآنية لا الف للتربية والتكوين
مقر التعاونية يتواجد خارج تراب جماعة مراكش	تعاونية كينك ارت
مقر التعاونية يتواجد خارج تراب جماعة مراكش	تعاونية لكيش كولين
مقر التعاونية يتواجد خارج تراب جماعة مراكش	تعاونية الصابرات للنساء ذوات الاحتياجات الخاصة
مقر التعاونية يتواجد خارج تراب جماعة مراكش	تعاونية السفيناي للطرز والخياطة جماعة ولاد حسون
مقر التعاونية يتواجد خارج تراب جماعة مراكش	تعاونية الاشراق



المجلس الجماعي لمراكش

مقرر عدد 2023/05/182 بتاريخ 18 ماي 2023
النقطة الثانية والعشرون من جدول أعمال الدورة العادية لشهر ماي 2023 والمتعلقة:

بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة مراكش ومكتب تنمية التعاون
بهدف دعم التعاونيات العاملة بتراب جماعة مراكش.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر ماي 2023 المنعقدة في جلستها الثانية العلنية يوم الخميس 18 ماي 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشوارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الادريسي النائب الاول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلا للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.14.189 الصادر في 27 محرم 1436 (21 نونبر 2014) بتنفيذ القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.
- وبناء على المرسوم رقم 2.15.617 صادر في (24 مارس 2016) بتحديد قواعد تنظيم وتسيير سجل التعاونيات.
- وعملا بمقتضيات كناش التحملات الخاص بدعم التعاونيات حاملة المشاريع والتي يتواجد مقرها بتراب جماعة مراكش المصادق عليه خلال الدورة العادية لشهر ماي 2022 والمؤشر عليه من لدن السيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وبعد تقديم نص تقرير اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والتنمية الاجتماعية وشارك المجتمع المدني حول موضوع النقطة.
- وبعد تدخل السيد النائب الاول لرئيسة مجلس جماعة مراكش (رئيس الجلسة) في الموضوع.
- وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقا للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين اثناء التصويت	:	43	عضوا
- عدد الأصوات المعبر عنها	:	43	عضوا
- عدد الأعضاء المواقفين	:	43	عضوا

وهم السادة:

محمد الادريسي، عبد العزيز بوسعيد، أشرف برزوق، كمال ماجد، طارق حنيش، نسيمه سهيم، فاطمة شوتين، نجية عوجاجي، مريم باحسو، رقية العلوي حاجب، أمينة المغاري القصري، حليلة بامحمد، ثورية بوعباد، الحسين نوار، محمد نكيل، سعيد بوجاجة، عبد الغني خيا، جيهان حدان، رحيلة الغمراوي، حمزة الحداوي، عبد الجليل بنسعود، أحمد مروان الزنجاري، ي. المصطفى مطهر، عبد السلام سي كوري، رجاء المنصوري، ي. الحسن المنادي، عبد الصادق بوزاهر، محمد بنلعروسي، محمد الحر، سلوى بولحية، عبد الصادق بيطاري، فؤاد حاجي، خليل بولحسن، رشيدة لشهائي، عبد الرحيم تق تق، لحسن حبيبو، البشير جوهر، عبد الصمد العكاري، عبد الواحد الشافقي، الحبيب امهيدرة، عثمان عزام، السعيد ايت المحجوب، محمد ايت احسيسين.

- عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت : لا أحد

يقرر ما يلي

صادق مجلس جماعة مراكش بإجماع الأصوات المعبر عنها للأعضاء المزاولين مهامهم على اتفاقية شراكة بين جماعة مراكش ومكتب تنمية التعاون بهدف دعم مشاريع التعاونيات المتواجدة بجماعة مراكش، مصحوبة باتفاقية النموذج والاتية مقتضياتها كالتالي:

اتفاقية شراكة بين جماعة مراكش ومكتب تنمية التعاون بهدف دعم مشاريع التعاونيات

ديباجة

- تماشيا مع التعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، المؤسس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 18 ماي 2005، والتعليمات الواردة بالمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019 - 2023)، التي أشرف جلالتهم على انطلاقها يوم الأربعاء 19 شتبر 2018، والتي تؤكد على تحسين الظروف السوسيو - اقتصادية، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة، والتكفل وإعادة الإدماج الاجتماعي، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، والاستثمار في الرأس المال البشري.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 صادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات
- وبناء على القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.189 الصادر في 27 محرم 1436 (21 نونبر 2014)
- وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 صادر في 4 ربيع الاول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- وبناء على كناش التحملات المتعلقة بدعم التعاونيات حاملة المشاريع، المصادق عليه بتاريخ 08 يونيو 2022.
- وتبعا لهدايات مجلس جماعة مراكش خلال دورته العادية لشهر ماي 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 2023/05/18).
- ورغبة من مجلس جماعة مراكش في إرساء ثقافة جديدة تقوم على المردودية والنجاعة والمساهمة في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني المحلي وخاصة التعاونيات الحاملة لمشاريع.

تمت صياغة مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة مراكش ومكتب تنمية التعاون تهم تحديد شروط دعم التعاونيات المتواجدة بجماعة مراكش.

الفصل الأول: موضوع اتفاقية الشراكة

يهدف مشروع اتفاقية الشراكة إلى تحديد شروط وقواعد الاستفادة من الدعم المالي الموجه لفائدة التعاونيات حاملة المشاريع والتي يتواجد مقرها بتراب جماعة مراكش.

الفصل الثاني: أهداف اتفاقية شراكة

الهدف العام:

المساهمة في إنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجماعة عبر دعم التعاونيات وتقوية تنافسيتها وتسهيل ولوجها مجال التسويق، من خلال عقد شراكة فعالة ومنتجة مع مكتب تنمية التعاون.

الأهداف الخاصة:

- ✘ تحديد المعايير والشروط الواجب توفرها للاستفادة من الدعم الذي تقدمه جماعة مراكش لفائدة التعاونيات؛
- ✘ إنعاش التشغيل الذاتي؛
- ✘ مساعدة حاملي المشاريع على زيادة الإنتاج ودعم التسويق؛
- ✘ تحسين جودة منتجات وخدمات التعاونيات المحلية ودعم تنافسيتها محليا ووطنيا؛
- ✘ إنعاش التشغيل الذاتي عبر دعم الاقتصاد التضامني والاجتماعي؛
- ✘ تقوية القدرات التدبيرية والتقنية والتسويقية وتحسين الحكامة داخل التعاونية؛

الفصل الثالث: مدة الاتفاقية

تحدد مدة الاتفاقية في ثلاث سنوات (3) قابلة للتجديد التلقائي مرتين ما لم يعرب أحد الطرفين عن رغبته في فسخها شهرين قبل مدة انصرامها.

الفصل الرابع: الالتزامات

التزامات مجلس جماعة مراكش:

- تلتزم جماعة مراكش بتخصيص غلاف مالي سنوي عند إعداد ميزانيتها لدعم مشاريع التعاونيات.
- تلتزم جماعة مراكش بإعداد اتفاقية شراكة مع التعاونيات المصادق على تمويل مشاريعها؛
- ستقوم جماعة مراكش بتحويل الدعم المالي للتعاونيات المصادق على تمويل مشاريعها.

التزامات مكتب تنمية التعاون

- يلتزم مكتب تنمية التعاون بتوفير:
 - الدعم والتوجيه للتعاونيات: المساعدة على إعداد الأنظمة الأساسية، الاتفاقيات...
 - تأطير المجموعات العامة للتعاونيات،
 - تقديم الدعم في مجال تكوين ومواكبة التعاونيات الممنوحة
 - تقديم المواكبة التقنية للتعاونيات
 - تتبع انجاز المشاريع موضوع الدعم
 - حضور أشغال لجنة الانتقاء ولجنة التتبع والتقييم طبقا للفصلين 6 و7 من كناش التحملات.

الفصل الخامس: الفسخ

تفسخ هذه الاتفاقية من طرف الجماعة أو مكتب تنمية التعاون حالة إخلال أحد الطرفين بالالتزامات الملقاة على عاتقه. تبلغ الجهة الراغبة في الفسخ الطرف الشريك بنيتها وضع حد للاتفاقية المذكورة وذلك عبر رسالة مكتوبة مع اشعار بالتوصل.

الفصل السادس: فض النزاعات

كل نزاع محتمل ناتج عن تأويل أو تنفيذ مواد هذه الاتفاقية، يحال على تحكيم السيد والي جهة مراكش أسفي.

الفصل السابع: المراجعة

يمكن مراجعة أو تعديل مقتضيات هذه الاتفاقية باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليها. وذلك بواسطة ملحق يكون موضع تراضي بينهما.

الفصل الثامن: تنفيذ الاتفاقية

يتم الشروع في تنفيذ بنود هذه الاتفاقية ابتداء بعد التوقيع عليها من طرف الشريكين والمصادقة عليها من طرف السلطة الإدارية المختصة.

رئيس مكتب تنمية التعاون	رئيسة مجلس جماعة مراكش
<p>أشركت في الاتفاقية</p> <p>السيد والي جهة مراكش أسفي عامل عمالة مراكش</p>	

مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة مراكش

وتعاونية

حول دعم مشروع

ديباجة

- تهاشيا مع التعليمات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، المؤسس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 18 ماي 2005، والتعليمات الواردة بالمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2019-2023)، التي أشرف جلالتها على انطلاقها يوم الأربعاء 19 شتنبر 2018، والتي تؤكد على تحسين الظروف السوسيو-اقتصادية، وهاوية الأشخاص في وضعية هشاشة، والتكفل وإعادة الإدماج الاجتماعي، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب، والاستثمار في الراسمال البشري.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات
- وبناء على القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.189 الصادر في 27 محرم 1436 (21 نونبر 2014
- وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 4 ربيع الاول 1439 (23 نونبر 2017) بسن نظام للحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- وتبعا لاهداف البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في افق 2030؛
- وتبعا لاهداف الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضاهي 2010 - 2020؛
- وبناء على كئاش التحولات المتعلقة بدعم التعاونيات حاملة المشاريع، الهصادق عليه بتاريخ 08 يونيو 2022.
- ووعيا من المجلس الجهاعي لمراكش بها تبدله التعاونيات بمدينة مراكش من جهود خلال التسيير والسهر على استدامة خدماتها.
- ورغبة من مجلس جماعة مراكش في إرساء ثقافة جديدة تقوم على المردودية والنجاعة والمساهمة في دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضاهي المحلي وخاصة التعاونيات الحاملة لمشاريع.
- وبناء على الملف القانوني لتعاونية ... والكانن مقرها ب
- وتبعا لهقرر مجلس جماعة عدد 2023/05/182 بتاريخ 18 ماي 2023 المتخذ خلال الدورة العادية لشهر ماي 2023 و القاضي بالصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة مراكش ومكتب تنمية التعاون بهدف دعم مشاريع التعاونيات المتواجدة بجماعة مراكش، ومصحوبة باتفاقية النموذج.

الفصل الأول: موضوع اتفاقية الشراكة

تهدف اتفاقية الشراكة هذه إلى تحديد شروط وقواعد الاستفادة من الدعم المالي الموجه لفائدة التعاونيات حاملة المشاريع والتي يتواجد مقرها بتراب جماعة مراكش.

الفصل الثاني: أهداف اتفاقية شراكة

الهدف العام:

إنعاش ودعم الاقتصاد الاجتماعي والتضاهي للتعاونيات بتراب جماعة مراكش.

الاهداف الخاصة:

- ✘ تأهيل التعاونيات؛
- ✘ تحسين جودة المنتجات والخدمات؛
- ✘ إنعاش التشغيل الذاتي؛
- ✘ تقوية القدرات التدييرية والتقنية والتسويقية وتحسين الحكامة.

الفصل الثالث: مدة الاتفاقية

تحدد مدة الاتفاقية في سنة (01) ما لم يعرب أحد الطرفين عن رغبته في فسخها شهرين قبل مدة انصرامها.

الفصل الرابع: اللتزامات

التزامات مجلس جماعة مراكش:

- تلتزم جماعة مراكش بتخصيص غلاف مالي سنوي عند إعداد ميزانيتها لدعم مشاريع التعاونيات.
- ستقوم جماعة مراكش بتحويل الدعم المالي للتعاونيات المصادق على تمويل مشاريعها.

التزامات التعاونية:

تلتزم تعاونية ب :

- عدم صرف الدعم المذكور في أنشطة غير تلك الواردة في بطاقة المشروع المقبول والممول.
- عدم تغيير توقيت ومكان انجاز المشروع.
- الالتزام بوضع العلامة الإشهارية للجماعة (LOGO)
- التعاون مع المصالح المختصة بالتتبع والتقييم.
- ارجاع المبالغ المالية موضوع الدعم في حالة عدم صرفها أو صرف جزء منها فقط، مع مراعاة أحكام الفصل الثامن من كناش التحملات.
- ارسال تقارير نصف سنوية حول المشروع وفق نموذج تضعه مصالح الجماعة.
- ارسال الوثائق المحاسبية اللازمة والمرتبطة بتنفيذ المشروع.
- تتبع سير تقدم المشروع ومدى مطابقته لمواصفات الجودة والسلامة.
- المصادقة وصرف النفقات المتعلقة بالمشروع بموجب محضر موقع من لدن مسير التعاونية.

الفصل الخامس: الفسخ

تفسخ هذه الاتفاقية من طرف الجماعة او التعاونية حالة إخلال أحد الطرفين بالالتزامات الملقاة على عاتقه. تبلغ الجهة الراغبة في الفسخ الطرف الشريك بنيتها وضع حد للاتفاقية المذكورة وذلك عبر رسالة مكتوبة مع اشعار بالتوصل.

الفصل السادس: فض النزاعات

كل نزاع محتمل ناتج عن تأويل أو تنفيذ مواد هذه الاتفاقية، يحال على تحكيم السيد والي جهة مراكش أسفي.

الفصل السابع: المراجعة

يمكن مراجعة او تعديل مقتضيات هذه الاتفاقية باقتراح كتابي وموافقة الأطراف الموقعة عليها. وذلك بواسطة ملحق يكون موضع تراضي بينهما.

الفصل الثامن: تنفيذ الاتفاقية

يتم المشروع في تنفيذ بنود هذه الاتفاقية بعد التوقيع عليها من طرف الشريكين والمصادقة عليها من طرف السلطة الإدارية المختصة.

رئيسة مجلس جماعة مراكش	رئيس تعاونية
اشر على الاتفاقية السيد والي جهة مراكش اسفي عامل عمالة مراكش	

كاتب المجلس
محمد ايت احسيسين

النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش
محمد الادريسي



السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بعد استماعكم لتقرير اللجنة، الأمر يخص البث في الدعم المالي الممنوح من طرف الجماعة لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع وفق كناش التحملات الخاص بدعم التعاونيات العاملة بتراب جماعة مراكش وكذا اتفاقية الشراكة المبرمة مع مكتب تنمية التعاون بشأن دعم التعاونيات والمصادق عليهما خلال الدورة العادية لشهر ماي 2022.

والآن باب المناقشة مفتوح.

إذن، وفي غياب أي متدخل حول الموضوع، أقترح عليكم المرور إلى عملية التصويت على الدعم المالي الممنوح للتعاونيات الحاملة للمشاريع كما هو مضمن في تقرير اللجنة على أساس إخضاع مسطرة دعم التعاونيات المشار إليها اعلاه لإطار تعاقدي مع كل تعاونية على حدة وفق اتفاقية النموذج موضوع مقرر مجلس جماعة مراكش عدد 2023/05/182 بتاريخ 18 ماي 2023 المؤشر عليه من لدن السيد الوالي عامل عمالة مراكش بتاريخ 2023/07/25.



المجلس الجماعي لمراكش

مقرر عدد 205/10/2023 بتاريخ 18 أكتوبر 2023 النقطة الخامسة والعشرون من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 والمتعلقة:

بالدراسة والمصادقة على الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة في جلستها الثانية العلنية يوم الأربعاء 18 أكتوبر 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلا للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم نص تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالشؤون الثقافية والرياضية والتنمية الاجتماعية وشارك المجتمع المدني في موضوع النقطة.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- وتطبيقا لمنطوق مقرر مجلس جماعة مراكش عدد 203/05/182 بتاريخ 18 ماي 2023 المؤشر عليه من لدن السيد الوالي عامل عمالة مراكش بتاريخ 2023/07/25.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقا للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين اثناء التصويت : 25 عضوا

- عدد الأصوات المعبر عنها : 25 عضوا

- عدد الأعضاء الموافقين : 25 عضوا وهم السادة:

محمد الإدريسي، عتيقة بوسنة، خديجة بوحراشي، رقية العلوي حاجب، نسيمة سهيم، طارق حنيش، جهان حدان، رحيلة الغمراوي، أمل الملاخ، فاطمة شوتين، نجية عوجاجي، مريم باحسو، حليلة بامحمد، محمد نكيل، الحسين نوار، حمزة الحداوي، عبد الجليل بنسعود، محمد بنلعروسي، ي. الحسن المنادي، عادل النميلي، خليل بولحسن، محمد بنشقرن، عبد الصادق بيطاري، السعيد ايت المحجوب، محمد ايت احسيسين.

- عدد الأعضاء الرافضين : لا أحد

- عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت : لا أحد

يقرر مايلي

1. صادق مجلس جماعة مراكش بإجماع الأصوات المعبر عنها للأعضاء الحاضرين على مقرر النقطة على النحو الآتي:
 1. الدعم المالي لفائدة التعاونيات الحاملة للمشاريع موضوع الجدول المرفق بالمقرر.
 2. إخضاع مسطرة دعم التعاونيات المشار إليها اعلاه لإطار تعاقدي مع كل تعاونية على حدة وفق اتفاقية النموذج موضوع مقرر مجلس جماعة مراكش عدد 203/05/182 بتاريخ 18 ماي 2023 المؤشر عليه من لدن السيد الوالي عامل عمالة مراكش بتاريخ 2023/07/25.

الرقم الترتيبي	اسم التعاونية	مقترح الدعم - بالدرهم -
1	تعاونية الاستفادة للطرز	50000
2	تعاونية باهي كوير	50000
3	تعاونية امل كروم	50000
4	تعاونية ايت اعطة	50000
5	تعاونية فن دنيا	50000
6	تعاونية كولوربيو	50000
7	التعاونية الحرفية - الأصابع الفضية للطرز	50000
8	نعمة ديكور	50000
9	تعاونية مراكش معادن	50000
10	تعاونية حي لصناعة بلادي	50000
11	طااكسي سرفيس مراكش س ت س	50000
12	تعاونية أناروز كوب	50000
13	تعاونية صفصافة للتعليم الاولي	50000
14	تعاونية امل مراكش	50000
15	تعاونية ايادي الكرم	50000
16	تعاونية ويف دريمز	35000
17	تعاونية بيوطايف	35000
18	تعاونية الخطوة	35000
19	تعاونية فن الدزايين	35000
20	تعاونية الفن والتنمية	35000
21	تعاونية ديدي ارت	35000
22	تعاونية بي سيسترز	35000
23	تعاونية بوشراجيل كوتير	35000
24	تعاونية توب الفا	35000
25	تعاونية كوبا تفرنوت	35000
26	تعاونية صناعة ايلجسيف للطرز الخياطة	35000
27	تعاونية أزياء تقليدية وعصرية	35000
28	تعاونية افاق حرفية	35000
29	تعاونية جكارندا	35000
30	التعاونية شهبوات زهرة	35000
31	تعاونية دراز مراكش	35000
32	تعاونية قبة المرابطين	35000
33	تعاونية كوب ايادي الخير	35000
34	تعاونية الوفاء للأنامل الذهبية	35000
35	تعاونية مخمال كوير	35000
36	تعاونية حرفي البهجة	35000
37	تعاونية الفوز للنماء	35000
38	تعاونية خيوط البهجة	35000
39	تعاونية دار مراكش	35000

35000	تعاونية العودة السعدية	40
35000	تعاونية فن الشباب	41
35000	تعاونية السبيل للرافيا	42
35000	تعاونية نسرين للموضي	43
35000	تعاونية فن الطبخ	44
35000	تعاونية مافريكا	45
35000	تعاونية فاميد بيو	46
35000	تعاونية زهرة الزهور للخياطة والطرز	47
35000	تعاونية ايسو الاطلس	48
35000	تعاونية الاندلس لحرف المعمار التقليدي	49
35000	تعاونية داويزي ارت	50
35000	تعاونية بلدي قفطان	51
35000	تعاونية قوس قزح لصبغة المباني	52
35000	تعاونية التمرات للطرز والخياطة	53
35000	تعاونية الخياطة الفضلى	54
35000	تعاونية الاتقان للحرف اليدوية	55
35000	تعاونية بيت المرأة	56
35000	تعاونية الامل لصناعة الحبال والمنتجات النباتية بمراكش	57
35000	تعاونية الانامل السحرية	58
35000	تعاونية الضحى للخياطة	59
35000	تعاونية اليد الذهبية للصناعة التقليدية	60
35000	تعاونية زمان بيو	61
35000	تعاونية هن برود	62
35000	تعاونية نساء قبور الشوا الحرفية	63
35000	تعاونية تخزين	64
35000	تعاونية النصح للصناعة التقليدية	65
30000	تعاونية ايبوركولوجي	66
30000	تعاونية تريبوردوكوير	67
30000	تعاونية ارابيسك كويفر	68
30000	تعاونية المواطنة المغربية	69
30000	تعاونية عزيزية ارت	70
30000	تعاونية عطاء ونماء	71

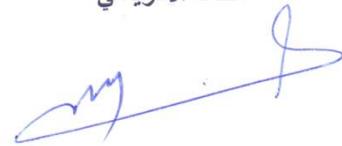
كاتب المجلس

محمد ايت احسيسين



النائب الاول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش

محمد الادريسي



السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

النقطة الرابعة والعشرون من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

دعم ميزانية تسيير الجمعيات والأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات والعصب الرياضية برسم السنة

المالية 2023.

سيتم تأجيل هذه النقطة الى الجلسة المقبلة، وستعقد لجنة الانتقاء التي ستمثل فيها كل مقاطعة بثلاث ممثلين يوم الاثنين 23 أكتوبر ان شاء الله، ثم ستعرض على اللجنة على أن تعرض على المجلس بعد ذلك.

النقطة العشرون من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

البت في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

النقطة الواحدة والعشرون من جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18 أكتوبر 2023):

تعديل كناش التحملات المتعلقة باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بداية، ونظرا لوحدة الموضوع، أقترح عليكم تدارس النقطتين رقمي 20 و21 معا، والآن الكلمة للسيدة نسيمه ساهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات لتلاوة التقرير الخاص بهما.

السيدة نسيمه ساهيم نائبة رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات



مجلس جماعة مراكش

تقرير عن اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

حول النقطتين رقم 20 و 21
من جدول اعمال الدورة العادية
لشهر أكتوبر 2023



- ✚ **النقطة رقم 20:** البث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.
- ✚ **النقطة رقم 21:** تعديل كناش التحملات المتعلقة باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

تاريخ اجتماع اللجنة: 11 أكتوبر 2023

الاجتماع برئاسة السيدة نسيمه سلفيم



النقطة رقم 19: تعديل عقد التدبير المفوض لمرفق قطر المركبات وايداعها بالمهاجر بجماعة بمراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.

النقطة رقم 20: البث في قرار تنظيمي جهاعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

النقطة رقم 21: تعديل كناش التحملات المتعلقة باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

النقطة رقم 22: تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل المرضى والجرحى.

النقطة رقم 23: تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرفق نقل الاموات المسلمين.

الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023



مجلس جماعة مراكش

تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والذخائر

طبقا للمقتضيات القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، وفي إطار تحضير النقط المدرجة في جدول اعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش، وتبعا للدعوة رقم 16654 بتاريخ 2023/09/21 الموجهة للسادة أعضاء المجلس للحضور والمشاركة في أشغال اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، انعقد الاجتماع المذكور يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023 على الساعة الحادية عشر والرابع صباحا بقاعة الاجتماعات الصغرى بالقصر البلدي شارع محمد الخامس برئاسة السيدة نسيمه ساهيم نائبة رئيس اللجنة، وذلك لتدارس النقط الآتية:

- ✧ **النقطة رقم 19:** تعديل عقد التدبير المفوض لمرافق قطر المركبات وايداعها بالمحاجز بجماعة مراكش المتكون من كناش التحملات ومسودة الاتفاقية على ضوء ملاحظات السيد وزير الداخلية.
- ✧ **النقطة رقم 20:** البث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.
- ✧ **النقطة رقم 21:** تعديل كناش التحملات المتعلقة باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.
- ✧ **النقطة رقم 22:** تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل المرضى والجرحى.
- ✧ **النقطة رقم 23:** تعديل كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لمرافق نقل الاموات المسلمين.

✧ حضر الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة:

أحمد خوية، رشيدة لشهابي، السعيد ايت المحجوب، عادل النميلي.

✧ شارك في الاجتماع من أعضاء المجلس السادة:

نجية عوجاجي، عبد الغني طولاب، محمد ايت بويدو، فاطمة شوتين، عبد الصادق بيطاري، محمد بنشقرون، ي. المصطفى مطهر، حليلة بامحمد، اليشير جوهر، فؤاد حاجي، ي. الحسن المنادي، رقية العلوي حاجب، أمينة المغاري القصري، عبد الرزاق جيبور، رحيلة الغمراوي، حمزة الحداوي، خليل بولحسن.

✧ وواكب الاجتماع من مكتب المجلس الجماعي السادة:

محمد الادريسي	:	النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو اللجنة)
خديجة بوحرashi	:	النائبة الخامسة لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو اللجنة)
زبيدة لمشمر	:	النائبة العاشرة لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (عضو اللجنة)

✧ وشارك من أطر جماعة مراكش بصفة استشارية السادة:

زين الدين الزهوني	:	المدير العام للمصالح الجماعية
عبد اللطيف أشلف	:	مستشار بديوان رئيسة المجلس الجماعي
محمد المحير	:	رئيس مصلحة إدارة شؤون المجلس
هشام بل الحوتي	:	رئيس قسم الممتلكات الجماعية
د. منصف الشرقاوي	:	رئيس قسم حفظ الصحة والبيئة
عبد الصمد النجمي	:	رئيس قسم المرافق واللوجستيك
أسماء بودلال	:	عن قسم المرافق واللوجستيك
سعد نجاي	:	عن مصلحة إدارة شؤون المجلس

النقطة رقم 20 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:

البث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مو اقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

النقطة رقم 21 من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش:

تعديل كناش التحملات المتعلقة باستغلال مو اقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

بداية، ونظرا لوحدة الموضوع، تم الاتفاق على تدارس النقطتين رقمي 20 و21 معا، وبعد تمكين السادة الأعضاء من نسخة من القرار موضوع النقاش، ولتقديم إطاره العام ودواعي إدراجه، أعطت السيدة رئيسة الجلسة الكلمة للسيد رئيس قسم الممتلكات الجماعية الذي أوضح أن القرار موضوع النقطة وثيقة تنظيمية تنسجم مع مقتضيات المادة 100 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات التي تنص على ضرورة وضع قرار تنظيمي لاستغلال واجبات ووقوف المركبات بالشوارع والأزقة والمرائب المهيئة لذلك، مشيرا أن مشروع هذا القرار تم إعداده منذ سنة 2017 وتأجل البث فيه إلى حد الآن، بحكم ظهور مستجدات بالمقتضيات القانونية الخاصة باحتلال الملك العام الجماعي، إضافة إلى الإجابة على مدى شرعية استغلال الجماعة لواجبات بالملك العام.

أما بخصوص النقطة رقم 21 الخاصة بتعديل كناش التحملات، أشار السيد رئيس القسم أن هذه الوثيقة غير جاهزة بحكم ان المستجدات التي أتى بها القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية لم يأت بمقتضيات تنظم قطاع ووقوف المركبات بالملك العام. عقب ذلك، وبعد تلاوة نص القرار التنظيمي موضوع النقطة، فتح باب المناقشة وإبداء الرأي حيث تمت الاشادة مبدئيا بأي وثيقة تنظيمية او تصور جديد يؤسس لمرحلة تدبير مستقبلي في مستوى تطلعات المواطنين سواء الساكنة المحلية او الوافدين على المدينة. غير انه، وبالنظر لطبيعة التدبير الراهنة، فقد تمحور النقاش بشكل اساسي حول وضعية تنظيم مو اقف السيارات والدراجات بالمدينة جاءت كالاتي:

- تسجيل عدة خروقات تنظيمية وممارسات عشوائية يعرفها القطاع لا تليق بمدينة سياحية في حجم مراكش كاحتكار القطاع من طرف بعض الجهات بطريقة غير قانونية، عدم احترام أبعاد وحدود المراكن المكتراة من طرف المستغلين وكذا التصرفات الاستفزازية لبعض حراس السيارات والدراجات اتجاه المواطن.
- الاستفسار حول الدور الحقيقي للسلطة المحلية في المراقبة ووضع حد لبعض الاختلالات ومنع الممارسات غير اللائقة لمستغلي المراكن.
- الإشادة بالقرار التنظيمي موضوع النقطة باعتباره إطار قانوني سيساهم في حسن تدبير قطاع المراكن والقطع مع الخروقات الحالية التي يعرفها وكذا إزالة اللبس حول مدى قانونية استغلال الجماعة لعائدات ووقوف العربات بالملك العام.
- التساؤل حول ما إذا كان القرار موضوع النقاش ينظم كفاءات استغلال المواقف الخاصة بحكم أن أصحابها لا يتوفرون على ترخيص ولا يؤدون أية واجبات للجماعة.
- غياب التشوير الخاص بمواقف السيارات والدراجات على مستوى المدينة.
- التساؤل حول أحقية جمعيات آباء وأولياء التلاميذ كراء مواقف للدراجات أمام المؤسسات التعليمية.
- اقتراح تطبيق مبدأ مجانية مواقف السيارات والدراجات إسوة بمدن أخرى على الصعيد الوطني.
- تسجيل غياب مخاطب في حال تقديم شكاية بخصوص ممارسات حراس السيارات والدراجات.
- الاستفسار حول مصير شركة التنمية المحلية "أفلمار" التي كانت تدبر القطاع في فترة سابقة وإمكانية إحياء هذه التجربة بتصور جديد.
- اقتراح استصدار بيان إعلامي من طرف المجلس الجماعي موجه للرأي العام المحلي بغية توضيح اللبس حول ما يروج بمواقع التواصل الاجتماعي والمتمثل في مدى قانونية استغلال الجماعة لعائدات ووقوف المركبات بالملك العام.
- تخصيص مواقف مركبات موجهة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تسجيل عدم احترام بعض المراكز التجارية الكبرى لمقتضى مجانية المراكن التابعة لها.
- ضرورة رقمنة قطاع المراكن والتعامل معه بطريقة علمية تحترم المجال داخل مدينة مراكش وتضمن ووقوف العربات بشكل لائق.
- اقتراح الاستثمار في القطاع عن طريق خلق مرائب تحت أرضية ومنح تديرها لشركات مختصة على غرار نموذج مدينة طنجة.
- إمكانية تدبير المرفق عن طريق شركة التنمية المحلية مع اعداد دراسات تقنية وتديرية على ضوء ملاحظات وتوصيات هيئات الرقابة.
- اقتراح تأجيل البث في الموضوع إلى غاية تنظيم يوم دراسي لمناقشة كافة الإشكالات التي يعرفها قطاع المراكن مع متدخلين متخصصين وتعميق النقاش حول الطريقة الأمثل لتدبير القطاع بمدينة مراكش.

وللإجابة على بعض هذه الاستفسارات وتقديم مزيد من التوضيحات، منحت الكلمة من جديد للسيد رئيس قسم الممتلكات الجماعية الذي ذكر أن دواعي طرح القرار التنظيمي موضوع النقطة للنقاش تتمثل في وضع إطار قانوني لاستخلاص الجماعة لواجبات وقوف المركبات بالشوارع والأزقة والأماكن المعدة لذلك بالملك العام، خاصة وأنه موضوع أثير بجدة من طرف رواد مواقع التواصل الاجتماعي مؤخرا، مشيرا أن واجبات الوقوف محددة في القرار الجبائي المحلي، أما المواقف المغلقة فهي منظمة بمقتضى كناش تحملات خاص يتم فيها الاستخلاص عن طريق العدادات. وأكد السيد رئيس القسم أن قطاع المراكن يعرف صعوبات في التدبير، أهمها أن الشركات المتعاقد معها بمقتضى كناش التحملات موضوع التعديل تشغل عناصر لا تعامل المرتفق والإدارة الجماعية بالشكل اللائق خاصة وأن مدينة مراكش مدينة سياحية، مشيرا في المقابل أن هذا القطاع يندر على الجماعة نسبة 5% من مداخيلها وهي نسبة هامة، مؤيدا مقترح تنظيم يوم دراسي للوقوف على مكان الخلل في تدبير هذا القطاع الحيوي بالمدينة.

كما أعطيت الكلمة للسيد المدير العام للمصالح الجماعية الذي أوضح أن مسألة المجانية التامة لمواقف السيارات والدراجات غير مناسبة بحكم أنها ستضيق على الجماعة مداخيل قد تكون موضوع مساءلة من طرف أجهزة المراقبة المركزية مستقبلا، مؤيدا اقتراح تنظيم يوم دراسي بحضور مهنيين، شركات وفعاليات مختصة لتدارس كافة الإشكالات التي يتخبط فيها القطاع واقتراح حلول مناسبة تنسجم مع وضعية مدينة مراكش.

وتأسيسا على كل ما سبق، وبعد نقاش مستفيض، أسهب فيه السادة الأعضاء بطرح مختلف الإشكالات والاختلالات القانونية والتنظيمية التي يعرفها قطاع مواقف السيارات والدراجات بمدينة مراكش، وحيث تبين أن تشعب هذه الإشكالات يحتاج مزيدا من الدراسة والتعميق بغية تجويد خدمات المرفق، وحيث ان القطاع يتطلب اعداد استراتيجيات بنوية في مجال التنقلات الحضرية بالنظر الى نسبة نمو أسطول السيارات سنويا والذي يقابله ضعف في التحكم في التأثيرات السلبية للسيارات:

- مشاكل تدبير الطرقات والسير والمرور: الازدحام ومشاكل السلامة الطرقية والتلوث ووقوف السيارات بشكل عشوائي وغير قانوني (احتلال الأرصفة والفضاء العمومي، ...)
- إضافة إلى ضعف تهيئات الطرقات والمجال العمومي المخصصة لمختلف أنماط التنقل: الراجلون ووسائل النقل العمومي والسيارات الخاصة وراكبي الدراجات والأشخاص ذوي الحركة المحدودة.
- قلة مواقف السيارات المبنية والعصرية.
- وجود قطاع غير مهيكول بحمولاته التدييرية وسلوكياته غير السوية اتجاه المرتفقين.

وفي ظل هذا الوضع، وحتى يتسنى تأسيس مرحلة مقبلة في التدبير تتجاوز واقع التدبير الحالي، فقد ارتأت اللجنة تأجيل البث في النقطتين معا 20 و 21 على أساس رفع توصية لرئاسة المجلس الجماعي بعقد يوم دراسي بحضور كافة المتدخلين الأساسيين لتشخيص قطاع المراكن بمدينة مراكش والوقوف على مكان الخلل التي يعاني منها وتعميق النقاش حول الطريقة المثلى لتدييره بشكل يراعي خصوصيات المدينة الحمراء.

ولهجسكم الووقر واسع النظر

نائبية رئيس اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات

نسيمة سهيم

NASS

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'intérieur
Wilaya de la région Marrakech Safi
Et préfecture de Marrakech
Urbaine de Marrakech
Direction général des services
division de gestion du Patrimoine Communal



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة مراكش اسفي
وعمالة مراكش
جماعة مراكش
المديرية العامة للمصالح
قسم تدبير الممتلكات الجماعية

قرار تنظيمي عدد بتاريخ

باستغلال مواقف المركبات بالأداء بتراب جماعة مراكش

إن رئيسة المجلس الجماعي لمدينة مراكش

- بناء على الظهير الشريف رقم 1-15-85 الصادر في 20 من رمضان 1423 (7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات .
- بناء على الظهير الشريف رقم 01-21-74 الصادر في 03 ذي الحجة 1442 (14 يوليوز 2021) بتنفيذ القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية .
- بناء على المرسوم رقم 02-78-157 بتاريخ 11 رجب 1400 (26 ماي 1980) بتحديد الشروط التي تنفذ بها تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والحفاظة على الصحة العمومية .
- بناء على المرسوم رقم 02-17-451 الصادر في 04 ربيع الأول 1439 (23 نونبر 2017) بسن النظام للمحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومؤسسات التعاون بين الجماعات .

يقرر ما يلي

الفصل الأول : موضوع القرار

يهدف هذا القرار إلى تحديد و تنظيم أركان المركبات عن طريق الأداء بالشوارع ، الازقة و الباحات العمومية للوقوف بتراب جماعة مراكش ، وفق القائمة التي ستترق بإعلان المزايدة العلنية سواء عن طريق الأداء للشركات و الأشخاص ناثلي صفقات المزايدة العمومية أو عن طريق عدادات الوقوف في المناطق المخصصة لذلك بموجب قرار لرئيسة جماعة مراكش .

و تستثنى من مناطق الاستغلال المراكز المخصصة لفائدة بعض الإدارات و المؤسسات العمومية أو الخاصة و البعثات الدبلوماسية و المنظمات الدولية و الهيئات ذات المصلحة العامة .

مفهوم بعض المصطلحات المستعملة في هذا القرار :

- ✓ باحة عمومية للوقوف la place : هي كل ساحة تابعة للملك العام تستعمل كمركز للمركبات ، ومفتوحة في وجه جميع المرتفقين ، مغلقة تستغل كمرآب أو مفتوحة تستغل عن طريق أداء واجبات الاستغلال المحددة بالقرار الجبائي أو عن طريق العدادات .
- ✓ مركبة Véhicule : كل وسيلة نقل لها مجلستان على الأقل تسير على الطريق العمومية بواسطة قوتها الآلية الذاتية أو بواسطة قوة خارجية .
- ✓ الإركان Stationnement : هو ركن مركبة لمدة زمنية بالأماكن العمومية المخصصة لذلك.
- ✓ المركز une place : المكان المخصص لإركان مركبة واحدة.
- ✓ المرائب المشيدة : هي البنايات المعدة لركن المركبات ، المفتوحة في وجه جميع مستعملي الطرق العمومية
- ✓ القوائم : هي لأتحة الشوارع والأزقة والباحات العمومية للإركان الخاضعة لنظام الإركان بالأداء.
- ✓ المرتفق Usager : مستعمل المرفق العمومي للإركان المؤدى عنه .
- ✓ أعوان الشرطة الإدارية : المراقبين الجماعيين المحليين .

الفصل الثاني: تعريف المراكز و المرائب المؤدى عنها

تعتبر مراكز للمركبات كل جنبات الطرق وكل الباحات العمومية للإركان وكل المرائب المهيأة لذلك ما عدا ما تم منعه بموجب قرار جماعي أو قانون السير و يشار إلى هذه الأماكن بواسطة لوحات أو علامات تشويرية.

الفصل الثالث : الاستعمالات المنسوعة

- يمنع على المرتفقين غسل المركبات إصلاحها ، صيانتها ، عرضها للبيع أو أي نشاط آخر في المرفق العمومي للإركان المنظم .

- تحدث بموجب هذا القرار الجماعي مراكز للمركبات مؤدى عنها بالشوارع و الأزقة و الباحات العمومية .
- يتم تحيين المراكز المخصصة للوقوف المؤدى عنه كل سنة مالية بانتظام قبل إجراء المزايدة العمومية بموجب القوائم المرفقة بالإعلان عنها و المرتبطة بإيجار منتوج مواقف المركبات .

يشار إلى الأماكن المؤدى عنها بما يلي :

1- لوحات إخبارية تبين بداية الشوارع والأزقة وعند تقاطعها تفيد بداية المنطقة المنظمة بواسطة عدادات الوقوف وتكون بالمواصفات التالية :

تثبت على عمود طوله 3.50 متر ويكون حجم اللوحة 80.00 سنتمتر/80.00 سنتمتر ويراعى في ذلك الخصوصيات التقنية لكل منطقة على حدة.

وتكون واضحة الرؤية يكتب عليها ما يلي :

P : حرف لاتيني يفيد تواجد موقف منظم :

عبارة عن منطقة منظمة الإركان محددة ومراقبة

- عبارة خدوا تذكركم من الآلة
- عبارة تذكرة الإركان ضرورية
- التوقيت الشتوي : بدايته -نهايته
- التوقيت الصيفي : بدايته -نهايته
- أسفل اللوحة رقم الشطر للاستعانة به في تنظيم الانخراط
- 2- صباغة المراكن بلون أزرق عموماً.

يمكن للمستغل صباغة بعض المراكن بلون مخالف حسب الاتفاق مع مصالح جماعة مراكش ويبقى اللون الأزرق هو اللون الرسمي للمناطق المؤدى عنها .
اللون الأخضر هو اللون الرسمي لمراكن الحجز الخاص واللون الأصفر هو اللون الرسمي للمراكن المنظمة بالوقوف بالعدادات .

الفصل الرابع : تخصيص أماكن لذوي الإعاقات الحركية

تخصص وجوباً بالمنطقة المؤدى عنها مراكن خاصة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الحركية و بالنسبة لباقي المراكن

الفصل الخامس : منع مؤقت لركن المركبات

يمكن بقرار جماعي ، منع بصفة مؤقتة اركان المركبات بالمراكن المرخصة خاصة في الحالات التالية :

- دواعي المنفعة العامة
- إنجاز أشغال عمومية
- إقامة تظاهرات ثقافية ورياضية
- بعض المناسبات .

تسلم نسخة من القرار المذكور لإدارة الشركة المستغلة أو المستغل قبل الشروع في المنع المؤقت ، ولا يحق في هذه الحالة مطالبة الجماعة بأي تعويض ، غير انه إذا تعدى مدة 96 ساعة حاز للشركة المستغلة للمطالبة بالتعويض وفق الإجراءات والتدابير الواردة ضمن كناش التحملات المنظم لعملية استغلال هذه المراكن .

الفصل السادس : مواقف مؤقتة

يمكن إحداث بصفة مؤقتة مراتب لركن المركبات مؤدى عنها في الحالات التالية :

- طيلة المناسبات و الأعياد الوطنية .
- طيلة أيام المهرجانات
- طيلة أيام التظاهرات الرياضية والثقافية والفنية
- طيلة أيام المعارض
- خلال المناسبات الموسمية
- أسواق مؤقتة .

الفصل السابع : تحديد أيام الأداء

يكون الإركان بالمنطقة المؤدى عنها بالشوارع والأزقة المنظمة خاضع للأداء طيلة أيام السنة ، وذلك خلال الساعات والتوقيت المحدد بالفصل بعده .
أما بالنسبة للإركان بالمرائب المشيدة والباحات العمومية للإركان المغلقة ، فتكون خاضعة للأداء طيلة أيام السنة وعلى مدى 24 ساعة / 24 .

الفصل الثامن : تحديد توقيت الأداء

يحدد توقيت الأداء بالعدادات كآآتي :

- طيلة أيام الاسبوع ماعدا يوم الاحد واليوم الاول من الاعياد الدينية .
- التوقيت الصيفي : من الثامنة صباحا إلى الحادية عشر ليلا
- التوقيت الشتوي : من الثامنة صباحا إلى التاسعة ليلا .

الفصل التاسع : تعريفات الإركان ، العدادات الآلية وتذكرة الإركان بالشوارع و الأزقة

1- تذكرة الإركان للشوارع و الأزقة طبقا لكتناش التحملات الخاص بالاستخلاص بدون عدادات :

1- جميع محطات (نهار)

- يؤدى عن كل دراجة عادية 1.00 درهم لليوم .
- يؤدى عن كل دراجة نارية..... 1.50 درهم لليوم .
- يؤدى عن كل سيارة 2.00 درهم لليوم .
- يؤدى عن كل عربة 2.00 درهم لليوم .
- يؤدى عن كل شاحنة 6.00 درهم لليوم .

2- جميع محطات المدينة (ليلا)

- يؤدى عن كل دراجة عادية 2.00 درهم لليوم .
- يؤدى عن كل دراجة نارية..... 3.00 درهم لليوم .
- يؤدى عن كل سيارة 4.00 درهم لليوم .
- يؤدى عن كل عربة 4.00 درهم لليوم .
- يؤدى عن كل شاحنة 12.00 درهم لليوم .

2 - تعريفات الأركان بالعدادات :

يؤدى عن واجبات الاستغلال مبلغ 5 دراهم عن الساعتين الاوليتين للتوقف بالمركن بالنسبة للسيارات ويضاف إلى هذا المبلغ درهم واحد عن كل ساعة توقف كما يحدد مبلغ 2 دراهم بالنسبة للدراجات النارية والعادية وتضاف إليه قيمة 50 سنتيا عن كل ساعة إضافية .

يتعين على المستغل تعليق لافتة لإشهار هذه التعريفية عند مدخل كل مركز بعد الحصول على الموافقة من طرف المصالح المختصة .

العدادات الآلية :

تقوم الشركة أو الشخص المستغل بتوفير عدادات الاداء بالشوارع والازقة بمواصفات تقنية تمكن من تحديد ساعة الشروع في الإركان والمغادرة .

- إمكانية تشغيلها بالطاقة الشمسية والبطاريات الكهربائية

- تتوفر على مدخل تسديد واحد على الأقل

- إمكانية استعمال النقود من فئة درهم ، درهمان وخمسة دراهم على الأقل

- إمكانية استعمال بطاقة الأداء للدفع المسبق ، إذا توفرت لدى الشركة أو المستغل .

- مرونة كاملة لبرمجة الأسعار والتوقيت

- عدم احتساب وقت الإركان المجاني المتمثل في 15 دقيقة التي تلي لحظة وقوف العربة بالموقف كحالة لتوقف مؤقت .

- تحديد مدة الاركان برفض الآلة للنقود الزائدة ويبقى للشركة أو الشخص المستغل كامل الصلاحية في تطوير العدادات المنصبة والمرخص بها تماشياً مع التطور التكنولوجي في هذا المجال ، وذلك على نفقتها .

يشار إلى كل عداد بلوحة إخبارية تحدد مكان تواجه ، تثبت بجواره مباشرة تحمل إشارة يد بها عملة .

يتعين على المستغل عرض نموذج للعداد المزمع الاستغلال بواسطة المنطقة التي يتم الاستغلال بها بموجب

العدادات الآلية وذلك اثناء اشغال لجنة فتح اطرفة العروض المفتوحة مع ملف تقني مرتبط بهذه العدادات

ولايسمح للمتعهد المقبول الشروع في الاستغلال الا بعد اجراء تجربة ميدانية للعدادات المقبولة من طرف

المصالح التقنية الجماعية .

لا يسمح بتغيير العدادات المذكورة الا بعد الحصول على موافقة صريحة وكتابية من طرف جماعة مراكش

وبعد اجراء اختبار جديد للعدادات المغيرة .

يمكن عرض نظام الانخراط او الاشتراكات الواردة في الفقرتين بعده على انظار المجلس الجماعي للبحث فيها.

الانخراط أو الاشتراكات :

باعتبار الوضع التحفيزي لنظام الاشتراكات بالنسبة لمستعملي المرفق ، يخول للمجلس الإداري للشركة أو

للمستغل تحديد تسعيرة الانخراط أو أصناف الاشتراكات للفئات التالية :

- السكان وهم القاطنون في المناطق المغطاة بواسطة عدادات الوقوف .

- موظفوا الإدارات العمومية وجماعة مراكش : وهم الموظفون الذين تحيط المناطق المؤدى عنها بمقر توظيفهم

- مستخدموا المؤسسات الخاصة : وهم الذين تحيط المناطق المؤدى عنها بمقر عملهم

- المهنيون : وهم الممارسون لمهنة ما وتحيط المناطق المؤدى عنها بمقر ممارستهم للمهنة

- الراغبون عموماً : ويقصد بهم كل شخص يرتاد المناطق المؤدى عنها

- يمكن لهذه الفئات إذا رغبت الحق في الاستفادة من اشتراكات مقابل أئمة مناسبة على ألا يتجاوز عددهم النسبة المحددة .

أصناف البطاقات :

- بطاقات اشتراك خاصة في حدود منطقة معينة
- بطاقات اشتراك عامة تمكن المستفيدين من الإزكان بكل مناطق العدادات
- بطاقات اشتراكات خاصة بالمرابد السطحية المغلقة
- بطاقات خاصة بالمرابد المغطاة
- ويتعين أن تحمل بطاقات الاشتراك الخاصة بالشوارع والأزقة وجوبا مايلي:
- 1- على وجه البطاقة يكتب ما يلي :
- رقما تسلسليا
- رقم تسجيل المركبة ؛
- نوعية الاشتراك ؛
- حدود منطقة الأركان المسموح بها ؛
- مدة الصلاحية ؛
- عبارة انظر الإجراءات خلفه
- ب- ظهر البطاقة يكتب عليها ما يلي :
- تمنح هذه البطاقة لاستعمال خاص ووحيد للسيارة المنخرطة وفي حدود المنطقة الممنوحة ، لا يمكن استبدالها أو استعمالها لمركبة أخرى غير الخاصة بها أو استعمالها بالنسبة للمركبات المخالفة لشروط الاشتراك.
- في حالة سرقة أو ضياع أو إتلاف البطاقة ، على المنخرط إخبار الشركة على الرقم الهاتفي الذي يجب أن يحدد لزوما باللوحات الإخبارية .
- النسخة البديلة من البطاقة من أجل الحصول على نسخة البطاقة الضائعة أو المسروقة أو المتلفة ، يجب على المرتفق المنخرط تحرير تصريح بالشرف بخصوص الموضوع وتوقيعه وتسليمه لإدارة الشركة المستغلة ، وأداء قيمة البطاقة دون قيمة الانخراط إذا كانت البطاقة موضوع التصريح لازالت سارية المفعول ، وتسليمها للمنخرط في حينه .
- أما بطاقات الانخراط الخاصة بالمرائب سواء المغلقة أو المغطاة ، فهي شخصية لا تحمل أي تمييز ويمكن استعمالها لأية مركبة شريطة عدم إدخال المنخرط لمركبتين في المرائب في نفس الوقت.

تذكرة الإزكان : تتضمن تذكرة الإزكان وجوبا ما يلي :

- عبارة : ضع هذه التذكرة وراء الواقية الزجاجية واجعلها مقروءة من الخارج ؛
- ساعة نهاية الإزكان المسموح به ؛
- تاريخ اليوم؛
- اسم الشارع المثبت به العداد الذي أخذت منه التذكرة؛

- المبلغ المؤدى؛

- رقم العداد الذي أخذت منه التذكرة؛

الفصل العاشر : الإعفاءات

تعفى من واجبات الأركان المركبات التالية:

مركبات جماعة مراكش والحاملة لشارة الإعفاء

والمركبات الحاملة للشارات التالية :

ش: وهي المركبات التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني؛

و.م: وهي المركبات التابعة للوقاية المدنية؛

ر.ب.د: وهي المركبات التابعة للسفارات المعتمدة بالمغرب والخاصة برؤساء البعث الدبلوماسية؛

م.د: وهي المركبات التابعة للمنظمات الدولية؛

م -المغرب : السيارات التابعة للدولة

أما سيارات الإسعاف وسيارات نقل الأموات فتعفى من الأداء لمدة لا تتعدى 60 دقيقة .

الفصل الحادي عشر : التزامات السائق

يجب على كل سائق التوقف بالمنطقة الخاصة بالوقوف بموجب عدادات آلية احترام مبدأين :

- وضع تذكرة بداية الوقوف داخل المركبة بشكل تكون فيه مقروءة من الخارج عبر الواجهة الزجاجية الامامية.

- الاداء على مدة الاركان حسب مدة الوقوف والتسعيرة المحددة .

الفصل الثاني عشر : المهام المخولة لأعوان الشرطة الإدارية

- السهر على احترام قواعد تنظيم الإركان بالمنطقة المؤدى عنها حسب ما هو وارد في هذا القرار

الفصل الثالث عشر : تنفيذ مقتضيات هذا القرار

يسند الى السيد رئيس جماعة مراكش تنفيذ مقتضيات هذا القرار بعد المصادقة عليه طبقا للإجراءات القانونية

اللازمة في هذا الصدد .

رئيسة جماعة مراكش

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

بعد إنصاتكم لنص تقرير اللجنة في الموضوع، الامر يتعلق بالبحث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش وكذا كناش التحملات المرتبط به. و انسجاما مع اقتراح اللجنة، سيتم تأجيل البث في النقطتين إلى دورة لاحقة إلى غاية عقد يوم دراسي بحضور كافة المتدخلين لتشخيص إشكالات القطاع والوقوف على مكامن الخلل التي يعاني منها وكذا تعميق النقاش حول أفضل طريقة لتدييره تراعي خصوصيات مدينة مراكش.

لكن ورغم النقاش المستفيض الذي عرفه الموضوع على مستوى اللجنة، وبالنظر للأهمية التي يكتسبها، باب المناقشة مفتوح.

السيد عبد الغنى طولاب عضو المجلس الجماعي

ليكن في علمك سيدي الرئيس صدر مرسوم جديد هذه السنة يهم الصفقات العمومية، وكذا قانون يتعلق بالملكيات، وتخوفنا بخصوص هذا الموضوع أنه يضم مبالغ مالية قد لا تمر بالطريقة التي اتفقنا عليها وسيبقى هذا المرفق يسير بطريقة عشوائية، وبالتالي أسأل السيد النائب المفوض له هذا القطاع أو السيد رئيس القسم كيف سيتم العمل في هذه حالة خصوصا وأن هناك مرسوم جديد وحتى لا نتحمل كمجلس مسؤولية هذه المبالغ؟

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

شكرا على تنويرك السيد طولاب، والأنا الكلمة للسيد هشام بل الحوتي رئيس قسم الممتلكات الجماعية لتقديم التوضيحات.

السيد هشام بل الحوتي رئيس قسم الممتلكات الجماعية

توضيحا لتدخل العضو المحترم، فعلا تغيير القانون لم يكن واضحا بخصوص موضوع تدير المراكش ولكن جماعات أخرى قامت بالإعلان عن عملية الكراء بموجب القانون رقم 57.19 والقرارات التنظيمية المؤطرة له، وبالتالي فإن الإعلان هذه السنة سيكون استثناء بهذه المقتضيات في انتظار أن يبث المجلس الجماعي بمناسبة اليوم الدراسي باقتراح الطريقة المثلى لتدييره، هناك جماعات أدرجت في البوابة بمقتضى القرار الوزيري المشترك بين السيد وزير الداخلية والسيد وزير المالية الذي ينص على المزايدة العلنية.

السيد عبد الغنى طولاب عضو المجلس الجماعي

أسأل حول ما إذا كانت هنالك مراسلة لوزارة الداخلية في هذا الإطار تفاديا للوقوع في المشاكل اذ لن تمر الصفقات بهذه الطريقة؟

السيد هشام بل الحوتي رئيس قسم الممتلكات الجماعية

لقد قمنا بتوجيه رسالة الى السيد وزير الداخلية طلبا لاستشارة لكننا لم نتوصل بعد بالجواب.

السيد عبد الغنى طولاب عضو المجلس الجماعي

بالنسبة لليوم الدراسي أتمنى أن ينظم في أقرب وقت حتى لا نتحمل المسؤولية.

السيد السعيد ايت المحجوب عضو المجلس الجماعي

بالنسبة للأشخاص الذين يودون الكراء أمام المحلات ويريدون تقديم طلب الاستثناء الآن فاني أطلب من السيد رئيس القسم توضيح الأمر لهم أو عدم تسلم هذه الطلبات الى حين معرفة ما سيقوم به المجلس الجماعي تفاديا للمشاكل، وكما قلنا في اجتماع اللجنة نطلب ألا يكون هناك حارس سيارات في الأصل وأن يكون ركن السيارات بالمجان بحكم أن مدينة مراكش هي مدينة سياحية فمبلغ خمس مليار الذي يأتيها من هذا المرفق يمكن تخفيضها من المبالغ المرصودة للمقاطعات لأن هذا المرفق لن يسير بشكل جيد مادام أن قسم الممتلكات الجماعية يضم أعوان قدامى، فثلثين من مطاعم جليز لا تؤدي شيئا لأن عند حصولهم على رخصة السكن لم يتم التنازل عن الرجوع الذي بقي في اسم صاحب العمارة المعفي من الأداء وفي حي كليز وهو وضع بقي مستمرا منذ مجلس 2003/2009 واذا قمنا بمعالجة هذا الاشكال ستحصل الجماعة على أكثر من خمس مليارات وسيتم اعفاء زوار المدينة.

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

شكرا لكم على تدخلاتكم القيمة، وبالنسبة لليوم الدراسي فسيتم تنظيمه إن شاء الله ابتداء من منتصف شهر نونبر القادم وسنناقش فيه كافة حيثيات الموضوع بغية الخروج بنتيجة مرضي ساكنة وزوار المدينة حول القطاع، لكن حاليا سنبقى العمل بالطريقة التقليدية لهذا المرفق إلى غاية التوصل بجواب وزارة الداخلية حول الاستشارة التي طلبها القسم المختص.

وعليه سيتم تأجيل البث في النقطتين رقمي 20 و 21 إلى دورة لاحقة.



المجلس الجماعي لمراكش

مقرر عدد 206/10/2023 بتاريخ 18 أكتوبر 2023
النقطة العشرون من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 والمتعلقة:

بالبث في قرار تنظيمي جماعي

متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة في جلستها الثانية العلنية يوم الأربعاء 18 أكتوبر 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلا للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم نص تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات في موضوع النقطة.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- وتبعا لخلاصة اجتماع القاضي بتأجيل البث في النقطة على أساس عقد يوم دراسي بحضور كافة المتدخلين الأساسيين لتشخيص قطاع المراكن بمدينة مراكش والوقوف على مكان الخلل التي يعاني منها وتعميق النقاش حول الطريقة المثلى لتديريه بشكل يراعي خصوصيات المدينة الحمراء.
- وحيث ان النقطة المعروضة غير جاهزة للتداول لعدم جاهزيتها.
- وحتى يتسنى للمجلس الجماعي الامام والحسم في الموضوع بعد اتضاح الرؤية.
- وباتفاق بين اعضاء المجلس الجماعي.
- ودون اللجوء لمسطرة التصويت بالنظر لعدم جاهزية النقطة.

يقرر ما يلي

و افق مجلس جماعة مراكش، باتفاق بين اعضاءه الحاضرين، على تأجيل التداول حول النقطة المتعلقة بالبث في قرار تنظيمي جماعي متعلق بتنظيم استغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش، الى دورة لاحقة لعدم الجاهزية للاعتبارات المشار اليها اعلاه.

كاتب المجلس

محمد آيت احسيسين

النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش

محمد الإدريسي



المجلس الجماعي لمراكش

مقرر عدد 207/10/2023 بتاريخ 18 أكتوبر 2023
النقطة الواحدة والعشرون من جدول أعمال الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 والمتعلقة:

بتعديل كناش التحملات

المتعلق باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر أكتوبر 2023 المنعقدة في جلستها الثانية العلنية يوم الأربعاء 18 أكتوبر 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشوارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلا للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم نص تقرير اجتماع اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات في موضوع النقطة.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة) في موضوع النقطة.
- وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- وتبعاً لخلاصة اجتماع القاضي بتأجيل البث في النقطة على أساس عقد يوم دراسي بحضور كافة المتدخلين الأساسيين لتشخيص قطاع المراكن بمدينة مراكش والوقوف على مكامن الخلل التي يعاني منها وتعميق النقاش حول الطريقة المثلى لتدييره بشكل يراعي خصوصيات المدينة الحمراء.
- وحيث ان النقطة المعروضة غير جاهزة للتداول لعدم جاهزيتها.
- وحتى يتسنى للمجلس الجماعي الالمام والحسم في الموضوع بعد اتضاح الرؤية.
- وباتفاق بين اعضاء المجلس الجماعي.
- ودون اللجوء لمسطرة التصويت بالنظر لعدم جاهزية النقطة.

يقر ما يلي

وافق مجلس جماعة مراكش، باتفاق بين اعضاء الحاضرين، على تأجيل التداول حول النقطة المتعلقة بتعديل كناش التحملات المتعلق باستغلال مواقف السيارات والدراجات النارية والعادية بتراب جماعة مراكش، الى دورة لاحقة، لعدم الجاهزية للاعتبارات المشار اليها أعلاه.

كاتب المجلس
محمد ايت احسيسين

النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش
محمد الإدريسي

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)
أطلب من السيد كاتب المجلس تلاوة نص قرار رئيسة المجلس الجماعي بتمديد اشغال دورتنا هاته.

السيد محمد أيت حسيين كاتب المجلس



المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة مراكش اسفي
عمالة مراكش
جماعة مراكش
المديرية العامة للمصالح
مصلحة ادارة شؤون امجلس

قرار رئيسة مجلس جماعة مراكش عدد 79 بتاريخ

يقضي بتمديد اشغال الدورة العادية لشهر اكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش

إن رئيسة مجلس جماعة مراكش

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 من رجب 1436 (الموافق 7 يوليوز 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ولا سيما المادة 34 منه.
- وحيث ان الدورة العادية لشهر اكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش قد افتتحت بشكل قانوني بتاريخ 2023/10/04 وانتهت مدتها القانونية في 2023/10/18 بعد مرور خمسة عشر يوما متتالية.
- ونظرا لعدم استكمال التداول حول النقط المتبقية في اليوم الاخير من الدورة اي 2023/10/18 لعدم جاهزيتها على مستوى اللجن الدائمة.

* نقرر ما يلي *

الفصل الاول:

يمدد أجل الدورة العادية لشهر أكتوبر 2023 لمجلس جماعة مراكش لمدة سبعة (7) ايام متتالية من ايام العمل وذلك ابتداء من يوم الخميس 19 أكتوبر 2023.

الفصل الثاني:

سيجتمع المجلس الجماعي لمراكش يوم الجمعة 27 أكتوبر 2023 على الساعة الثالثة عشية بقاعة الاجتماعات الـسمية بمقر ملحق جماعة مراكش شارع محمد السادس، وذلك في إطار تمديد أشغال الدورة للتداول حول النقط المتبقية المبرمجة في إطار الجدولة الزمنية.

الفصل الثالث:

يبلغ هذا القرار الى السيد الوالي عامل عمالة مراكش قصد الاخبار واكمل غاية مفيدة كما يعلق ويبلغ للعموم بجميع الوسائل اللازمة.
حرر بمراكش في

رئيسة مجلس جماعة مراكش

السيد محمد الإدريسي النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش (رئيس الجلسة)

وبذلك نكون قد انهينا اشغال جلستنا الثانية، موعدا خلال جلسة التمديد التي ستعقد يوم الجمعة 27 أكتوبر 2023 على الساعة الثالثة عشية، على اساس التداول حول النقاط المتبقية

1	اطلاع المجلس الجماعي على التقرير الاخباري لرئيسة المجلس في شأن الاعمال التي تم القيام بها في إطار الصلاحيات المخولة اليها طبقا لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات.
13	تحويل بعض اعتمادات ميزانية جماعة مراكش برسم السنة المالية 2023.
14	دراسة مشروع ميزانية مجلس جماعة مراكش برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها
15	دراسة حسابات النفقات من المبالغ المرصودة للمقاطعات برسم السنة المالية 2024 والتصويت عليها.
16	الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات النظام الاساسي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)
17	الدراسة والمصادقة على تعديل بعض مقتضيات ميثاق المساهمين في شركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)
18	الدراسة والمصادقة على تعديل المخطط الاستثماري والمالي لشركة التنمية المحلية "المحطة الطرقية للمسافرين العزوزية مراكش". (نقطة مقترحة من السيد الوالي عامل عمالة مراكش)
24	دعم ميزانية تسيير الجمعيات والأندية الرياضية المنضوية تحت لواء الجامعات والعصب الرياضية برسم السنة المالية 2023.
26	اطلاع مجلس جماعة مراكش على ملخص تقارير تدبير مجالس المقاطعات طبقا للمادة 239 من القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات. (من يناير الى متم يونيو 2023)

ورفعت الجلسة وكانت الساعة تشير الى الثالثة والنصف بعد الزوال